

م. بروكيس

البِتْرُوكُ وَالْإِسْتِغْنَارُ فِي الشَّيْءِ

تَرْيِبُ
مَجْمُودِ الشَّيْطَانِ

الجزء ٢٠

مكتبة المطبع والنشر
مكتبة القاهرية الحديثة
عمارة عمرو ١٦٩ شارع التحرير

الطبعة الأولى

١٩٥٧

إهداء...

إلى أولئك الذين سَطَّروا بدمائهم الطاهرة الزكَّية
أنصع الصفحات في تاريخ مصر الكريمة الأبية
إلى أبطال بور سعيد ...
شهداء أبرار .. وأحياء أخيار

تقديم الكتاب

بقلم

الدكتور محمد فتحي السنبطى

مدرس الفلسفة بجامعة القاهرة

الجولة الثانية فى المعركة

ما كاد الرئيس يعلن فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ تأميم قناة السويس ، حتى دبّ الذّعر فى صفوف غيلان الاستعمار ، وبدأ الهلع واضحاً فيما اندفعوا إليه من تصريحات تحمل فى طياتها التلويح بالإلتجاء إلى القوة إذا لم ترضخ مصر وتقرّ فى سلام بصفة « دولية » لقناة السويس . وصمدت مصر فى المعركة فعقدوا المؤتمرات ، وتمخّضت مؤتمراتهم عن قرارات واقتراحات برعوا فى صياغتها ، ومصر رابضة متيقظة والبواخر تعبر القناة ، والمصريون يديرون الحركة فيها فى هدوء وثقة استحوزا إعجاب شعوب العالم ، بقدر ما أثارا غيظ المستعمرين وحنقهم . وأخيراً تمخّض الجبل عن فأر تافه حقير هو « جمعية المنتفعين بالقناة » ؛ وكانت مسرحية الموسم ماثراً للتفكه والسخرية .

ثم أقدمت إسرائيل فى خسة ونذالة على عدوانها الغادر ، ولم يمض يوم حتى وضحت خيوط المؤامرة التى دبرها مجرموا الحرب فى الخفاء ، وشاء الله سبحانه وتعالى أن ينصر المؤمنين الأحرار ، فارتد السهم إلى نحور المتآمرين ، ووقفت مصر كتلة واحدة شعباً وجيشاً وقفه الأحرار يذودون عن الأرض

الطبية ، فسقط شهاؤنا في معركة الشرف والوطنية ، وهبت الشعوب
ثائرة في وجه الغاصبين ، وأثبت الضمير العالمى وجوده ، فاتخذت
هيئة الأمم المتحدة قراراً خالداً في تاريخها لنصرة المظلوم على الظالم ،
وكسبنا الجولة الأولى في معركة العزة والكرامة .

فما الذى دعا إلى هذه الضجة الكبرى التى أثارت حول التأميم ، فلم
تزعج مصر عن قرارها الوطنى الخالد ؟ ثم ما الذى دعا إلى الإنذار
البريطانى الفرنسى فالعدوان المسلح ؟ أهو حقاً الخشية من الاعتداء على
حرية الملاحة فى القناة ؟ أهو حقاً عجز الأداة المصرية عن القيام بواجباتها
والتزاماتها فى حدود القانون الدولى وفى نطاق المحافظة على سيادة مصر
واستقلالها ؟ لم يكن ما أعلن إلا ستاراً لما خفى .

كانت ضربة التأميم مباغتة قاضيةً على أعداء مصر، ولكنها كانت ثمرة
بحث طويل ودراسة واعية من قادة مصر . قضى التأميم ، على شركة
القناة ، وبقضائه عليها هدم آخر معقل للتدخل الأجنبى المستمر ، فقطع على
انجلترا وفرنسا ، ودول أخرى تشتبك مصالحها معها - بل وعلى أمريكا -
سبيل تنفيذ ما كانوا يبيتونه للمستقبل ؛ ومن أجل هذا مسَّ انجلترا وفرنسا
الجنون . كانت هذه الدول تعتقد أن مصر ستنتظر إلى أن ينتهى أجل
شركة القناة ، وحينئذ تبرز لها ما حفظته فى طى السكتمان : لقد كانوا
يرقبون إلى أن يوشك أجل هذه الشركة ، فيقترحون على مصر الدعوة
إلى مؤتمر دولى تقبل فيه بمحض اختيارها إنشاء لجنة دولية تدير القناة ،

ويكون لمصر في هذه اللجنة تمثيل قوى ، ويبرم إتفاق يكفل لمصر من إيراد القناة منفعة لا يستهان بها .^(١)

كانت هنالك إذن مؤامرة تحاك خيوطها في براعة وحسكة وينهض بها مستعمرون دُهاة ، بارعون في حبك المؤامرات وفي وضع صيغ الاتفاقات الدولية المعسولة ، التي لا يفوتهم أن يثبوا في تضاعفها سموم إستعمارهم البغيض . ولم تكن هذه الدول لتبذل جهودها في هذا السبيل محبة في امتلاك قناة السويس ، وإنما وراء هذه الدول شركات البترول ومصالحها ؛ وشركات البترول دولة غنية بالرجال والأعوان والدعاة الدهاة ، يسندها جيش من المأجورين الذين لا بد وأن تكشف الأيام عنهم .

ليست إنجلترا وفرنسا إذن حريصتين على حرية الملاحة في القناة ، فالملاحة في القناة ، كما يشهد العالم أجمع ، كانت قبل عدوانهم الغادر بخير . وظلت بخير رغم ائتمارهم وكيدهم ، وبعد أن انسحب المرشدون الأجانب المؤتمرون بأمرهم . والتاريخ يسجل لمصر أنها كانت أشد الأمم حرصاً على ترك القناة مفتوحة للملاحة . وأن إنجلترا هي التي انتهكت هذه الحرية في الحريين العالميتين . بل وكانت إنجلترا تتسلط على «شركة قناة السويس» وتتخذها أداة للتجسس ، ومطية للعمل على عرقلة الملاحة بالنسبة لبلاد الكتلة الشرقية . وهناك أرشيف سرى للشركة البائدة يكشف عن هذه المؤامرات ، وسيعلم ما يتضمنه من بيانات في يوم من الأيام .

(١) ص ١٩١ من كتاب « قناة السويس - حقائق ووثائق » - من مقال الدكتور مصطفى الحفناوى « السر الحقيقى وراء مؤامرة التدويل » . القاهرة ١٩٥٦

إن « شركة قناة السويس » البائدة كانت كما يثبت ذلك من الوثائق السرية « أضخم جهاز من أجهزة الجاسوسية البريطانية في الشرق الأوسط » ، فكانت على اتصال وثيق بسير الحياة السياسية المصرية في مختلف دقائقها ، وكان للشركة عيون وخدام في مختلف الأحزاب السياسية ، وكانت تبعثر المصاريف السرية والرشاوى ذات اليمين وذات الشمال ، وكم من أسماء تمتعت بمكانة اجتماعية ، بيد أنها غرقت في تلك الأحوال ، ولكن سيأتى اليوم الذى تنشر فيه الحقائق فتبيض وجوه وتسود وجوه . . (١)

« شركة قناة السويس » كانت تمثل الأطماع الإستعمارية في مصر ، كانت هى شبكة الجاسوسية التى تعتمد عليها إنجلترا في تحقيق أغراضها ، وتبيت مستقبلاً مظلماً لمصر وللشرق العربى ، مستقبلاً تزيقنا فيه الهوان ، وتعمل فيه على إذلالنا وتسخيرنا لما آربها . يلتقى معها في هذا حليفاتها المنكودة فرنسا ، ويحركهما معاً شركات البترول العالمية ، وأهم هذه الشركات شركات أمريكية . ولذلك ينبغى لنا دائماً أن نأخذ سياسة أمريكا في حذر ، فالسياسة الأمريكية تتأثر إلى حد كبير بنفوذ أصحاب المصالح الكبرى في شركات البترول .

إن ضربة عبد الناصر الوطنية طعنت الاستعمار في الصميم ، وهى إنذار وتحذير لشركات البترول العالمية من التوسل بنفس الأساليب التى كانت تتوسل بها « شركة القناة » ، أعنى التجسس والتآمر . والقضاء على « شركة القناة » وجهاز جاسوسيتها ، إنذار لشركات البترول في العالم

(١) ص ١٩٦ من كتاب « قناة السويس - حقائق » ووثائق مقال الدكتور مصطفى الحفناوى .

العربي وفي الشرق من العبث بمصالح شعوب تلك الأقطار ، ودس أنوفها في سياستها الوطنية ، وبث عملائها للتجسس على قادتها وحكامها ؛ ومن هنا تخشى هذه الشركات أن يتيقظ الوعي فتفتضح أسرارها ، ولا يقدوا سرّاً خافياً ما تستنزفه من ثروات ، وما تجنيه من أرباح طائلة لها .

ومن هنا يحق لنا أن نقول إن تأميم قناة السويس يعد أعظم حدث في القرن العشرين ، وانتصار مصر في الجولة الأولى من معركة الحرية والعزة والكرامة ، هو نقطة التحول في حياة العالم كله ، وصون للقيم الأخلاقية للشعوب المحبة للسلام ، تلك القيم التي أهدرها مجرمو الحرب ، فثارت الضمائر الحية في وجوههم . وتضامن الشعب المصري والشعوب الشقيقة العربية والأسبوية إيدان بفجر وعى قومي عربي ، بل وعى قومي شرقي ، يقف سداً منيعاً أمام أطماع الغرب ، بعد أن انكشفت حيله وألأعيه ، وبعد أن افترضت نواياه الاستعمارية التي برع أجيالا طويلة في إلباسها ثوباً فثيباً من العبارات الطنانة عن العدالة والحرية والديمقراطية التي استجدى بها العجوز «تشرشل» عطف الشعوب الوادعة الآمنة إبان محنة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية .

لقد هزمت مصر الاستعمار ؛ ولكنها الجولة الأولى ، فوراء الاستعمار الغول الأكبر أعنى البترول وشركاته . وتاريخ هذه الشركات حافل بالدس والخديعة والمؤامرات والجاسوسية ، ومن هنا كان علينا أن نتأهب للجولة الثانية في كفاحنا . وسلاحنا في هذه الجولة اثقافة ، ينبغي لنا أن نعرف ونعرف ونعرف . . . لننتصر ، كما يجب علينا أن

نقاتل ونقاتل ونقاتل . . . لننتصر . وليكن لنا في زعيمنا وقادتنا خير قُدوة ، فما أقدموا على خطرة إلا بعد فحص دقيق ودراسة واعية وما نفذوا أمراً إلا عن إيمان صادق وبصيرة نافذة .

وهذا الكتاب . . .

وهذا الكتاب عن « البترول والاستعمار في الشرق » يساهم في هذه المعرفة التي ينبغي أن تزود بها . وهو حافل بالحقائق والشواهد عن تاريخ الاستعمار المتمثل في إتساع نفوذ شركات البترول . وهو يكشف لنا عن حيلها وأحاييلها ودسائسها حتى عام ١٩٤٩ . وهذا التاريخ له قيمته ولا غنى لنا عن معرفته فقيه عظة وعبرة ، على أن يكون ماثلاً في أذهاننا تطور الأحداث في خلال السنوات الست الماضية إلى يومنا هذا فهي أحداث عاصرها ونحن نعيش في الذي نعيش فيه .

تطالعون في هذا الكتب القيم دسائس الاستعمار وطغيانه ، متمثلاً في شركات بتروله ، وما أشبهها بدسائس « شركة القناة » البائدة . وتاريخ هذه الشركات سجل للخسة والسرقة والنذالة والخداع وهي صفات مقرونة دائماً بالاستعمار ، ومصحوبة على اختلاف الأحداث ومر الأجيال بالمبادئ العليا والقيم السامية التي تزخر بها أحداث السياسة وخطبهم ، بينما تقدم جيوشهم وأساطلهم في فظاظة وغلظة على كم أفواه الأحرار ، وإهراق دماء الوطنيين الأبرار .

والبترول هو موضوع الساعة، وهو في صميم مشكلة قناة السويس^(١). وأحاديث اليوم كلها تدور عن البترول وأزمته في أوروبا نتيجة لتعطل الملاحة في القناة. ومن هنا كان هذا الموضوع أهم ما ينبغي لنا الإلمام بأطرافه، والإحاطة بتفاصيله، وواجب علينا أن نظل عيوننا ساهرة فلا نفغل عن الشركات الهولندية والسويدية والنرويجية والدانمركية وهي تعد حليفة للاستعمار البريطاني في مصالحها، وليس بخاف أن هذه الدول كانت بينها وبين إنجلترا وفرنسا وأمريكا اتصالات في الخفاء واشتركت معها في وضع مشروع قرار مؤتمر لندن قبل الدعوة إلى هذا المؤتمر. نحن لهم جميعاً بالمرصاد ووراءنا إيماننا بعدالة قضيتنا عززة ثقافتنا ووعينا، ودماء شهدائنا ترفع هاماتنا، وسلاحنا في يدنا وتجربتنا الحية تسندنا. وبذلك يتم لنا نصر مؤزر في جولتنا الثانية.



والبترول يدير عجالات الصناعة والنقل، ويحرك خيوط السياسة الدولية. أترانا ننسى ذلك الدور الهام الذي لعبه البترول في تأجيل الاعتراف بالاتحاد السوفيتي في فتوته؟ أترانا نفغل أن البترول قد كن وراء الحرب الأهلية في المكسيك، وأنه منع اتخاذ التدابير الرادعة ضد موسوليني حين أقدم في غدر على غزو الحبشة البلد الوادع المسالم؟ أترانا يغيب عن أذهاننا أنه قد مكّن اليابان من غزو الصين ومن

(١) يذكر الدكتور مصطفى الحفناوى في ص ١٩٣ من مقاله الذى ألقاه إليه ما هو : « سيأتي الوقت الذى يحاط فيه اللثام عن بقية تفاصيل المؤامرة — مؤامرة الدول الغربية في مؤتمر لندن — وتوضح صلتها بشركات البترول ، وبيض العناصر الذين تستأجرهم تلك الشركات . ولست في حل من التصريح بأسمائهم » .

محاربة الحلفاء ؟ إن البترول ليقف وراء السياسة الاستعمارية في الشرق الأوسط والأدنى والأقصى ، ويدير المناقشات يصدها ، ويحرك الاضطرابات حولها . والبترول له الدور الأول أيضا في سياسة أمريكا اللاتينية . وهو يحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الداخل وفي الخارج .

وإذا جاز لنا أن نعتبر القرن التاسع عشر عصر الفحم ، فالقرن العشرون هو عصر البترول . فالبترول أهم أنواع الوقود وأبعدها أثرا في هذا العصر ، ومن ثم فهو الدعامة الرئيسية في الاقتصاد الحديث . بيد أن البترول لا يُستنبط إلا في عدد قليل من البلاد ، ومع ذلك فالنقل البري والبحري والصناعة والزراعة والطيران ، تعتمد عليه كل الاعتماد ، ومن هنا كان ذلك التسابق نحو آباره والتنافس في سبيل الحصول على امتياز استغلاله في موطنه .

وقد بدأت صناعة البترول في نطاق ضيق متواضع . لكنها لم تلبث أن نمت وتطورت بل وقفزت ، فغدت في غضون نصف قرن أعظم الصناعات طرا ، تمتد أطرافها إلى أقصى أركان العالم . وتسكتف هذه الصناعة المخاطر ، فهي تدر ربحاً طائلا أحيانا ، وتجبر على أصحابها الخيبة المرة أحيانا أخرى . ويتحكم في سوق هذه الصناعة الاحتكار والاستغلال على نطاق أوسع منه في أية صناعة أخرى . ولذلك كانت صناعة البترول مصحوبة برغبة جامحة من أصحابها في التوسع وبسط النفوذ .

ومنذ أصبح البترول سلعة تجارية ، دب النشاط في الأسواق العالمية داخلية وخارجية ، وغدا إنتاج البترول واحتياطيه اليوم في البلاد

المستعمرة والتي تخضع للنفوذ أهم منه في أى وقت مضى. حتى أن الولايات المتحدة التي كان استقلالها ضربة قاصمة للاستعمار البريطاني؛ وقد أصبحت اليوم أكبر منتج للبتروول ومستهلك انتجاته، لا تكف اليوم عن التطلع إلى ماوراء حدودها بُغية السعى وراء امتياز استنباط البتروول واستغلاله .

ولا يفوتنا أن ننوه بحقيقة هامة في ميدان البتروول ؛ فان صناعة البتروول الأمريكية هي دون منازع أكبر صناعة ، ولأصحابها في الأغلب من يمثلهم داخل الحكومة وفي الكونجرس . ومن هنا يمكننا أن نقول بأن هنالك علاقة وثيقة بين البتروول وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية . ويجب علينا أن نضع هذه العلاقة نصب أعيننا في تفسير موقف الولايات المتحدة في كل أزمة تتمثل بالشرق الأوسط ، وفي أزمة قناة السويس بالذات لو تتبعنا تطورها منذ إعلان التأميم في ٢٦ يولييه الماضى إلى يومنا هذا ، وحسبنا أن نورد مصداقاً على نفوذ رجال الصناعات البتروولية، تصريح د هارولد آيكس ، وزير الداخلية الأمريكية سنة ١٩٤٦ — وكان آيكس هذا مديراً لشئون البتروول إبان الحرب العالمية الثانية — فقد ذكر أن صناعة البتروول « تستطيع أن تملى رأيها على الكونجرس ، وينبغى الآن أن نقرر ما إذا كنا سنترك لصناعة البتروول تسيير الولايات المتحدة في سبيل أرباحها الخاصة وحدها ١٩ ».

وانجلترا ، وهي دولة صناعية وبحرية كبرى ، هي ثالث مستهلك لمنتجات البتروول ، ولكنها تعتمد اعتماداً تاماً على وارداتها منه ؛ ومن هنا تشبثا بقناة السويس وموقفها في أزمة البتروول الإيرانية . وشركات البتروول الانجليزية شركات عاتية مشبعة بالروح الاستعمارية ، مملوءة بالصلف الإمبراطورى ، . ولهذه الشركات نشاط ضخم في كثير من بلاد

الشرق الأوسط والأقصى ، حيث يكون البترول ثروة هذه البلاد الأولى .
وحيث يقرن امتلاكه حتماً بالسيطرة السياسية .

ويعتقد كثير من الباحثين بحق أن توجيه البترول للاقتصاد ودوره
الرئيسي في السلم والحرب يجعله يكمن وراء كثير من المبادئ الطنانة التي
يتغنى بها سياسة الغرب .

وهذه الحقائق التي سردناها ، والتي لو تدبرناها لكشفنا حيل الاستعمار ،
لا بد أن تبذل الدول الاستعمارية وشركات البترول جهدهما لإخفائها .
ومن هنا كان الوصول إلى معلومات في ميدان صناعة البترول أمراً شاقاً
عسيراً . ومن هنا كانت قيمة هذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ العربي .
ففي هذا الكتاب كثير من المعلومات المفيدة القيمة التي لم يكن لنا من سبيل
إليها والتي استطاع صاحبه أن يصل إليها بوسائله الخاصة . وهذه
المعلومات تجعلنا نركز انتباهنا حتماً على قوة حيوية توجه السياسة الغربية
في الشرق الأوسط في العراق وإيران ، وفي الشرق الأقصى في أندونيسيا .
وهي تكشف لنا القناع عن ذلك المحرك الخفي المستتر الذي يقف وراء
كثير من البيانات المعسولة والمبادئ السياسية المنغومة التي طالما ترددت
أصداؤها في جنبات هيئة الأمم المتحدة .

وهذه الدراسة التاريخية التي يعرضها لنا كتاب « بروكس » تسد ثغرة
في معرفتنا في هذا المجال . والأمل معقود أن ينهض المؤرخون المصريون
بالبحث في مشا كل الشرق الأوسط وتطورات الأزمات السياسية
وارتباط ذلك كله بالبترول فيسدون إلى وطنهم أجل خدمة في ميدان التعبئة .
وإن على مؤرخينا واجباً مقدساً ، وقد طالما زيف بعضهم الحقائق إبان
العهد البائد ، وقد طالما أشاد البعض ببطولة أسرة محمد علي وإصلاحاتها ،

ك -

ونسوا عرابي وثورته والشعب المصري والمظالم التي حاقت به ، والاستعمار البريطاني الغاشم وشركة القناة واستغلالها ، نسوا كل هذا ، فإذا كان لهم بالأمس بعض العذر كما يقولون ، فاليوم لا عذر لهم . اليوم يقع عليهم أكبر الوزر لو وقفوا من تاريخنا القومي موقف جمود وتحجر . نحن ننتظر من مؤرخينا دراسات واعية في هذا المجال الحاشد بالوثائق ، يساهمون فيها مع قادة هذا البلد في يقظة الوعي ، بكشف حيل المستعمر . هذا واجب مقدس ينبغي أن يعثوا جهودهم له ، ونحن جميعاً في ميدان المعركة ، من أجل مصر وعزتها وكرامتها .

حقق الله آمالنا ، وسدد خطانا ، وهدانا سواء السبيل .

القاهرة - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦

محمد فتحي الشبلي

اقتصاد البترول

١ - أهمية البترول

أبرزت الحرب أهمية البترول الدقيقة في عصرنا الآلى ؛ وأى شيء أبلغ من أن يعلم المرء أن نصف الإمدادات التى كانت تذهب إلى القوات المحاربة كانت تتكوّن من منتجات البترول ! فقاذفات القنابل والمقاتلات فى الجو ، والسفن الحربية فى البحر ، والدبابات والسيارات المصفحة على الأرض - كل هذه تُسير بنوع أو آخر من البترول . وكان الحصول على هذه الكميات الهائلة من البترول فى الجهات المختلفة بأمراً يحمد للعمال والفنيين والعلماء المشتغلين بصناعة البترول ، كما يذكر للربانة والملاحين فى ناقلات الزيت الذين كانوا يجلبون الذخائر السائلة من آلاف الأميال .

على أننا نحتاج فى وقت السلم أيضاً إلى مثل هذه الكمية من البترول فى حاجتنا اليومية . وأكبر ما يستهلك البترول فى الأوقات العادية هو وسائل نقل الركاب والتجارة فى أنحاء العالم . فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى حين بلغت السيارة حد الاتقان زاد عددها من عشرة ملايين إلى ٤٥ مليوناً ، وزادت تبعاً لذلك الحاجة إلى الوقود . ويحتاج إلى البنزين للطيران المدنى الذى زاد زيادة مذهشة فى عقود ما بين الحربين وهو الآن على أبواب تقدم ثورى . وقد زاد ما قطعتة خطوط الطيران العالمية فى الاثنى عشر عاماً التى أعقبت سنة ١٩٢٥ أربعين ضعفاً من الأميال، وتضاعف طول الطرق الجوية عشرة أضعاف . وإذا عبرنا عن هذا بأرقام تقريبية كان معنى ذلك أن الطائرات قطعت سنة ١٩٣٨

٢٥٠ مليون ميل من الرحلات على طارق طولها ٣٥٠ ألف ميل يقابلها سنة ١٩٢٥ ١٣ مليون ميل على طارق طولها ٣٤ ألف ميل . وفي آخر سنوات الحرب كان على الولايات المتحدة أن تنتج من وقود الطائرات عشرين مليون طن في السنة لتفي بالحاجة ، وبرغم أن حاجات وقت السلم أقل بكثير فإن طلب الطيران على صناعة البترول سيزيد .

والطلب الأكبر الثاني إعلى البترول يأتي من السفن فإن ٥٠ ٪ أو أكثر من أساطيل الدول جميعاً الحربية والتجارية تستعمل البترول وقوداً لها ، ويمتاز البترول على الفحم امتيازاً حاسماً حتى لقد ارتفع عدد السفن التي تسير بالبترول من ٦٠٠٠ سفينة عام ١٩١٨ إلى ٣٨ ألف سفينة عام ١٩٣٨ ، برغم أن الأسطول التجاري في العالم لم يزد إلا من ٤٨ ألف إلى ٦٨ ألف سفينة في تلك الفترة . وكان ونستون تشرشل من القلائل الذين قدروا أن وقود البترول يزيد من قدرة السفن على مختلف أنواعها ، ويزيد من سرعتها ومدى عملياتها . واليوم يكاد كل ما يبني من السفن الجديدة يسير بالبترول . وما دام للبترول هذه المميزات فقد يحل محل الفحم في كل ميدان من ميادين الملاحة في المستقبل القريب . ومن بين الفوائد الهامة الأخرى للبترول تدفئة المصانع والمساكن - وقد أصبح ذلك شائعاً في الولايات المتحدة - واستعماله في آلات الديزل والطرق والسكك الحديدية وقد تقدمت هذه الآلات بسرعة في المدة الأخيرة . وتستهلك الصناعة زيت التشحيم وبرغم صغر الكميات المطلوبة من هذا الزيت نسبياً فإن هذا النوع لا غناء عنه في حسن إدارة الآلات كما لا غناء

للسيارات عن البنزين إ. أما الكيروسين الذى كان يستعمل قديماً في الإضاءة فيستعمل الآن للتدفئة والطهي وتسير به هو زيت الديزل أكثر من ثلاثة ملايين محراث في أنحاء العالم .

٢ - انتاج الزيت الخام

كانت بداية صناعة البترول الحديثة في سنة ١٨٦٠ تحمل في طياتها بذور تطورها المستقبل - ويقترن ميلاد الصناعة باسم الكولونيل إدوين دريك *Edwin Drake* الذى كان مجهولاً آنذاك ثم لم يلبث أن طواه النسبان . وكان دريك يعمل لحساب شركة *Pennsylvania Rock Oil Company* فاستخدم أول آلة تنقيب بخارية في صنخور *Titusville* في بنسلفانيا بالولايات المتحدة . وفي نهاية أغسطس سنة ١٨٥٩ عثر على البترول بكميات مشجعة ولا يمكن لم يمس عامان حتى كان هذا المغامر الجريء حقاً قد سلب من كشفه غشاً ومات فقيراً مكسوداً . وبعد خمسة أعوام بدأ تاجر بترول صغير يؤلف رابطة لتجار البترول في الولايات المتحدة - كان اسمه جون روكفلر *John Rockefeller* من مدينة كليفلاند بأوهيو . وبعد خمسة أعوام أخرى رأت النور شركة ستاندرد أويل .

بدأ الإنتاج التجارى للبترول بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٠ حين كان التقدم البطيء الصغير ينتج بترولاً يستعمل في الإضاءة . ومن ١٩٠٠ إلى ١٩٢٠ كانت زيادة النتائج وخاصة من بترول الوقود يستحثها تحويل السفن من تخزين الفحم إلى تخزين البترول . وبعد الحرب العالمية الأولى كان ناتج البنزين للنقل بالسيارات أهم مميزات لصناعة البترول، ومنذ بداية

انتاج البترول زاد انتاج العالم منه دون توقف تقريبا إلا في سنوات ١٨٩٨ - ١٩٠٢ . وكانت للولايات المتحدة الصدارة فهي أكبر منتج للبترول ومنتجاته الثانوية المختلفة .

الإنتاج العالمى من البترول (بملايين الاطنان)

٢٧٣	١٩٣٨	٠,٨	١٨٧٠
٢٨٥	١٩٣٩	٤,١	١٨٨٠
٢٩٢	١٩٤٠	١٠,٣	١٨٩٠
* ٣٠٥	١٩٤١	٢٠,٠	١٩٠٠
* ٢٨٥	١٩٤٢	٢٥	١٩١٠
* ٣١٨	١٩٤٣	٩٧	١٩٢٠
* ٣٤٠	١٩٤٤	١٩٦,٥	١٩٣٠
* ٣٥٧	١٩٤٥	٢٢٦,٩	١٩٣٥
٤٠٢,٢	١٩٤٦		

ويُظهر الجدول بوضوح الطفرة بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ . وأهم تفسير لها هو إختراع آلة الاحتراق الداخلى وكمالها . وكانت وسائل النقل فى البرّ والجو تطلب كميات متزايدة من وقود السيارات وبنزين الطائرات . وتقدر حاجة السيارات وحدها الآن بحوالى ٥٠٪ من كل البترول المطلوب .

ولم تكن الحرب الأخيرة — شأنها فى ذلك شأن حرب ١٩١٤ —

١٩١٨ - معطلة لصناعة البترول بل على العكس كانت قوة دافعة في إنتاجه. وقد حدثت زيادة الإنتاج برغم تخريب الآبار في الشرق الأقصى وتحديد الإنتاج الموقوف في بعض الجهات مثل العراق الذي كان يصعب وصول الناقلات إليه. وفي نهاية سنة ١٩٤٥ كان إنتاج البترول العالمي أعلى منه في أي سنة أخرى، فقد كانت جملة الإنتاج ٣٥٧ مليون طن أي بزيادة ٢٥٪ عن إنتاج البترول سنة ١٩٣٨ آخر سنوات السلم.

والنتائج حقيقة بالدرس من وجهات نظر متعددة، فلم تقتصر الولايات المتحدة على أن يكون لها المحل الأول في زيادة الإنتاج العامة، بل زادت حصتها إلى ٦٥٪ من الناتج العالمي. ولا زال فيها ما يقرب من نصف مليون بئر عاملة، وهو رقم عجيب، ولا يبدو على المحصول السنوي أية علامة من علامات النضوب.

وتأتى فتزويلا بعد الولايات المتحدة في مقدار ما تنتجه، وقد أخذت مكان الاتحاد السوفييتي كثاني منتج كبير للبترول في العالم.

وأصبح الاتحاد السوفييتي يمثل الآن المحل الثالث فقد أدى إجتياح بلاده وتخريبها بعد حرب خاضها وربحها في أهم أقاليم الحيوية، إلى إنقاص ناتجه من البترول سبعة ملايين من الأطنان، ومنع التقدم المطرد الرائع الذي بدأ في السنوات العشر قبل الحرب.

وإيران رابعة الدول المنتجة للبترول وذلك بعد زيادة إنتاجها حوالي ٥٩٪ عنه في سنة ١٩٣٩، وتتقدم البلاد العربية السعودية لتصبح ثاني الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط، فنتاجها اليومى يؤدي في العام إلى ٨ ملايين طن.

وقد استطاعت المكسيك أن تزيد ما تساهم به بفضل رفع الحظر عن

تصدير آلات البترول ومعداته... الخ، إليها مما أدّى إلى الحدّ من نشاطها مقابالتها على تأمين الآبار. وكان لحاجات الحرب ولاتفاق خاص مع شركات البترول في الولايات المتحدة أثر طيّب في صناعة البترول المكسيكي. أما عن العراق فإن الناتج ينبغي أن يظلّ أقل من ٥ ملايين طن حتى يتيسر من الأنايب التي تسمح بنقل حوالى ١٢ مليون طن من البترول الخام في السنة.

الإنتاج الدولى من البترول الخام (بملايين الأطنان)

١٩٤٥	١٩٣٨		١٩٤٥	١٩٣٨	
١	١,٤	البحرين	٢٣١,٣	١٦,٤,١	الولايات المتحدة
١	٠,٩	كندا	٤٦	٢٨	فنزويلا
٠,٦	٠,٠٣	هنگاريا	٢٥	٢٩	الاتحاد السوفيتى
٠,٦	٠,٠٦	النمسا	١٦,٨	١٠,٣	إيران
٠,٥	٠,٥	ألمانيا	٦,٢	٥,٥	المكسيك
٠,٥	٠,٥	سخالين	٤,٧	٤,٤	العراق
٠,٥	٠,٩	بورينوالبريطانية	٤,٦	٦,٦	رومانيا
٠,٥	٧,٤	جزر الهند الشرقية	٣,٣	٢,٥	الأرجنتين
٠,٣	٠,٣٥	اليابان	٣,٣	٣	كولومبيا
٠,٣	٠,٣٥	أكوادور	٣	٢,٥	ترينداد
٠,٣	٠,٣٥	الهند	٢	٢,١	بيرو
٠,٢	٠,١	بورما	٣	٠,٠٧	العربية السعودية
٠,١	٠,٥	بولنده	١,٤	٠,٢	مصر
٠,٣	٠,٣	بلاد أخرى			
٣٥٧,٣	٢٧٢,٨	الجملة			

وقد مرت بصناعة البترول الضئيلة نسبياً في أوروبا تغيرات هامة . فلا زالت رومانيا تحتل المكان الأول ، وقد استطاعت أن تصلح ما أفسدته الحرب بمساعدة الاتحاد السوفيتي . ولكن النمسا وهنغاريا قد أصبحتا فجأة وعلى غير توقع من كبار منتجي البترول ، وقد زادت كل منهما حصتها من نسبة تافهة إلى حوالى مليون طن في السنة . وفي بولندا كانت صناعة البترول عشية الحرب متدهورة وكانت قائمة في المناطق التي تعرضت لقتال كثير . ويمكن تقدير الإنتاج الحالي بما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ طن في السنة . وينبغي أن نذكر - مع ذلك - أنها اضطرت إلى التنازل عن الحقول الغنية في شرق غاليسيا للاتحاد السوفيتي نتيجة تعديل الحدود بين الدولتين .

وألمانيا فقيرة في موارد البترول الطبيعية ، وبرغم أن المستخرج من البترول بلغ ٨٠٠.٠٠٠ طن خلال الحرب فإن الناتج الطبيعي يبلغ حوالى نصف مليون طن سنوياً . وينبغي أن نذكر بريطانيا حيث أنتج البترول بكميات تجارية للمرة الأولى خلال الحرب ، فبعد إنتاج بلغ الحد الأقصى عام ١٩٤٤ بمائة ألف طن فإن المحصول قد تراجع الآن إلى ٧٠.٠٠٠ طن في العام ، وربما أصبح هذا المقدار المعدل السنوي للإنتاج . وهذا أيضاً هو القدر الذي تحصل عليه فرنسا في العادة من حقول بتشلبورن في الألزاس . وبرغم مجهودات تشيكوسلوفاكيا فإنها لم تستطع زيادة الناتج السنوي فوق ٣٠.٠٠٠ طن ، أما يوجوسلافيا وهولندا - وهما أصغر منتجي البترول في أوروبا - فإنهما لازالتا في بداية النمو .

ولا يسجل لبلاد أمريكا الجنوبية إلا تقدم ضئيل ، فقد زاد إنتاج الأرجنتين زيادة مطردة وأضاف حوالى ٨٠٠.٠٠٠ طن إلى إنتاجها عام ١٩٣٨ . وحسنت كولومبيا موقفها قليلا ، واحتفظت بيرو بمستوى إنتاجها قبل الحرب . وكان التقدم فى اكوادور بطيئا ، وكذلك فى البلاد المنتجة الصغرى مثل بوليفيا والبرازيل . وقد حسنت ترينداد فى منطقة البحر الكاريبي موقفها قليلا ، وتعدت كندا مستوى المليون الطن الذى بلغته عام ١٩٤٠ . ولكن الأعضاء الثلاثة الآخرين فى الكومنولث البريطانى أى بورما والهند وبورنيو البريطانية تخلفت فى أثناء الحرب . فنصيب بورما الذى كان فى العادة حوالى مليون طن هبط إلى ٢٥٠.٠٠٠ طن تقريبا . وأصبحت الهند يارهاق مواطن الاستنباط ، وعانت بورنيو إحتلال العدو .

وفى ظل اليابانيين لم يتعد إنتاج البترول فى جزر الهند الشرقية الهولندية التى سنعرض لها بالتفصيل ثلثى مقدار ما قبل الحرب . ولا يمكن مباشرة إصلاح الاضرار التى أحدثها اليابانيون فى رحيلهم فى المنشآت بسبب محاولات اخضاع الاندونيسيين مرة أخرى للحكم الهولندى ، فالنتاج الحالى إذن ليس إلا ظلا للإنتاج السابق ، أما إنتاج اليابان فقد بقى على حاله تقريبا .

٣- تكرير البترول

قبل أن يصبح البترول الخام المستنبت من الأرض ذا فائدة فى النقل والصناعة ، ينبغى أن يعالج فى معاملى التكرير ، فتحت الضغط الناتج من الحرارة تفصل المخاليط المركبة التى يتكون منها البترول الخام .

وتعطى هذه العملية في العادة حوالى الربع من الجاسولين (البنزين) ، ولكن بترول فنزويلا مثلاً يحتوى على كمية كبيرة غير عادية من الزيوت الثقيلة التى تصلح للتشجيع وزيت الآلات فى حين أن بترول رومانيا معروف بنسبته العالية من وقود المحركات الخفيف .

وهناك عملية حديثة تسمى التكسير *Cracking* يمكن أن تؤثر فى توزيع أنواع البنزول المختلفة إلى حد كبير . ويصل الأمر فى ذلك حتى يمكن الآن تحويل أربعة أخماس البترول الثقيل إلى بنزين . والجدول التالى يعطى فكرة واضحة عن مدى تأثير الفن البترول الحديث فى النتائج الأصلية للتكرير والتقطير لتوافق الحاجات الحالية :

محصول منتجات البترول الخام فى الولايات المتحدة

(بالنسبة المئوية)

السنة	بنزين	كبروسين	زيت تشحيم	وقود الدواق	وقود الغاز
١٨٨٠	١٠,٣	٧٥,٢	٢,١	—	—
١٨٩٩	١٢,٩	٥٧,٦	٩,١	١٤	—
١٩٠٩	١٠,٧	٣٣	١٠,٧	٢٣,٦	—
١٩١٤	١٨,٢	٢٤,١	٦,٦	٤٦,٥	—
١٩٢٠	٢٦,١	١٢,٧	٥,٧	٤٨,٦	—
١٩٣٠	٤٢	٥,٣	٣,٧	٣١,٣	٨,٨
١٩٣٨	٤٤,٢	٥,٥	٢,٦	٢٣,٣	١٣

ونستطيع أن نقول - بحق - إن علم التكرير كان دائماً يسارع إلى التكيف بالتغيرات الكبيرة فى حضارتنا الفنية ، حتى مطلع القرن العشرين

كان أكثر من نصف البترول يطلب على شكل كيروسين ويسمى أيضاً پارافين وكان يستخدم للإضاءة . وفي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت السيارة والسفينة والآلات الصناعية قد بلغت من الكمال حدّاً جعلها تستنفد ٧٥ ٪ من البترول في شكل بنزين ، وغاز ووقود مقطّر ووقود بواقى .

وأصبح لصناعة التكرير التى نمت مع إنتاج البترول من القدرة الآن ما يزيد عن ٤٠٠ مليون طن سنوياً ، أى ما يكفى لمعالجة الناتج العالمى من البترول الخام الذى يحصل عليه حتى الآن . ويوجد - بالطبع - مصانع قديمة إلى جانب منشآت التكرير الحديثة ولكن صناعة التكرير تتجه - شأنها شأن ما عداها من الصناعات الأخرى - نحو سهولة الإنتاج الحديث على نطاق واسع . ومصانع التكرير تصمّم فى الغالب لمعالجة ما بين ٢٥٠.٠٠٠ طن إلى ١.٢ مليون طن فى السنة ، على أن المصانع التى تكبر هذا الحجم بكثير وتستوعب ما يزيد عن ١٠ ملايين طن سنوياً قد أخذت تتعدد . وفى نهاية عام ١٩٤٠ كانت طاقة التكرير والتكسير وملكيتها موزعة كالآتى :

معامل تكرير البترول في العالم

الطاقة اليومية بالبرميل

العدد	البترول الخام	التكسير
الولايات المتحدة ٥٦٠	٤,٤٦١,١٠٠	٢,١٠٨,٠٢٥
الاتحاد السوفيتي ١٩	٦٣٧,٥٠٠	١٧٨,٥٠٠
جزر الهند الغربية ٣	٥٠٥,٠٠٠	٢٣٨,٢٠٠
إيران ٣	٣٣٢,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
رومانيا ٤٨	٢٢٤,٢٠٠	٤٩,٢٠٠
كندا ٥٤	٢٢١,٨٥٠	٨٧,٥٠٠
جزر الهند الشرقية ٧	١٦٠,٠٠٠	٢٨,٥٠٩
فرنسا ١٩	١٥١,٥٥٠	٧٢,٩٠٠
المملكة المتحدة ١٨	١٢٣,٤٥٠	٢٠,٥٠٠
المكسيك ٧	٩٩,٨٠٠	١٨,٨٠٠
الأرجنتين ١٩	٩٤,٢٥٠	٦٠,١٠٠
ترينداد ٧	٧٩,٣٠٠	٢٨,٣٥٠
فنزويلا ٩	٧٦,٣٢٥	٢٢,٨٠٠
ألمانيا ٦٠	٦٨,٧٧٠	٧,٩٢٠
إيطاليا ١٠	٥٧,٣٠٠	١٨,٦٠٠
اليابان ١٧	٥٢,٦٠٠	١٦,٢٥٠
بلاد أخرى ٩٦	٣١٠,٨٣٥	٨٣,٣٧٠
الجملة ٩٥٦	٧,٦٦٦,٨٣٠	٣,٣٠٦,٥٢٥

وفي الفترة بين عامي ١٩٣٩، ١٩٤٥ نشأت حاجات جديدة إلى أنواع خاصة من منتجات البترول مثل البوتين والايروبوتين والبوتيل لإنتاج المطاط الصناعي وبزين الطائرات اكتين - ١٠٠ . وزاد طلب كثير من المركبات الكيميائية على صناعة البترول . بالإضافة إلى تزايد الطلبات من السلطات الحربية . وبرغم أن هذا ينطبق في الغالب على الولايات المتحدة فليس من شك أنه سيصبح في المستقبل جزءاً لا يتجزأ من عمليات التكرير في كل مكان .

٤ - نقل البترول

في مطلع القرن العشرين ظهرت الأنابيب وناقلات الزيت على أنها الوسيلة لحمل البترول ومنتجاته ولم يمض وقت طويل حتى حلت محل البرميل والصفيحة ، وكان أول استعمال للأنابيب على نطاق واسع في الولايات المتحدة لنقل البترول الخام من الحقل إلى معامل التكرير والموانئ ؛ وبازدياد الحاجة إلى البترول في جميع أنحاء العالم أصبحت ناقلات الزيت أهم وسيلة لنقل شحنات البترول لأنها أيسر وأرخص طريقة لنقل البترول عبر البحار . وحتى في الولايات المتحدة التي تفخر بشبكة نادرة من الأنابيب فإن ناقلات الزيت الساحلية تستعمل للمسافات البعيدة ما أمكن .

ولما كانت الولايات المتحدة تملك أكبر صناعة للبترول فهي تملك - بالطبع - أكبر شبكة من الأنابيب . وقبل دخول أمريكا الحرب كان يخترق الولايات الأربع والعشرين شبكة من الأنابيب طولها ١٢٦ ألف ميل ويبدو تفوق الولايات المتحدة عند مقارنتها بالاتحاد السوفيتي الذي

يليه نفه ٢٦٢٥ ميلاً ثم العراق وفيه ١١٧٠ ميلاً ثم كولومبيا وفيها ٦٠٠ ميل وإيران وفيها ٤٠٠ ميل وفنزويلا ٣٧٠ ميلاً، ورومانيا وفيها ٢٧٥ ميلاً. وفي أثناء المعارك الأخيرة في شمال أفريقيا وصقلية وإيطاليا وغرب أوروبا وضعت آلاف الأميال من الأنابيب لتكوين الجبهات بالبتروول.

وكانت السيطرة على وسائل نقل البتروول تعتبر دائماً عند شركات البتروول الكبيرة أمراً لا غناء عنه في قبضها على ناصية الصناعة. وقد خاضت شركة ستاندرد برياسة روكفلر معارك عنيفة بالغة الشدة أحياناً لتمنع غيرها من الحد من احتكارها لنقل البتروول بالسكك الحديدية والأنابيب في الولايات المتحدة، وما كانت الشركة الهولندية الملكية تبلغ مالها من قوة إذا لم يكن لها أسطول ناقلات الزيت الخاص بشركة *Shell Transport & Trading Co.*

ولم يكن من الضروري أن تكون ملكية الناقلات والأنابيب شاملة، وخاصة فيما بعد حين أمكن التحكم في إنتاج البتروول وتكريره، ولكن في الأيام الأولى لصناعة البتروول كان ذلك من أهم الوسائل لسحق المنافسين حين يسلبون القدرة على التوزيع والتسويق. وكما هي الحال في إنتاج البتروول وغيره من العمليات، فإنه توجد شركات مستقلة تملك الناقلات والأنابيب ولكن الشركات الكبيرة ستاندرد والهولندية الملكية والانجليزية الإيرانية هي أيضاً التي تملك الآن أكبر عدد من الناقلات، ولا تستطيع الشركات الصغرى أن تخالف ما تملكه الشركات الثلاث الكبرى التي تفوقها في الثروة والنفوذ.

وكان التغير الجوهري الذي حدث في سنوات ما بعد الحرب هو

اختلاف القوة النسبية لأسطول الناقلات الأمريكى والبريطانى ، فقد فقدت بريطانيا فى أثناء الحرب ما يقرب من نصف حمولتها من الناقلات على حين استطاعت الولايات المتحدة أن تزيد نصيبها زيادة كبيرة جداً . والجدول التالى يدل دلالة قاطعة على انعكاس الوضع وخاصة إذا ذكرنا أن أسطول الناقلات الخاص بالنرويج ينبغى أن يضاف على أنه خاضع للنفوذ البريطانى :

حمولة ناقلات الزيت العالمية *

١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٣٩	١٩٤٥	
٣٢٦٤	٢٨٠٥	٢٨٠٥	٢٩٠٠	بريطانيا والدومينيون
٢٨٠١	٢٤٥٥	٢٤٥٥	٩٥٠٠	الولايات المتحدة
٢١١٨	١٨٥٥	١٨٥٥	١٥٠٠	النرويج
١٥٩	١٥٤	١٥٤	٣٧٠	السويد
٤٧٠	٤٥١	٤٥١	٦٠٠	بناما
٢٦٢٥	٢٣	٢٣	١٠٠٠	بلاد أخرى
١١٤٣٧	١٠٠	١٠٠	١٥٨٧٠	المجملة

وكما هو الحال فى الطيران فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تنفذ برنامجاً هائلاً للبناء ، وخرجت من الحرب وهى تملك أكبر أسطول من ناقلات الزيت . وبرغم أنها ستحاول أن تباع عدداً من ناقلاتها فى وقت الحرب — وهى تزيد كثيراً عن الحاجة فى وقت السلم — فإن قدرتها على المنافسة فى ميدان تجارة نقل البترول قد زادت زيادة هائلة . وإذا أضفنا

* حمولة ألف طن أو تزيد .

إلى ذلك تزايد إشتراك شركات البترول الأمريكية فيما ينتج من بترول الشرق الأوسط والأقصى وأمريكا الجنوبية ، فإن نمو أسطول الناقلات الأمريكية يكمل الصورة التي توضح أهداف الممثلين الأمريكيين في مؤتمر البترول المنعقد في واشنطن وماتبعه من إتفاق وقع عليه في يناير سنة ١٩٤٥ . إن الولايات المتحدة وبناما التي تتبعها تسيطران على ثلثي ناقلات البترول في العالم تقريبا . وكان هذا عدا غيره من عوامل التهديد الأخرى من أهم الحجج المقنعة التي ساقها ممثلو أمريكا في مفاوضاتهم مع زملائهم البريطانيين .

٥ - السيطرة على البترول وتمويله

برغم الإفاضة في تأكيد ما تحققة صناعة البترول من تقدم في وزيادة في الإنتاج ، فليس أدق ولا أغمض من الحديث عن موضوع تركيز صناعة البترول والسيطرة عليها ، فصحافة البترول تفيض في الحديث عن التقدم العلمي وما تستهدى به صناعة البترول من مثالية عالية ، بينما تصمت صمتاً واضحاً كلما أثيرت مسألة الملكية في هذه الصناعة ، وقليل ما تثار . وليس معنى ذلك أن الفروع المنتشرة في جميع أنحاء العالم لا ترجع في النهاية إلى عدد صغير من الشركات . ولا نجد إلا في القليل ما يساعد على بيان التشابك الدولي بين شركات البترول جميعاً . وبرغم أن البيانات الدقيقة تنقصنا فإتانا نستطيع مع ذلك أن نقدم صورة على شيء من الدقة :

المساهمة الأجنبية في أهم البلاد المنتجة للبترول

(النسبة المئوية للسيطرة)

البلاد	بريطانية و بريطانية هولندية	أمريكية	فرنسية أو فرنسية إنجليزية	ملكية الدولة	مصلح أخرى
الولايات المتحدة	٤٠ (١)	٩٦	—	—	—
الاتحاد السوفيتي	—	—	—	١٠٠	—
فنزويلا	٣٠	٧٠	—	—	—
إيران	١٠	—	—	—	—
الهند الشرقية الهولندية	٦٠	٤٠	—	—	—
رومانيا	٤٥ (٢)	١٦	٢٠	—	١٩
المكسيك	—	—	—	١٠٠	—
العراق	٤٧,٥	٢٣,٧٥	٢٣,٧٥	—	٥
كولومبيا	—	١٠٠	—	—	—
ترينداد	١٠٠	—	—	—	—
الأرجنتين	٢١,٥	٧,٥	—	٧١	—
بيرو	٢٠	٧٨	—	١	١
بورما	١٠٠	—	—	—	—
البحرين	—	١٠٠	—	—	—

(١) Shell Union Oil Corporation

(٢) تشمل بعض المصالح الإنجليزية والفرنسية .

البلاد	بريطانية أو بريطانية هولندية	أمريكية	فرنسية أو فرنسية بلجيكية	ملكبة الدولة	مصالح أخرى
العربية السعودية	—	١٠٠	—	—	—
كندا	١٠٠	—	—	—	—
مصر	١٠٠	—	—	—	—
هنغاريا	—	٩٦	—	٤	—
النمسا (١)	—	—	—	—	—

على أساس الإنتاج العالمى لعام ١٩٤٥ يدل الجدول على أن نصيب شركات الولايات المتحدة الأمريكية فى داخل البلاد وخارجها يزيد عن ٧٥ ٪ من جملة البترول المنتج فى كافة أنحاء العالم . فإذا أضفنا المصالح البريطانية فى البلاد الأجنبية التى تكاد تساوى سيطرة أمريكا على الإنتاج خارج الولايات المتحدة ، اتفينا إلى أن شركات البترول الإنجليزية والأمريكية تملك قرابة ٩٠ ٪ من البترول العالمى . وقد ذكرت لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى لفحص موارد البترول أخيراً أن أكثر من ٤٠ ٪ من جملة الناتج من البترول عام ١٩٤٤ خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قدمته شركات البترول البريطانية والهولندية وأن شركات البترول الأمريكية فى داخل البلاد وخارجها تفى بحوالى ٤٥ ٪ من كل ما يطلب من البترول باستثناء الاتحاد السوفيتى .

إن المصالح البترولية خارج الاتحاد السوفيتى والمكسيك تحتكرها

(١) يستثمر فيها رأسمال لشركتى الهولندية الملكية وسكوتى فاكوم ولا يعرف اتسميم النسبة بينها .

بمجموعتان قويتان من الشركات . فالإنتاج إما أن تملكه الشركة الهولندية وشل أو إحدى الشركات التابعة لها ، وإما أن تملكه إحدى شركات ستاندرد (١) بمفردها أو بالاشتراك مع إحدى شركات البترول الأمريكية الكبيرة مثل سوكوني فاكوم أو شركة بترول تكساس . وما ذكر يعنى فيما يتصل ببريطانيا أن اتحاد الشركة الهولندية وشل يسيطر فى الواقع على كل إنتاج البترول الذى تستولى عليه بريطانيا . وأهم ما يستثنى فى هذا شركة البترول الانجليزية الإيرانية ولكن من المعلوم هنا أيضاً أن اتحاد الشركة الهولندية الملكية وشل اشترى جانباً كبيراً من أسهم رأس المال . ولا يرجع نفوذ شركة ستاندرد فى الولايات المتحدة إلى نصيبها فى الإنتاج بقدر ما يعود إلى سيطرتها على معامل التكسير والأنابيب والنقل بالسكك الحديدية وناقلات البترول . والواقع أن مصالح ستاندرد المباشرة فى الناتج من البترول الخام بالولايات المتحدة ضئيلة إلى حد غريب ، ولكن هذا الأمر مقصود فإنه يترك مخاطر البحث عن البترول وأعمال التنقيب إلى آلاف الشركات التى تسمى بالشركات المستقلة . وعلى الجملة فإن اتحادات شركات البترول الكبرى فى الولايات المتحدة لا تقدم سوى نصف الإنتاج السنوى .

على أننا — مع ذلك — حين نصل إلى مرحلة معالجة البترول نجد الوضع ينعكس ، فكل البترول الذى يحصل عليه لا بد من أن يمر بعملية التكسير وهذه المرحلة من الصناعة تسير وفق حساب دقيق ، فإن قرابة

(١) ينص القانون على وجوب استقلال كل شركة من شركات ستاندرد ولكنها بالطبع تعمل فى تعاون وثيق .

عشرين شركة من شركات البترول تركّز في أيديها ٨٥ ٪ من كل قوّة التكرير في داخل الولايات المتحدة ، وتتحكم شركة ستاندرد نيو جرسى وحدها في ٤٠ ٪ من الناتج وتقاسم ثمانى شركات أخرى من اتحاد ستاندرد الباقي فيما بينها . وتوجد في الولايات المتحدة حوالى ٦٠ ٪ من القوة العالمية للتكرير وإذا أضيفت السيطرة الأمريكية على الإنتاج في البلاد الأجنبية ارتفعت النسبة إلى ٧٠ ٪ ^(١) .

ويبلغ رأس المال المستثمر في صناعة البترول بالولايات المتحدة بما فيه الاستثمار في الخارج ما يقرب من ١٥٠٠٠٠ مليون دولار أو ٣٧٥٠ مليون جنيه استرليني . وهذا يجعل البترول أهم مصالح الولايات المتحدة التجارية باستثناء الزراعة والسكك الحديدية . والاستثمار الأمريكى في البترول أعظم منه في أى قطر من أقطار العالم . وبناء على ماقررتة لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى لفحص موارد البترول ، فان ٢٢ شركة من شركات البترول تمثل ٩٣ ٪ من صناعة البترول الأمريكية وقد استثمرت في الخارج في نهاية عام ١٩٣٩ ما يقرب من ٢٥٠٠ مليون دولار من إجمالى رهوس الأموال المستثمرة البالغة ١٥٠٠٠٠ مليون دولار . وهذا يزيد عن ثلث إجمالى الاستثمارات الخارجية المستخدمة على الوجه التالى :

(١) تملك الشركات الأمريكية حوالى ٢٥ ٪ من كل قوّة التكرير خارج الولايات المتحدة .

صافي الاستثمارات

الصناعة	١٦٠٠	مليون دولار
المنافع العامة والنقل	١٥٠٠	" "
البترول	١٣٠٠	" "
وجوه أخرى	٢٦٠٠	" "
الجملة	٧٠٠٠	مليون دولار

ويذهب حوالى ثلث رأس المال الأمريكى المستخدم فى صناعة البترول بالبلاد الأجنبية إلى أمريكا الجنوبية بما فيها فنزويلا والثلث الثانى إلى الشرق الأوسط وأندونيسيا وكندا والصين ، ويستخدم الربع فى أوروبا حيث يستثمر ٧١ مليوناً فى بريطانيا و ٥٧ مليوناً فى ألمانيا و ٤٣ مليوناً فى فرنسا و ٣٨ مليوناً فى إيطاليا .

وتعتبر الاستثمارات البريطانية فى البترول متواضعة نسبياً بالقياس إلى الولايات المتحدة ، فإن رأس المال المعتمد لإثنتى عشرة شركة كبيرة بما فيها الهولندية الملكية يبلغ قرابة ٢٥٠ مليون جنيه استرليني يستثمر أكثر من نصفها أى ٣٣ مليون جنيه استرليني وراء البحار ، والجدول التالى يبين الحجم النسبى للشركات :

رأس مال شركات البترول البريطانية الكبرى

[بملايين الجنيهات الاسترلينة]

الشركة الهولندية الملكية	١٣٢	شركة آتوك	١,٨
شركة شل	٤٣	ترينداد ليسهولندز	١,٧
الشركة الانجليزية الإيرانية	٣٣	انجلو - اكوادور	١,٥
شركة بترول بورما	١٨,٥	بترول ترينداد	١
" " فنزويلا	٧,٢	لوييتوس	١
الشركة الانجليزية المصرية	١,٨	آبكس (ترينداد)	٠,٥

وسنعود في هذا البحث إلى الحديث عن طبيعة كبرى هذه الشركات
الشركة الهولندية الملكية - ويكفى الآن أن نذكر أن الشركة الهولندية
شركة تتشابه في أهدافها وأغراضها مع شركة شل وشركة أنجلو -
ساكون وغيرها من الشركات البريطانية القابضة . والسيطرة النهائية
عليها وأكثريه الأسهم ترتبط إرتباطا وثيقا بالنفوذ البريطاني، ويجب
أن تدخل الشركة الهولندية الملكية في أى بحث عن صناعة البترول
البريطانية . ويبدو أن سير روبرت كندرسلى *Kindersley* - وهو
مصدر التقدير السالف للاستثمارات البريطانية في البترول بالبلاد
الأجنبية - قد أغفل الشركة الهولندية عندما قدر الفوائد والأرباح
العائدة من البترول الأجنبي بعشرين مليون جنيه استرليني (أو سدس
إجمالي الفوائد والأرباح من الاستثمار الخارجى) .

وليس أصعب من كشف الأرباح الحقيقية التى تحصل عليها شركات
البترول ، فتحت عنوان اتقاء النزول والاحتياطي وأغراض خاصة
تخفى أرباح وبنود مدنية ينبغى أن تستقطع حتى يمكن الحصول على تقدير
مقبول لصافي الأرباح . وإذا أخذنا صافي الأرباح بقيمتها الظاهرية كما
تذكرها ست عشرة شركة أمريكية تمثل تقريبا ثلث رأس المال الأمريكى
في مصالح البترول وصلنا إلى الملخص التالى :

أرباح شركات البترول الأمريكية (بآلاف الدولارات)

إجمالي الأرباح		صافي الأرباح		
١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٥	
١٠٦٢٥٨٠٦	١٠٦٣٥٨٨٦	١٥٥٥٣٩٦	١٥٤١٥٦	شركة ستاندرد (نيوجيرسي)
٨١٦٠٩٢٨	٨٥٠٠٤١٧	٦٢٠٣٥٠	٤٢٠٣٠٢	» ساكوني فاكوم
٦١١١١٣١	٦٥٠٠١٣٨	٥٥٥٥١٠	٥٠٣٤١	» ستاندرد (انديانا)
٥٢٠٠٧٧٦	٥٧٧٠٠٧٧	٥٤٠٥١٧	٥١٠٨٥٧	» تكساس
٤٨٩٠٢٠٢	٤٧٥٠٩١١	٢٨٠١٦٤	٢٨٠٧١٢	اتحاد شل
٦٠٠٠٨٢٣	٤٧١٠٧٤٣	١٣٠٣٤٠	١٥٠٦٦٦	شركة الشمس (صن)
٤١٠٠٣٦٠	٤٠٠٦٣١٠	٢٧٠٣٦٨	١٥٠٦٤٥	» سيفكر
٣٢٨٠٧٨٠	٣٤٩٠٥٤٥	٤٣٠٤٦٨	٥٥٠٥٥٥	» ستاندرد (كاليفورنيا)
٢٧٣٠١٣٤	٢٥٩٠٠٠٤	١٤٠٧١١	١٥٠٠٧	» تكرير أنالتيك
٢٣٨٠٤١٢	٢٤٤٠٣١٧	١٧٠٧٨٧	١٨٠١٠٨	اتحاد نايد ووتر
٢٠٣٠٧٥١	٢١٣٠٧٤٠	٢٠٠٩٥٢	٢٢٠٥٧٢	شركة بترول فيلبس
١٧٣٠٢٩٧	١٦٨٠٥٠٩	٦٠٧٤٤	٣٠٧١٣	شركة ستاندرد (أوهيو)
١٦٦٠٠٦٢	١٦٥٠٣١٠	١٦٠٣٩٢	١٣٠٥٨٢	شركة بيور
١٣٧٠٧٧٤	١٤٤٠١٦٤	١٢٠٠٢٠	١٥٠١٤٣	شركة كونتيننتال
١٢٧٠٧٤٣	١٣٨٠٥١٢	٨٠٩٣٣	٩٠٢٠١	اتحاد بترول كاليفورنيا
١٥٠٠٥٦	١٥٠٤٨٢	٣٠٦٧٥	٤٠٣٩٠	شركة بار تسديل

جملة الربح الصافي التي تبلغ ٢ مليون دولار أو ١٢٠ مليون جنيه استرليني تعطى فكرة عما عن مقدار ما تحصل عليه شركات ولكنها ليست فكرة دقيقة تماما . ولما كانت الشركات الأمريكية - على عكس زميلتها البريطانية - لا ترى حرجاً في إعلان أرباحها قبل الاستقطاعات استطعنا أن نلاحظ القيمة الحقيقية لتقديرات صافي الأرباح . فمثلا شركة ستاندرد (أوهيو) تجعل صافي الأرباح في عام ١٩٤٥ نصف ما بلغته عال ١٩٤٤ ، ورغم أنه لا يكاد يوجد فارق في جملة الدخل في العامين . ثم شركة سوكوني فاكوم التي كانت جملة أرباحها عام ١٩٤٥ أكثر من ضعفها في شركة ستاندرد (كاليفورنيا) قدمت صافي أرباح أقل من شركة ستاندرد . والمثال الصارخ الذي تقدمه شركة كبيرة مثل شركة تكرير اتلانتيك حين تهبط بصافي الأرباح إلى ١,٥ مليون دولار في حين وزعت شركة صغيرة مثل شركة بارنسدال ثلاثة أضعاف ذلك المقدار في نفس السنة . ورغم أن المبالغ المستبقة سوف تخصص لتوسيع صناعة البترول فإنها تشمل أرباحا صافية من عمليات أجريت في السنوات الحاضرة وينبغي أن تعطى بهذا الرصف .

وفي حالة شركات البترول البريطانية فقد اتبعت مع الضغط الشديد خلال سنوات الحرب سياسة مالية محافظة تقوم على جميع احتياطات كبيرة . وليست هذه السياسة متفقة وحسب مع العادات التي تتبعها شركات صناعة البترول البريطانية المستقرة بل إن الخسائر المؤقتة والتدمير الجزئي للحقول والمنشآت كما حدث في اندونيسيا وبورما ، وضرية الأرباح العالية والضرية المضاعفة على بعض الشركات التي

تعمل في نصف الكرة الغربي ، قد جعلت سنوات ما بعد الحرب سنوات عمل غير عادية . وعلى ذلك كان من الحكمة أن تنظر في صافي أرباح أهم شركات البترول البريطانية عام ١٩٣٨ آخر سنوات السلم الكاملة حتى نستطيع أن نلم بمعدل الأرباح :

صافي أرباح الشركات البريطانية عام ١٩٣٨

(بألف الجنيهات)

الشركة الهولندية الملكية	١١,٥٨٠	شركة انجلو اكوادور	٢٦٢
شركة شل	٦,٦٨٠	» لوبيتوس	٢٤٣
الشركة الانجليزية الإيرانية	٦,١٠٩	» آبكس (ترينداد)	٢٤٠
شركة بورما	٤,٠١٥	الشركة الإنجليزية المصرية	١٨٩
» فنزويلا	١,٤٨٣	شركة بترول ترينداد	١٨٢
» ترينداد ليسهولدر	٥٣٥	» آتوك	١٣٢

وإذا كانت جملة ٣٢ مليوناً من الجنيهات تعدّ صافي ربح طيباً بأن انعدام الحسابات التفصيلية يمنعنا من الوصول حتى إلى مثل تلك الخلاصة التي استطعنا أن نحصل عليها عن شركات البترول الأمريكية . ومن الواضح أن هذا حقل للبحث مازال بكراً وينبغي فحصه كما يجب في أقرب فرصة ممكنة .

٦ - إحتياطي البترول

إن كل هجوم ترسمه شركات البترول الأمريكية في سبيل النفاذ إلى البلاد الأجنبية أو التوغل فيها ، كان يسبقه دائماً ادعاء حكومة الولايات

المتحدة بأن أمريكا ستواجه نقصاً في موارد آبارها في الجبل الحالى .
وكل توسع للنفوذ البريطانى فى البلاد التى تحتوى على البترول كان
يفسر — إذا فسر — بأن عجلة الصناعة والنقل فى بريطانيا تحتاج إلى
مورد ثابت من منتجات البترول .

هل هذا القلق على الموارد المستقبلية لمن البترول الطبيعى حقيقة أم
خيال ؟ ينبغى أن نذكر — أولاً — أن أى تقدير لجملة موارد البترول
يحتمل الجدل ، فإن الخصائص الجيولوجية لمساحات واسعة من الكرة
الأرضية لم تكشف بعد ، كما أن هناك مساحات أكبر من الأولى لم
يفحصها بعد اخصائيو البترول .

وينبغى — ثانياً — أن نفرق بين الاحتياطى الفرضى وما يسمى
الاحتياطى الثابت ، فالأول أقرب ما يكون إلى التخمين والظن على حين
يطلق الثانى على الموارد التى حددها جيولوجيو شركة أو حكومة فى منطقة
معينة . وبرغم هذا كله فإن الأبحاث الخاصة باحتياطى البترول كثيراً
ما كانت خاضعة للصدفة ولا يعتمد عليها ، وعلى ذلك ينبغى أن نتقبل
بالحذر الشديد التقدير التالى فيما بعد وقد جمعناه من المصادر الأمريكية
المختلفة .

ومن المهم أن نذكر فى هذه النقطة أنه على حين كان أقصى ما يمكن
الحصول عليه فى أى حقل منذ سنوات قليلة يبلغ من ٢٠ ٪ إلى ٣٠ ٪
من البترول الموجود فيه ، فإن ما أدخل أخيراً من تحسينات على فنية
الاستخراج قد قفز بالرقم إلى ٥٠ ٪ و ٨٠ ٪ . وعلى هذا النحو زاد
البئزين الذى يحصل عليه إلى ٨٠ ٪ و ١٠٠ ٪ بفضل تحسين عملية

التكسير ، في حين أصبح من الميسور الآن ، بفضل الطريقة الحديثة في
في الانتفاع بالأيديروجين ، الحصول على أكثر من جالون من البنزين من
جالون بترول واحد .

وعلى حين تكشف هذه الحقائق والأرقام عن تعصب الدعاية
الأمريكية لفكرة الخطر الذي يهدد العالم بمجاعة في البترول ، فإننا نخطئ
خطأً بليغاً — لعله خطأ مرغوب فيه عند بعض الناس — إذا تناولنا
مسألة البترول الطبيعي كوحدة مستقل دون أن نربطه بمسألة أكبر وأعم
هي جملة موارد البترول .

ليس للبترول الخام في ذاته قيمة استهلاكية فالطلب إنما يكون على
وقود المحركات والمنتجات التي يمكن أن تؤخذ منه ، وينتج من ذلك أنه
إذا أمكن استخراج وقود المحركات أو غيره من المنتجات من
هيدروكربونات أخرى ، أدى ذلك إلى نقص في أهمية البترول الطبيعي
المخزن ، فكمية البترول الخام التي يمكن الحصول عليها من الموارد
الطبيعية ليست إلا جزءاً مما يمكن الحصول عليه من مصادر أخرى كالقحم
والطفلة الزيتية^(١) ، والواقع أن الاحتياطيات الطبيعية المعروفة أو الثابتة
لا تمثل أكثر من ٢٪ من جملة موارد البترول في الولايات المتحدة .

*W.J. Kemnitzer : The Rebirth of Monopoly. A critical (١)
analysis of Economic Conduct in the Petroleum Industry.
New York. 1938.*

حاشية : يظهر الاتفاق في وصف موارد البترول في الشرق الأوسط بأنها تعادل أو تزيد
عن موارد الولايات المتحدة ، إذا علمنا أن موارد الشرق الأوسط على كبرها هي كل
موارد البترول في ذلك الجزء من العالم فليس في الشرق الأوسط خم أو طعنة زيتية .

وقد أمكن في عام ١٩٤٦ إنتاج البنزين من الفحم والطفلة الزيتية بتكاليف لا تزيد إلا سنوات قليلة عن تكاليف استنباطه من البترول . ويمكن بفضل التقدم الأخير في هذا الميدان إنقاص تكاليف البنزين المركب يجعله منتجاً ثانوياً لصناعة أخرى ، فمن المعلوم أن الطفلة الزيتية تحتوي على قرابة مائتي جرام من اليورانيوم في الطن ، وفي السويد الآن يستنبط البنزين واليورانيوم من الطفلة على نطاق تجارى .

وهناك اعتباران يسترعيان النظر . الأول أن الولايات المتحدة وهى أكبر منتجى البترول في العالم تشمل أيضاً أكبر احتياطي منه عدا الشرق الأوسط . الثاني : أن ما يوجد من احتياطي خارج الولايات المتحدة ويبلغ ٦٧ ٪ من الاحتياطي العالمى ، تملك ٤٠ ٪ منه شركات أمريكية أو انجليزية هولندية . وفيما عدا الاتحاد السوفيتى والمكسيك والارجنتين يكاد كل حقل بترول في العالم تستغله شركة بترول أمريكية أو بريطانية أو فرع من فروعها .

ولكن هذه المعلومات يمكن أن تكون خيالية إن لم تكن شديدة التضليل ؛ فإنتاج البترول واستهلاكه يزدان عاما بعد عام وكذلك تزيد أيضا تقديرات الإحصائيين لاحتياطي البترول الثابت عاما بعد عام . وكانت تقديرات كبار علماء البترول للاحتياطي حوالى عام ١٩٢٥ أقل من نصف ما هو عليه الآن . وكان المجلس الاتحادى للمحافظة على البترول الذى أنشأه الرئيس كولدج قد أعلن أن الويات المتحدة لا تستطيع أن تعتمد إلا على ٤٦ مليون برميل من احتياطي البترول ، وذلك يعادل ثلاثة أضعاف الناتج السنوى للولايات المتحدة عام ١٩٤٥ . ولكن برغم

الزيادة المطردة في الإنتاج والاستهلاك فقد أعلن رسمياً أن الاحتياطي الثابت في الولايات المتحدة يبلغ أربعة أمثاله منذ عشرين عاماً .

تقدير لإحتياطي البترول الثابت

ملايين البراميل	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمى	
الولايات المتحدة	٢١,٠٠٠	٣٣
الشرق الأوسط (١)	٢٦,٠٠٠	٤٠٨
الاتحاد السوفيتى (٢)	٦,٠٠٠	٩٤
قزويلا	٧,٠٠٠	١١
اندونيسيا	١,٠٠٠	١٦
المكسيك	٧٠٠	١١
بلاد أخرى	٢,٠٠٠	٣١
الجملة	٦٣,٧٠٠	١٠٠

ومرة أخرى يشار إلى أن احتياطي الولايات المتحدة الحالى الذى يبلغ عشرين مليون برميل من البترول سوف يكفى الحاجات المحلية مدة ثلاثة عشر عاماً إذا ثبت الاستهلاك السنوى عند ١٥٠ مليون برميل فى العام . لم يحاول أحد أن يبين الارتباط الاحصائى بين الكشف السنوى

(١) انظر نصيب أمريكا وبريطانيا فى الجدول السابق ص ٢٤، ٢٦ .

(٢) تخلى التقديرات كثيراً ، على أن الكمية تزيد زيادة كبيرة فى تقدير أخير وإن كانت تشمل الاحتياطي الفرضى .

وامتداد حقول البترول وبين معدل الإنتاج السنوى ، فإن ذلك الارتباط يثبت أن الولايات المتحدة تستطيع أن تعتمد على موارد من البترول تكفيها بضع مئات من السنين القادمة ، ولكن الإيجاء بأن إحتياطى البترول الأمريكى - كما يقرر فى نهاية كل عام - هو الجملة النهائية للاحتياطى الأمريكى فى المستقبل ، ذلك الإيجاء يخدع الشعب الساذج فيجعله يؤيد سياسة البترول القائمة على التوسع والاعتداء .

ومن الجدول السابق يتضح أنه حتى فى خلال سنوات الحرب التى تزيد فيها الحاجات الحربية زيادة هائلة ؛ فإن الاحتياطى الثابت كان فى نمو مطرد . وكانت السنوات بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٤ فترة باغت فيها الزيادة القمة ، وأما عن التدهور الضئيل الذى حدث فى سنتى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ فيرجع إلى نقص فى الآبار التى حفرت فى هذين العامين بلغ ٤٠ ٪ . وأجدر من هذا بالملاحظة أن الاحتياطى الثابت فى عام ١٩٤٤ بلغ أقصاه برغم أن الآبار التى حفرت تقل ٧٠٠٠ بئر عنها فى عام ١٩٤١ . وفى الثمانى السنوات بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٧ كان الاحتياطى فى نهاية كل عام يزيد دائماً عن الحاجات المطردة فى ذلك العام .

نستطيع - إذن - أن نقرر أن ما يقال عن تناقص احتياطيات البترول ، إنما يصدر عن رغبة شركات البترول التجارية فى مد نفوذها فى الخارج ، حتى لا يأتى يوم قريب تجد فيه الولايات المتحدة نفسها بغير بترول .، إن هذا القول ليس فيه شيء من الجدل ولا يعتمد على أساس علمى ، فالبتروىل مادة إستهلاكية وقد يعجز فى المستقبل البعيد عن الوفاء

بنصيه من إشباع حاجة العالم إلى الوقود ، وعندئذ تتبدد الضجة المثارة حول احتياطي البترول بوجود وقود آخر .

أما أن الصناعة ووسائل النقل الحديثة تحتاج إلى سبل من البترول فهذه حقيقة تذكر في أحوال كثيرة لتفسير السياسة التوسعية وتبريرها . وكثيراً ما يقال أن الحكومة العمالية في إنجلترا (حين تكون في الحكم) تضطر في سبيل البترول إلى عدم المساس بالسياسة الخارجية التقليدية وفي هذا الكتاب سندرس ما تنطوى عليه هذه السياسة ونحاول في خاتمته أن نقترح سياسة أخرى.

ابن زون چينس الي شرق الاوسط

كلمة عامة

الامبراطورية نعمة لقلة وخطر على الكثرة. تملأ خزائن بعض حاملي الأسهم ، وتقدم الفتات للمستضعفين ولكن بضمن باهظ . انها لا تقتصر على فرض السيطرة الأجنبية على عدد من الأقطار والحضارات العريقة ، بل تقيد الأمة صاحبة الامبراطورية بأغلال متزايدة . فعلى هذه الأمة أن تتحمل عن بلاد تبعد عنها آلاف الأميال ، مسئوليات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وحرية كثيراً ما تكون مقنعة ولكنها دائماً مضارة . وكلما زاد تهديد ممتلكاتها زاد استخدام القوات الامبراطورية . وكلما تحسّن مدى وسائل النقل ومرتعتها ظهرت الحاجة إلى إنشاء القلاع الأمامية القاعة وراء القلعة لحماية المستعمرة الرئيسية .

وكان إخضاع الهند واستغلالها سبباً في تجشيم بريطانيا مثل هذه السياسة الشائكة . فكانت المحافظة على الهند وإدارتها تشكل الدور الذي يلعبه السامية البريطانيون في السياسة العالمية ، واستأثر باهتمامهم طبعاً - الطريق إلى الهند والبلاد المجاورة للهند . ولكن عصر الطائرة جعل الجزيرة الثانية تصبح خطراً مهدداً ويجب السيطرة عليها كما يسيطر على البلاد المجاورة . ومع ذلك فلم تكن الاستراتيجية وحدها هي التي تدفع إلى توسيع نطاق النفوذ . ففي كل زمان أو مكان ضمت مستعمرة أو دولة تحت الانتداب أو تابعة إلى الامبراطورية فتح ذلك باباً من أبواب الربح . لا يستطيع رجل أعمال أن ينكر أنه في هذه الفترة التي أصبحت الدخول

فيها غير مأمونة والأرباح متناقصة أن التوسع الامبراطوري مرغوب فيه بل لاغناء عنه من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي .

وإذن فمن الحق أن يقال أن امتلاك الهند أدخل الشعب البريطاني في دائرة مفرغة . وكان النموذج واحداً لا يتغير : النفوذ التجاري والمالي أولاً ثم التدخل السياسي والحربي بعد ذلك . وكان الاحتفاظ بالأراضي المفتوحة يقتضى استعمال القوة في داخل الامبراطورية وشن الحروب خارجها . وأصبحت البلاد الخاضعة كبرت أم صغرت ، قطعاً من الشطرنج في لوحة الامبراطورية وغلبت الاعتبارات الاستراتيجية على ماعداها . ولم يكن ذلك نتيجة لرغبة شريرة سابقة وإنما تمخض عنه امتلاك امبراطورية .

١ - النفوذ البريطاني في إيران

كتب هارولد نيكولسن عن أبيه سير آرثر نيكولسن الذي تفاوض مع اسفولسكى *Ishtwal sky* لعقد المعاهدة الانجليزية الإيرانية عام ١٩٠٧ ، يقول : « لقد علم أن سياسة تأييد وحدة إيران وأفغانستان واستقلالها ، لم تكن أكثر من وسيلة ، وأنها حتى بهذا الوضع قد تدفعنا إلى تحمل مسئوليات لن نقوم بها أو تشجيع آمال لن نستطيع تحقيقها ، . ولقد خلع التاريخ والوضع الجغرافي على ما يعرف اليوم بالشرق الأوسط أهمية بالغة ، فقد نشأت فيه حضارات عظيمة على طول خطوط التجارة والأنهار فيه ولكنه منذ أكثر من ستمائة عام أى من بداية القرن الثالث عشر إلى مطلع القرن التاسع عشر انحدرت إلى خمول نسبي . كانت تحكمه الامبراطورية العثمانية التي كانت ترسل موظفيها وجباتها في كل مكان

عدا فارس ولكن ، العربى لا يموت أبداً ولكنه يغفو ، كما يقول سير روناالدستوز . كان من الطبيعى أن تهتم بريطانيا العظمى اهتماما كبيراً بإيران فى نهاية القرن السادس عشر نظراً لقربها من الهند . ورأى تجار شركة الهند الشرقية التى تأسست عام ١٦٠٠ بما أخذوه عن انجلترا فى عصر اليزابث من نشاط ومغامرة - أن بلاد فارس تصلح لتصريف البضائع التى لا تستطيع الشركة تصريفها فى الهند نفسها . وحين وصلوا إلى الخليج الفارسى أحسن الشاه القائم استقباهم طمعاً فى مساعدتهم له ضد الأتراك والبرتغاليين . وكانت تركيا قد أثارت الغضب بالضررائب العالية التى فرضتها على الحرير الفارسى فرغب الشاه أن يبيعه وراء الخليج عن طريق شركة الهند الشرقية . وكان البرتغاليون وهم فى ذلك الوقت ينافسون بريطانيا تجارياً فى مواضع كثيرة قد كسروا فى معركة يسك *yesk* عام ١٦٢٠ بعد هزيمة قواتهم البحرية مرتين فى المياه الهندية عام (١٦١٢ و ١٦١٤) ، وبرغم وصول الهولنديين عام ١٦٢٣ والتجار الفرنسيين بعد ذلك فقد بقى لبريطانيا أهم نفوذ أجنبي فى فارس حتى استأثرت بالنفوذ الكلى فى النهاية . وما حل عام ١٧٦٣ حتى كان تجارها ووكلاؤها قد جعلوا من بوشير محطة تجارية أخرى ، وعينوا هناك أول « مقيم » بريطانى . وحين اضطر الهولنديون إلى الانسحاب فى أوائل القرن التاسع عشر بعد هزائمهم الساحقة فى أوروبا وآسيا أصبحت بريطانيا العظمى الدولة الوحيدة الباقية فى إيران . وكان أهم ما يهتم به البريطانيون فى ذلك الوقت مع ذلك هو الحيلولة بين أية دولة أخرى وبين استعمار الخليج الفارسى كنقطة وثوب وتهديد سيطرة بريطانيا البحرية فى المحيط الهندى وامتيازاتها فى الهند نفسها .

وأخذت بريطانيا العظمى اعتماداً على مخالفة حرية أبرمتها مع فارس عام ١٨١٤، ودينها على روسيا، تمد منطقة نفوذها وتؤمنها في الخليج الفارسي باتفاقات دبلوماسية وتجارية مع الشيوخ الذين يحكمون شواطئ الخليج، وأنشأت محطتين للأسطول وتبادنت مع القرصان الذين كانوا يعرقلون تجارتها وأمنها منذ وقت طويل في تلك المنطقة . ومنذ ثبتت بريطانيا أقدامها في الخليج الفارسي ادعت لنفسها وضعاً خاصاً في مياهه وعلى طول شواطئه .

وبتقدم السفن التجارية وافتتاح قناة السويس (١٨٦٩) اقتضت مصالح بريطانيا الامبراطورية والاقتصادية أن يكون لها مركز ممتاز في شبه الجزيرة العربية كلها . وعاد لورد لانددون *Lands downe* وزير الخارجية الذي أصاب شهرة عام ١٩١٦ لاقتراحه التفاهم مع ألمانيا يكرر في مجلس اللوردات في مطلع القرن العشرين وقد امتلأ ذهنه بالعلاقة الاستراتيجية بين الخليج الفارسي والهند : « أقولها دون تردد ، أننا ينبغي أن ننظر إلى إنشاء دولة أخرى لميناء مسلح في الخليج الفارسي على أنه تهديد خطير للمصالح البريطانية ويجب دون شك أن نقاومه بكل ما نملك من وسائل ، . وفي سنة ١٩٠٣ ظهر لورد كيرزن وكان إذ ذاك نائب الملك في الهند على رأس أسطول هندي في الخليج ليؤكد معنى هذا التحدي .

وقد أصبحت بريطانيا سيدة الخليج الفارسي دون نزاع ، وصارت هي وروسيا القيصرية الحاكم الفعلي للملاد . ولكن لم تصبح المناطق الممتدة بين البحر الأبيض والأحمر والخليج الفارسي مركز الثقل في الامبراطورية البريطانية إلا حين اتضح أن المسالك المائية إلى المحيط الهندي ينبغي أن

يتحول فيها ويحرسها دوريات من أسطول يسير بالزيت .
دخل البترول يسير في مطلع القرن العشرين حين كشف رجل استرالى
اسمه وليم نوكس دارسى *William Knox D'Arcy* في الجبال الصخرية
القريبة من شاطئ الخليج الفارسي حيث فرضت بريطانيا مركزها الممتاز ،
من الدلائل على وجود البترول مادفعه إلى السعى عند الشاه للحصول
على امتياز . وكان الشاه مظفر الدين رجلاً سيئاً يعوزه المال ، فقد استطاع
رأس المال البريطانى في ١٨٨٩ أن يستحوذ على البنك الأهلئ الإيرانى
وفى ١٨٩٨ سلمت الجمارك لمستثمرين بلجيكين وفاء بدين شخصى للشاه .
ولذلك لم يكن من العسير استخلاص امتياز حديد منه .

وقد تمكن دارسى بمعاونة البارون دى رويتر *de Rauter* الذى كانت له
مصالح فى السكك الحديدية ، ومساعدته سيد إيرانى اسمه كتابكى *Kitabki*
من إقناع الشاه بالنزول عن حقوقه ، وبعد المساومة المعتادة تنازل فى
نظير مبلغ تافه هو أربعون ألف جنيه و ٦ / من الأرباح الصافية
المستقبلية ، عن جميع مستودعات البترول فى بلاده لمدة ستين سنة ، باستثناء
المقاطعات الخمس الشمالية . كان ذلك فى مايو ١٩٠١ . وحين أسس دارسى
بعد عامين أول شركات الاستغلال (برأسمال ١٠٠٠٠٠ ٦) وشركة بترول
بختبارى أصبح من الضرورى تعديل التعويض تعديلاً طفيفاً
ولكنه ملحوظ .

وقد تأثر أو اهتم عدد من الأشراف المستقلين بالاتفاق المعقود بين
دارسى وبين حاكم البلاد الرسمى ، فوجب تهدتتهم حتى لا تعرقل أعمال
التنقيب والحفر والتخزين والنقل . فاشترت نياتهم الطيبة ، دون زيادة
فى المصروفات بل كان فى ذلك ربح ، فبدلاً من أن يتقاضى الشاه ٤٠٠٠٠

جنيه فوراً اكتفى بما قيمته عشرون الف جنيه من الأسهم وسمح بما قيمته ثلاثون الفاً لتلبية مطالب الزعماء المحليين .

وبهذه الطريقة كان حملة أسهم دارسى المحليين (١) لا يحصلون على مال إلا إذا أنتجت الآبار إنتاجاً مربحاً . (ب) تكون لهم مصلحة دائمة في تقدم آبار البترول بأمان ونجاح . واقتضى الأمر بالطبع هبات خاصة للقبائل الجنوبية التي تقع المستودعات المرجوة في أراضيهم . وعلى ذلك أغرى أمراء البختيارية بأن يكونوا « شركاء » ووعدا بحصة تعادل ٣٠٪ . من كل ما يأتى من أرباح ومنذ ذلك الحين أصبحت منطقة البترول بكل ما فيها من روافع وأنابيب ومضخات *Pumping Station* مكاناً مقدساً عند البختيارية يتحمسون في حراسته ليل نهار .

ولم تكد تمضى عشرة أعوام حتى وضح أن الأسترالى قد أحسن الاستفادة من انحلال وجهل أحد طغاة الشرق . حقاً أن الجيولوجيين القلائل الذين أرسلوا في البداية لبدء العمل في شياه سورك *Shiah Surk* على بعد بضعة أميال شمالى خانقين قرب الحدود التركية الفارسية عادوا بنتائج مخيبة للآمال، وحين حولوا اختياراتهم إلى *Shardin* و *Mamalian* كان حظهم أتعس . ولكن في النهاية في ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ انبثق البترول بكميات كبيرة عند ميدان نفطون *Maidan - i - Naftun* التى أصبحت أهم آبار فارس وأخرجت حتى الآن حوالى ١٩٠ مليون طن من البترول الخام .

وجاء النجاح في أكثر الأوقات ملائمة ، فإن العداوة التقليدية بين روسيا وبريطانيا على السيادة في فارس كانت في ذلك الحين قد تحولت إلى اتفاق على شىء من الأهمية . كان القيصر قد تلقى عام ١٩٠٥ ضربتين

من اليابان في الخارج ومن ثورة محلية في الداخل ، وكانت بريطانيا تبحث عن حليف لها في الشرق الأوسط ضد أطماع ألمانيا النمبرلورية . وهكذا تهيأت الظروف لعملية الأخوة بين بريطانيا وروسيا بتقسيم فارس شماله منطقة نفوذ روسية وجنوبه منطقة نفوذ بريطانية . وتركت منطقة حياد في الوسط وانفق الطرفان على أن يتمتع كل منهما عن الحصول على امتيازات في منطقة الاخر . وقد تم التقسيم طبعاً دون سابقة علم أو موافقة من ايران .

كان هذا الاتفاق الأساس الذي مكّن دارسى من أن ينشئ في السيتى حى المال بلندن شركة البترول الانجليزية الإيرانية المشهورة وقد اندمج فيها شركة الاستغلال الأولى وشركة البترول البختيارية . وفي عام ١٩٠٩ قامت قبائل البختيارية التي كان لرؤسائها مصالح في تطورات البترول بمنطقةهم بحركة ترضى البريطانيين وخاصة شركة الزيت الانجليزية الإيرانية فخلعوا الشاه الذي حاول في العام السابق أن يقوم بانقلاب بمعاونة الروس . في هذا الحين كان الإنتاج التجارى في ميدان نبط قد لاحت بشائره ، فاشترى لورد ستراثكونا *Strathcona* المشترك مع شركة بترول بورما نصيب دارسى بمبلغ كبير . وأخذ البترول يتدفق بحرية ، وماحل عام ١٩١٢ حتى كان يمر خلال خط أنابيب طوله ١٤٥ ميلاً إلى معامل التكرير في عبادان في الركن الشمالى الغربى من الخليج الفارسى .

٢- شرشل يستحوذ على شركة البترول

الانجليزية الإيرانية

في نفس الوقت كان الأسطول البريطانى يتحول بسرعة من الفحم إلى البترول تحت تأثير لورد فيشر ، مجنون البترول ، وبفضل إندفاع

وبعد نظر وزير للبحرية شاب هو ونستون تشرشل . ثم إن إنشاء سكة حديد بغداد كان يمد ظل الحرب نحو الخليج الفارسي الذي لم يعد وحسب محور الدفاع الامبراطوري بل أصبح أيضا بفضل موارده البترولية مركز تموين للاستراتيجية البحرية في الشرق . وقد استطاع تشرشل برغم المعارضة العنيفة في مجلس البرلمان فضلا عن شركات البترول القوية أن يحصل للحكومة على أغلبية الأسهم في شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، وذلك قبل قيام الحرب سنة ١٩١٤ بيضعة أشهر فكانت ضربة تستحق أن تذكر في تاريخ الامبراطورية إلى جانب عمل دزرائيلي عندما اشترى من أسهم قناة السويس ما قيمته أربعة ملايين جنيه عام ١٨٧٦ . وكل ما بين اليهودي وغير اليهودي من فرق هو أن مستر تشرشل ضرب ضربته بنصف المبلغ على وجه التحديد .

وقد أبلغت إيران يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٤ رسميا بأن الامتياز الذي شمل ٥٠٠.٠٠٠ ميل مربع أي كل البلاد في الحقيقة أصبح يخضع للحكومة البريطانية ولا حاجة إلى القول بأن انتقال الامتياز السابق إلى شركة بترول بورما ثم بتحول الملكية لم يحدث واحد منهما بمشورة أو إتفاق أحد في إيران . وبذلك يكون الشاه الذي عقد اتفاقا خاصا مع فرد قد وجد نفسه فجأة وبدون إرادة يسلم بلاده إلى نفوذ دولة أجنبية تملك الثروة الرئيسية وأهم مادة من المواد الخام في إيران .

وكانت الحكومة البريطانية تملك ما قيمته ٢٠٠.٠٠٠ من الأسهم العادية ، و ١٠٠.٠٠٠ سهم ممتاز ، و ١٩٩.٠٠٠ جنيه من أذونات القرض من رأس مال إجمالي قدره أربعة ملايين جنيه . وقد اتخذت تدابير خاصة في شروط شركة البترول الانجليزية الإيرانية لضمان السيطرة واتقاء أي تدخل مالي أجنبي .

ويبدو أن دارسى عام ١٩٥٥ كان على استعداد للنزول عن امتيازهِ للأجانب
فبذل مستر بريتمان *Preyryman* وزير البحرية إذ ذاك كل ماله من حذق
ودبلوماسية لمنع هذه الكارثة ووقوع الاختيار على رأس المال البريطاني.

وكانت هذه الأخطار هي التي جعلت حكومة اسكويث لا تأمن
شركة فردية على الامتياز الإيراني برغم أن الشركة الهولندية الملكية
وشل كان يهملها تثبيت مركزها في الخليج الفارسي . وقد أكد تشرشل
في كتابه ، الأزمة العالمية ، أهمية الاستئثار بتطور هذا الحقل العظيم من
البترول تحت الحماية البريطانية ، لمنع قيام احتكار بترولى بشركات البترول
التي تسيطر على الانتاج في أما كن أخرى من العالم . وهكذا تقرر أن
يكون كل مديري شركة البترول الانجليزية الايرانية من رعايا بريطانيا
وأن تعقد الجمعية العامة للشركة في بريطانيا العظمى وجعل لوزارتها
البحرية ممثلان في مجالس الإدارة ، لهما حق الاعتراض المطلق في كل
ما يتصل بالسياسة الامبراطورية . أما القرارات التجارية الخالصة فهي
خارج اختصاصها ، وعلى هذا النحو برغم الطابع الرسمي لشركة البترول
الانجليزية الايرانية فقد ترك المجال لعمليات الربح الخاص . ولكن
الحكومة البريطانية كان لها دائماً الأغلبية من أصوات الشركة رغم
الزيادات المطردة في رأس المال في السنوات الأخيرة .

وعند ما نشبت الحرب الكبرى كان الأسطول البريطاني يستطيع أن
يحصل على حوالى مليون طن من وقود البترول من حقوله الخاصة في
جنوب ايران . وقد ظهرت أهمية المنطقة حين أرسلت بريطانيا قبل
اعلان الحرب رسمياً وقبل دخول تركيا بشهرين فيها ، قوات هندية الى
الخليج وكانت تلك المرة الأولى التي ذكرت فيها الاعتبارات الاستراتيجية

والبتروولية في تفسير رسمي لهذه الخطوة . والواقع أن التدابير الحربية فسرت قبل كل شيء على ضوء البترول. فقبل ان الضرورة تقضى بوجود فرقة لحراسة مستودعات البترول والحيلولة دون قطع الانابيب في مواضع متفرقة . ومرة أخرى وضح موقف إيران الحائر ، فإن بريطانيا لم تتقدم اليها بأى رجاء ولم تحصل منها على أية موافقة لبترول القوات واستخدام الخليج الفارسي قاعدة للعمليات المقبلة .

وعلى حين بقي أكثر الشرق الأوسط في أيدي العدو طوال الحرب تقريباً وبرغم أن شمال إيران أصبح ملتقى الجيوش التركية الألمانية والروسية فإن مركز البترول في جنوب إيران استطاع أن يزيد ناتجه مع اضطراب ضئيل . ولم يكن أدل على قيمته العظمى للحرب من الدور الذى لعبه حين قطعت الغواصات الألمانية السبيل على إمدادات البترول من الولايات المتحدة إلى أوروبا قطعاً يكاد يكون تاماً . ولم يكن يزيد من أهميته للسلم شيء أكثر من نمو استخدام السيارات والدبابات في الجهة الغربية . وقد دلت الأحداث على أن عصر استخدام الخيل قد ذهب وأشرق علينا عصر وسائل النقل التى تسير بالبترول .

وبانهزام ألمانيا ودول الأوسط وأنصار الامبراطورية البروسية خلا الميدان لبريطانيا لتكون لها الكلمة الاولى في الشرق دون نزاع . وكانت قوات الامبراطورية تسيطر في كل مكان على المواقع الامامية وعلى أقطار بأسرها في الشرق الأوسط . فمن القسطنطينية إلى القوقاز ومن سوريا الى إيران ظهر أن لا أحد يستطيع أن يقف في طريق السيطرة البريطانية. وبدأ أنه من الممكن الآن إقامة نظام من الدول عتد مفترق الطريق بين الشرق والغرب تخضع خضوعاً تاماً من الناحيتين السياسية والاقتصادية لبريطانيا .

وقد لعبت فارس — بالطبع — دوراً هاماً في هذه الخطوة ، وكان للورد كيرزون دائماً مشروعات كبيرة للشرق الأوسط كله ، ولكن طريقة تطبيق ذلك فيما يتصل بفارس كان من عمل سير پرس سايكس ، وحين وصل الوفد الفارسي الى مؤتمر السلام بباريس كان ممثلو بريطانيا قد عزموا على ألا يسمع صوته . فنجح اورد كيرزون في إقناع المؤتمر بأنه ليس من شأنه أن يهتم بدولة لم تشترك في الحرب وبأن الجيش البريطاني يقر الأمن والنظام في البلاد ، وبأن الملب فارس الاعتراف بسيادتها واستقلالها ينبغي أن يكون موضوع مفاوضات مباشرة بينها وبين الحكومة البريطانية .

وهكذا ترك مؤتمر السلام فارس تحت رحمة بريطانيا العظمى وكان يبدو إذ ذاك أن بريطانيا العظمى هي سيدة الشرق الأوسط . ولم يقتصر الأمر على أن الخليج أصبح الآن في قبضة بريطانيا ولكن قواتها سدت منافذ الشمال أيضاً حيث كان لها غرضان : (١) إسقاط النظام السوفييتي الفتى بالتدخل الحربي . (٢) ضمان اعتصار فارس اعتصاراً تاماً وسد كل منفذ تجاري أو غيره عن طريق البحر .

وفي أغسطس سنة ١٩١٩ أبرمت المعاهدة الانجليزية الإيرانية التي جعلت لبريطانيا رسمياً مركز الدولة الحامية . ووافق الشاه وبلاطه وحكومته المؤلفة من الإقطاعيين المتماقين المتطفلين بدافع الخوف من بريطانيا وتهديد عدوى روسيا السوفييتية وطمعاً في قرض مقدم ، على قبول مستشارين بريطانيين لهم سلطات . مناسبة ، وضباط بريطانيين وعتاد وذخيرة لإنشاء جيش إيراني يتفاهم الطرفان على عدده ، وإخضاع حاجات النقل وخططه بقرارات لجنة مشتركة . وفي مقابل

ذلك يحصل الشاه على قرض يبلغ ٢ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ / يسدد على ٢٠ سنة بضمان حصيلة الجمارك وغيرها من مصادر الدخل . ويحار المرء أكان من التهكم أم من السخرية أن يقول سيربرس سايكس ممثل بريطانيا الأول في المعاهدة « أن فارس تحتاج إلى يد قوية وبريطانيا جارتها الوحيدة التي تستطيع مساعدتها تمدها لذلك بشروط سخية كما فعلت في الماضي غير مرة . »

كانت المعاهدة الانجليزية الإيرانية « المفروضة » وثيقة مثلى لتوسع شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، التي أضافت في عين الوقت مصالح جديدة في الموصل مثلاً إلى المغامرة الأصلية . ولكن حين زادت موارد رأس المال وارتفعت أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية فقد حدث شيء غير متوقع فإن بريطانيا والشاه قد أخطأ خطأً بليغاً في التفريق بين رغباتهما وبين حقائق الموقف . فلم يكن من المستطاع الاحتفاظ في الشمال بقاعدة ضد الاتحاد السوفيتي ، ولم يرض الشعب الإيراني بأن تصبح إيران تابعة لبريطانيا . فقد ألهبت الرغبة في الاستقلال شعور الوطنية في فارس التي اعتادت الدول أن تعاملها باحتقار .

فما أن نشرت نصوص الاتفاق حتى أثارت على الفور وبطريقة شاملة خيبة أمل ومعارضة كانتا من العمق والقوة بحيث عجب لها سيربرس سايكس والشاه . فاتهمت المقاطعات الشمالية الحكومة المركزية بأنها حكومة صورية ونظرت إلى الاتحاد السوفيتي نظرة عطف وإعجاب تزيد عن ذي قبل ، وشهدت أذربيجان حركة شاملة تطالب بالحكومة الذاتية ، بل إن قبائل البختيارية في حقول البترول الجنوبية أظهرت العداوة . ولم يكن أمام القوات البريطانية إلا أن تحتل كل المواقع الهامة

لتمنع ما هو أسوأ ، ومارست السلطات الحرية رقابة قوية ، فى حين أرسلت حكومة وثوق الدولة أعضاء المعارضة إلى المنفى بالجملة وأغلقت الصحف وهاجمت مساكن الطلبة .

وقد زاد التهاب الشعور الوطنى حين نشر الاتحاد السوفيتى المعاهدة التى عقدت أثناء الحرب بين روسيا القيصرية وبريطانيا وكانت ترمى إلى تقسيم فارس دون أية مناطق محايدة . وفى نفس الوقت تألفت حكومة برياسة منشى الدولة بعد عودة الشاه سريعا من أوروبا واستدعى سير برس كوكس المستشار البريطانى فى طهران . وحين عجز الكولونيل القيصرى ستاروسالسكى *Starossalsky* عن تهدئة الحالة فى شمال البصرة وارتكب الشاه حماقة إضافية بدعوة القوات البريطانية إلى السير نحو رشت . ولكن لم يكن من المستطاع وقف المد فى شمال إيران أو وسطها فضلا عن الجنوب الذى ظلت له مشكلته الخاصة . وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قال سياهى أعظم رئيس الوزراء الجديد أنه لا يعتبر نفسه مرتبطاً بمعاهدة ١٩١٩ بين بريطانيا وإيران التى على أية حال لم يصدق عليها المجلس أى البرلمان الإيرانى .

ومع ذلك فقد حاول رئيس الوزراء الجديد أن يمتطى جوادين ، فقد قدمت بريطانيا من جهة أنذاراً نهائياً بأنها لن تخلى المقاطعات الشمالية إلا إذا قامت قواتها بدور فعال ، ومن جهة أخرى عرض تشيشرين *Chicherin* أن تنسحب القوات الروسية بشرط أن تسحب بريطانيا قواتها أيضاً . وأرادت شركة البترول الانجليزية الإيرانية أن يعتمد امتيازها بواسطة معاهدة ، على حين أراد كثير من الإيرانيين أن يكون لهم نفوذ أكبر فى الشركة وإلا فلا . ولم تتخذ قرارات ملزمة فيما يتصل

بالأمور الحربية ولكن بريطانيا أوقفت إعانتها المالية للحكومة الجديدة. ولعل الرغبة في التفاهم هي التي حدثت بالحكومة الإيرانية إلى تجديد الاتفاق مع الشركة الانجليزية الايرانية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ على أن التجديد لم يصدق عليه البرلمان قط .

٣ - قيام رضا خان

ثم انقلبت الأحداث ، ففي ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ دخل رضا خان وهو ضابط إيراني قوقازي طهران واستولى على السلطة . وبعد خمسة أيام أ بطل الاتفاق الانجليزي الإيراني رسميا و وقعت في نفس اليوم معاهدة مع الاتحاد السوفيتي . وقد تنازل الاتحاد السوفيتي - عن طيب خاطر - عن حقوقه الامبراطورية التي منحتها إيران للحكومة القيصريّة في عشرات السنين الماضية . و طرد رضا خان كل الضباط والمستشارين الانجليز وحل كتية بنادق جنوبي فارس التي دربتها بريطانيا وكان ضباطها بريطانيون ، وقد أنشئت أثناء الحرب ، وضم رضا خان رجالها إلى الجيش الوطني .

وكان ظهور رضا خان وسياسته الأولى القائمة على انتمسك بالاستقلال والتفاهم مع الاتحاد السوفيتي أكبر ضربة وجهت الى النفوذ البريطاني وإلى المصالح البترولية البريطانية حتى الآن . ولم ترض دولة البترول في الجنوب عن الظهور المفاجأ لسلطان قوى نسبي للدولة ولا عن تعيين مراقب يشرف على النسب المئوية من البترول الخاصة بالشاه . فأراد عملاء بريطانيا أن يستغلوا امتعاض شيوخ القبائل في الجنوب من الخضوع للحكومة المركزية . وعملت بريطانيا على الترويج لخطة إنشاء اتحاد تعاهدي في جنوب إيران . وفي نهاية سنة ١٩٢١ قامت ثورة مصطنعة بقيادة محمد

تقى خان تعاونها قوات مؤلفة رئيسياً من رجال كتيبة بنادق جنوب إيران .

ولكن سياسة « فرق تسد » لم تعد تؤتي ثمارها المرجوة وزاد ضغط إيران أيضاً للنتائج التي وصل إليها مستر وليم ماك لينتوك *McIntock* وهو محاسب قانوني لندني لم تستطع بريطانيا أن تحول دون فحصه للشئون المالية لشركة البترول الانجليزية الإيرانية بتكليف من الشاه . وقد كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية حكيمة حين أثبت أن تفحص مصالحها المنتشرة رسمياً ، فإن الفحص التام لميزانيات شركاتها الفرعية هو الذي يكشف عن أغراض معاملاتها المالية المتشابكة بين الشركات المختلفة . ولكن حتى لو سمحت شركة البترول الانجليزية الإيرانية بفحص شركاتها الفرعية مثل .

British Tanker Oil Co. , Ltd. , the Petroleum Steamship Co. , Ltd. , the Homelight Co. , Ltd. , D'arcy Exploration Co. , Ltd. , the Scottish Oil Co. , Ltd. ,

لكان من الصعب الكشف عما وراء المبالغ الإجمالية الموجودة في ميزانياتها .

ومع ذلك فإن النتائج التي وصل إليها مستر باك لينتوك المحاسب من فحصه في العام الذي كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية هي المسئول الوحيد عنه كانت كفيلة بإثارة الجهات التي يهمها الأمر والرأي العام في إيران ، وانتهى المحاسب الى النتائج الآتية :-

١ - قبل دفع حصة الحكومة *Royalties* كانت الشركة تستقطع مبلغاً لاستهلاك القرض دون أن يكون للحكومة الفارسية تأثير في العملية.

٢- كانت الالتزامات نحو حملة الأسهم ونقل رأس المال إلى الشركات الفرعية مثل *British Tanker Oil* تدفع قبل الوفاء بحصة الحكومة .

٣- كانت الشركة تطلب نفقات تركيب الأنابيب .

٤- كانت الحكومة الإيرانية ولها مصلحة في شركة *Frist Exploration* بوصفها صاحبة امتياز وحاملة أسهم تخضع للعملية الآتية : كانت شركة *First Ex.* تباع منتجاتها بواقع شلن ٨ ، بنس إلى ٢ شلن عن الطن لشركة بترول بختبارى التى تباعها من جديد إلى شركة البترول الانجليزية الإيرانية دون أية معالجة من ٨ الى ١٢ شلن للطن . وكانت الشركتان فى الواقع تتبعان شركة البترول الانجليزية الإيرانية . ولكن هذه العملية كانت تنقص أرباح الحكومة من شركة *First Ex.*

٥- كانت تنفق مبالغ كبيرة كل عام لتوسيع الشركتين ولكن النفقات كانت تحسب على شركة *First Ex* التى تحمل الحكومة الإيرانية جزءاً من أسهمها .

٦- كانت قبائل بختبارى تعطى ٠.٣٪ فى شركة *First Ex* وأصرت الشركة على أن تدفع الحكومة الإيرانية هذه النسبة .

٧- كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية تباع البترول بأسعار مخفضة لوزارة البحرية البريطانية وبذلك تقلل من الضرائب المفروضة على أرباح أصحاب الامتياز وحملة الأسهم .

وكان مستر تشرشل نفسه هو الذى أكد - دون قصد - الاتهام الأخير فى كتابه « الأزمة العالمية » ، قال : « لقد وفر عقد التوريد على

مصالح الحكومة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه من سعر شراء البترول بالقياس الى أسعار السوق ، وذلك يعادل ثلاثة أضعاف ونصف ما دفعته الحكومة البريطانية ثمننا لنصيبها في شركة البترول الانجليزية الايرانية . وقد قدر مستر تشرشل ثمن أسهم بريطانيا عام ١٩٢٣ بسعر السوق بمبلغ ١٦ مليون جنيه ، وحصلت بريطانيا على ستة ملايين جنيه فوائد وضرائب ، واقتصدت وزارة البحرية ٧٥ مليون جنيه في مشتريات البترول ووفرت بريطانيا عشرة ملايين أخرى بطرق مختلفة .

وهذه الأربعون مليوناً تعادل تماماً المبالغ التي تكلفها الوصول إلى حقول البترول وتنميتها في إيران ولكن الرقم لم يشمل بالطبع القيمة الحالية للمنشآت شركة البترول الانجليزية الايرانية كمستودعات البترول ذاتها والأنايب والمخازن ومعامل التكرير وأسطول الناقلات والمباني الخ.

وقد ظلت شركة البترول الانجليزية الايرانية تتجاهل أو تعطل طلب مناقشة تغيير شروط الامتياز بحجة أنها لم توافق ولم تقبل فحص حساباتها . وفي نفس الوقت استمرت الشركة على علاقاتها الوثيقة مع كثير من الشيوخ الإقطاعيين في الجنوب ومع السياسيين الفاسدين في العاصمة . كانت العلاقات توثق رسمياً بالقروض أحياناً ، وبالرشاوى أحياناً أخرى .

وكان خضوع الفئات المختلفة بل أكثر حكومات فارس لسلطان شركة البترول الانجليزية الأمريكية يمثل في أعمال سير آرنولد ولسن الذي قال عنه كوك وداقنبورث : « قبل أن يوزع سير ولسن المال من

قصر المحمرة كان ينفق عن سعة من الأموال البريطانية حين كان الحاكم المدني للعراق ،^(١) .

ومن غريب المصادفة أنه في الوقت الذي كانت تبذل فيه الجهود الكبيرة في الجنوب للقضاء على سلطة رضا خان بل لإسقاطه ، أن سير آرنولد ولسن صرح لقرائه في جريدة آدميزه رثيو (ولا شك أنه صرح بمثله لبعض الجهات في فارس في السنوات الأخيرة) قال : لولا هذا المال (أى الحصص التى تذهب إلى الخزنة الامبراطورية الفارسية وتبلغ حوالى ٥٠٠ ألف جنيه في السنة) لولا هذا المال لاستحالت المحافظة على الأمن والاحتفاظ بكيان الحكومة خلال السنوات العسيرة التى أعقبت الحرب . وإذا لم تستطع دولة لها مواقع إيران أن توازن ميزانيتها فيما أن تعتمد على القروض الأجنبية أو تشيع فيها الفوضى . وهى فى الحالين معرضة لفقدان حريتها فى العمل .»

وتحتاج عبارة سير ولسن إلى مزيد من التأمل فهى تعطى فكرة واضحة عن الامبراطورية حين يأخذ حكمها العسكرى فى الاضمحلال ليحل محله زيادة فى الاعتماد على التسلط الاقتصادى والمالى عن طريق الامتيازات بالإضافة إلى حقوق التدخل وامتيازات الحماية فكان سير آرنولد يريد أن يدخل فى روع الطبقة الحاكمة فى فارس أنها ترتبط بمصالح متبادلة مع شركة البترول الانجليزية الايرانية . وأراد أن يغنقهم أنهم مرتبطون مالياً بالشركة وأنهم لا يستطيعون أن يحكموا بدون الشركة وأن الميزانية التى يوازنونها وفق مصالحهم الخاصة لا تضمنها إلا الشركة

Davenport & Cooke : The Oil Trusts & Anglo-American (١) Relations.

وأن الشركة تنقذهم من كل نفوذ أجنبي عدا النفوذ البريطاني وتحميهم من « النفوضى » أى من سقوط حكمهم . وباختصار كان سير آرنولد ولسن محققاً في تحذيرهم لأنه إذا لم تستمر شركة البترول الانجليزية الإيرانية في عملياتها الخيرية فإنهم سوف يفقدون « حرية العمل » .

ولكن أولئك الذين وجهت إليهم هذه العبارات كانوا قد فقدوا نفوذهم أو أحسوا بأنهم يستطيعون بل ينبغي لهم أن يحصلوا على نصيب أكبر من أرباح صناعات بلادهم .

وقد أخضع للحكومة المركزية كثير من الشيوخ المستقلين الذين كانوا يرحبون بالامتيازات والاتفاقات مع الأجانب وخاصة البريطانيين ولم يعد للجماعات الصغيرة المتأمرة نفعها السابق . وكان أهم من تعتمد عليهم شركة البترول الانجليزية الإيرانية في الجنوب شيخ المحمرة الذى كان يحكم منطقة المحمرة تجاه البصرة وعلى بعد أميال من عبادان . وكانت ثورته الفاشلة في خريف ١٩٢٤ التى ترمى إلى إقنطاع مقاطعة البترول من إيران والحاقها بالعراق قمة سياسة كاملة وخاتمها وأصبح موقف بريطانيا بعد ذلك يقوم على الاعتراف بأن الحكومة المركزية باقية وأنه ينبغي التقرب من رضا خان — الذى أصبح رئيساً للوزراء في إبريل ١٩٢٣ وامبراطورا بعد ذلك بعامين — لامعارضته .

وقد تحدث سير أوستن تشمبرلن بقلب مثقل عن انقلاب الأوضاع، في مجلس العموم في يولية سنة ١٩٢٧ فقال « إن جنوب إيران يخضع نهائياً لحكومة طهران وقد تشتت شمل القبائل البختيارية الذين يوجد البترول في منطقتهم وقد قضى على شيخ المحمرة الذى كانت تمتد عبر أراضيه السابقة أنابيب البترول ، ولذا أتحدث هنا عن قصة الشيخ خزعل

شيخ المحمرة الذى كان يصغى الكلمة بريطانيا الرسمية وغير الرسمية والذي أخلص لبريطانيا أثناء الحرب فى العراق والذي اعتمد على وعدا بحمايته . فإن هذه قصة لا يستطيع بريطاني يعرف حقائقها أن يتذكرها دون أن يخجل ، فقد أخلت بريطانيا بكلماتها للشيخ خزعل فى سبيل ما يقال أنه المصلحة العليا للحكومة الإيرانية . وقد اعتمدت الحكومة البريطانية حين سجن الشيخ خزعل فى طهران على تأكيدات ، الحكومة الإيرانية ولعل اللوم لا يقع على الحكومة البريطانية وحدها فإن شركة البترول الانجليزية الإيرانية بعد أن ثبتت مركزها فى جنوب فارس ورأس الخليج الفارسى بشبكة من التدابير المحكمة قد تابعت سياسة الحكومة البريطانية واتجهت رأسا إلى طهران . ومنذ سنة ١٩٢٥ جعلت شركة البترول الانجليزية الإيرانية والحكومة البريطانية مفاوضاتها على أساس متين وعلاقة ودية مع شاه بهلوى الذى كان يعرف سابقا باسم رضا خان ، وخضعت بريطانيا من جهة لقوة الظروف غير المواتية ومن جهة أخرى بعثت فيها سياسة الشاه ذات الوجهين شيئا من الأمل والاطمئنان . وفى الوقت الذى كان يعمل فيه رضا خان لكسب سيادة سياسية أكبر لإيران عن طريق تجميع القوة فى الداخل وتحقيق التوازن فى الخارج بين بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة - وهى منافس غير ظاهر فى الميدان - كان من جهة أخرى قد قرر أن يحافظ ما استطاع على الامتيازات القديمة فى الأراضى والملكيات الخاصة . كان يعين الوزراء والأعضاء الثلاثين فى مجلس الشيوخ كما كان يعين كبار الموظفين فى الأقاليم وبرغم أنه لم يكن يتقلد المناصب الوزارية فإن مجلس الوزراء كان يتألف فى أكثر الأحيان

من رجال يعملون بإشارته . ولم يكن يسمح بتأليف الأحزاب وكان كل نشاط أو تعبير ديموقراطي يعد خروجا على القانون .

وبحلول عام ١٩٣٠ كانت سياسته إنشاء شبه الإقطاعية والعداء المدبر ضد روسيا قد وضعاً أساساً جديداً للعلاقات بين بريطانيا وإيران، فحصلت بريطانيا على تأكيد لاحترام ميزات شركة البترول الانجليزية الايرانية ووجدت إيران دولة كبرى تعتمد عليها في محيط السياسة الخارجية. ولكن برغم ما كان يبذل للشاه من أموال طائلة وخاصة على يد سير برسي سايكس فإن المطالبة بعقد اتفاق جديد مع شركة البترول الانجليزية الايرانية لم تنقطع بل زادت قوة

وقد استمرت الشركة في اتباع سياسة التأجيل واستطالت المكاتبات والمباحثات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٠١ ، وحين شكا وزير القصر الإيراني في خطاب بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ من أن المحادثات لا تنتهي إلى نتيجة، حضر لورد كادمان Cadman رئيس شركة البترول الانجليزية الايرانية الكبير إلى طهران ولكن لأسباب أخرى فلم يكن غرضه الموافقة على إعادة النظر بل على مدد الاتفاق الأصلي .

وبعد عام قام الشاه بهجوم جديد فأرسل في عامي ١٩٣٠ - ١٩٣١ وزير القصر إلى لندن لاستئناف المحادثات ولكن رحلات الوزير الفارسي دخلت فيها اعتبارات أخرى فحين هبطت أرباح شركة البترول في ١٩٣٠ إلى أربعة ملايين جنيه وفي ١٩٣١ إلى مليونين من الجنيهات وانخفضت حصة الشاه من ١٣٤١٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٣ إلى ٢٨٨٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٠ وإلى ٣٠٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٣١ اعتبرت الحكومة

الفارسية أن نصيبها إهانة ورفضت قبولها، ولم يقتنع رضاخان بأن تناقص ثروته كان نتيجة الكساد العام في سوق البترول بل أعلن أن ذلك بسبب تعمد انقاص الإنتاج في إيران لتقليل أرباحها . وما زاد الأمور سوءاً أن بريطانيا خرجت على عيار الذهب فأدى ذلك إلى نقص يبلغ الثلث من أربعة ملايين جنيه هي أموال حصة الشاه وكانت تودع عادة في لندن .

وإذا صح أن انهيار ١٩٢٩ قد تبعه أزمة بترولية فمن الصحيح أيضاً أن أحداً لم يطلب موافقة إيران أو نصيحتها عند تقرير انقاص الإنتاج، وأهم من هذا أنه لم يطلب منها ذلك عند توزيع نسبة الإنتاج من مصالح شركة البترول الانجليزية الإيرانية في أمريكا الجنوبية وفي الشرق الأوسط، وفوق هذا كان يعتقد أن القرارات الخاصة بالبترول الإيراني تخضع لاتفاق كارتل سرى بين شركة البترول الانجليزية الإيرانية والشركة الهولندية الملكية. وحين تحدث سير آر نولد ولسن بعد هذه الفترة بقليل في يناير سنة ١٩٣٣ عن حالة الشركة ، كان في حديثه تأكيداً لمخاوف إيران. فبعد أن ذكر أن الإنتاج في إيران ارتفع من مليون طن عام ١٩١٩ إلى أكثر من ستة ملايين عام ١٩٣١ أضاف : « وكان في الإمكان مضاعفة هذه الكمية دون صعوبة لولا أن الشركة قررت لمصلحة حملة أسهمها والخصص الرسمية فضلاً عن مصلحة العالم أجمع ، أن لا يكون لها نصيب في عريضة سكارى زيادة الإنتاج . » ^(١)

٤- أزمة سنة ١٩٣٢

قبل نهاية عام ١٩٣٢ أحست الحكومة الإيرانية أنها من القوة بحيث تتخذ اجراء حاسما قبل الحكومة البريطانية التي كانت تعتبر من الضعف بحيث تقبل التنازل عن الامتياز الانجليزى الإيرانى . وكانت المحادثات قد استؤنفت فى يناير سنة ١٩٣٢ فى باريس ثم فى سويسرا لتسوية مسألة حصة الحكومة الإيرانية . وكانت الشركة قد وافقت على زيادة طفيفة ولكن الطرفين افترقا بغير اتفاق، وفى أواسط السنة أعلنت إيران رسمياً أنها تعامل معاملة سيئة، وفى الوقت الذى رفض فيه الشاه قبول ٣٠٧ ألف جنيه حصة رسمية عام ١٩٣١ حصلت الحكومة العراقية على حصة تبلغ ٤٠٠ ألف جنيه برغم أن إيران أنتجت ستة ملايين طن من البترول فى حين أن العراق لم يكن قد بدأ الإنتاج بعد . وزاد الأمر سوءاً حين كشفت شركة البترول الانجليزية الإيرانية القناع قليلاً فدفعت ٨٠ ألف جنيه ضريبة دخل لوزارة المالية البريطانية فاشتد الإحساس بالتناقض بين الأرباح البريطانية والإيرانية .

وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ أعلن الشاه رسمياً إلغاء امتياز الستين عاماً وأبلغت إيران شركة البترول أنها قد فقدت الأمل فى تعديل الاتفاق عن طريق المفاوضات ولكنها تقبل مع ذلك - من حيث المبدأ - أن تمنحها امتيازاً جديداً بشرط أن تكون الشركة على استعداد لصيانة المصالح الإيرانية . وقد احتفل بهذه المناسبة احتفالاً كبيراً فى أنحاء البلاد فمُنحت عطلة رسمية لمدة يومين وأُحرق رمز لامتياز دارسى فى مكان عام .

وقد تركت شركة البترول للحكومة البريطانية أمر الإجابة على هذا الطلب بعد أن سقطت قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية حوالى ٢٠٪ ؛ ويقول سير آرنولد ولسن إن وزير بريطانيا في طهران قدم مذكرة إلى وزارة الخارجية الإيرانية وصف فيها إلغاء الحكومة الإيرانية امتياز الشركة بأنه إخلال غير مقبول بنصوص الامتياز التي تتمسك بها بريطانيا تمسكاً تاماً . وطالبت سحب التبليغ فوراً وأعلنت أنه وإن كان المأمول أن تعمل الحكومة الإيرانية على الوصول إلى اتفاق ودى إلا أن الحكومة البريطانية لن تتردد إذا دعت الحاجة إلى اتخاذ كل الإجراءات القانونية لحماية مصالحها العادلة التي لا جدال فيها وأنها لن تقبل أى ضرر أو تدخل في أعمال الشركة في إيران .

ولإفهام إيران بأن بريطانيا مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى من التدخل المباشر أرسلت بريطانيا مذكرة أخرى تحذر الحكومة الإيرانية بأنه إذا تعرضت أعمال الشركة لأى تلف أو تدخل فان الحكومة للبريطانية سترى نفسها مضطرة لاتخاذ كل الخطوات التي تؤدى إلى حماية الشركة على نحو ما تمليه الظروف . وقد استدعت مصالح بريطانيا الاستراتيجية والتجارية تهديدات مباشرة قوية لم تظهر في مواضع أخرى كما حدث في اليابان . وفي ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ حددت الحكومة الإيرانية اتهاماتها في ثمانى نقاط :

- ١ - أن الامتياز الأصيل أخذ تحت الضغط .
- ٢ - أن حصة إيران كانت تحسب حساباً غير عادل .
- ٣ - أن الإيرانيين لا يسمح لهم بمراجعة الحسابات .

٤ — أن حصة إيران لم تدفع في وقت الحرب برغم شكوى إيران المتكررة .

٥ — أن الشركة رفضت دفع ضريبة دخل .

٦ — أن مصاريف الشركة الباذخة في جهات أخرى من العالم تضر مصالح صناعة البترول الإيرانية .

٧ — أن الشركة أخفقت في استغلال حقول البترول الإيرانية في حين أن الحقول خارج إيران تتقدم .

٨ — أن الشركة رفضت أن ترسل مندوباً للمفاوضة في الصيف الماضي . وقد عبرت المذكرة الإيرانية عن هذه الشكاوى بالجنهات فقالت إن شركة البترول الانجليزية الإيرانية قد حصلت على دخل صاف يبلغ ١٧١ مليون جنيه من بيع ٥٧ مليون طن من البترول المنتج في إيران حتى الآن ولو أن الشركة حافظت على وعدها فدفعت ثلث الثمن للحكومة الإيرانية لحصلت الأخيرة على جملة تبلغ ٥٧ مليون جنيه بدلا من ١١ مليون جنيه ؛ وأظهرت حاسبة أخرى أنه لو أن الحكومة الإيرانية أعطت مستودعات البترول منحة للشركة وتمسكت فقط بحقوقها الضريبية لحصلت بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٣٢ - من رسوم الجمر ك فقط - على مبلغ ٢٠ مليون جنيه بدلا من حصولها بين ١٩٠١ ، ١٩٣٢ على ١١ مليون جنيه هي قيمة حصة إيران .

ولم تتنازل الحكومة البريطانية التي تتكلم باسم الشركة إلى الرد عن هذه الاتهامات ولكنها تمسكت بحقوقها الشرعية واعتمدت على مدافع أسطولها . وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أشارت « التايمز » إلى أن الأمر

لم يقتصر على أن إيران المسكينة تواجه خراباً مالياً بل تعداه إلى أن قطاع الطرق قد تجرأوا على الاقتراب من اجتياز الجنوب . وبعد قليل ظهرت المدرعات البريطانية وقوارب الطوربيد في الخليج الفارسي لتؤكد تأكيداً لا شك فيه أن حكومة بريطانيا تؤيد تأييداً تاماً مطالب شركة البترول الانجليزية الإيرانية، ووضح أن الأمر قد أصبح مسألة احترام الامتيازات البريطانية في مناطق المستعمرات وشبه المستعمرات أون فقدان هيبة بريطانيا في إيران قد يؤدي إلى أوحم العواقب في أماكن أخرى .

ومع ذلك فإن شركات البترول تتجنب النور لأسباب قوية بقدر ما تسعى الفراشات ورامه . وبرغم أن سيرجون سيمون عرض المسألة على عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية في لاهاي فإن روح المساومة قد سيطرت على الموقف وسويت المسألة خارج المحكمة ، وقبل أن تصدر هاتان المنتظمتان قراراً ملزماً دارت مفاوضات سرية بين لورد كاردمان وممثل إيران وانتهت باتفاق عقد في يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٣ .

حصلت شركة البترول الانجليزية الإيرانية على امتداد الإمتياز إلى عام ١٩٩٣ وحصل الشاه في مقابل ذلك على شروط أدق وأوفق . وحددت منطقة الإمتياز بمساحة مائة ألف ميل مربع بعد عام ١٩٣٨ وفقدت الشركة حقها المطلق في النقل عبر خطوط الأنابيب . وبدلاً من أن يحصل الشاه على ١٪ من الأرباح أصبحت حصته ٢٠٪ من صافي الأرباح كلها، سواء في داخل إيران أم خارجها . وتدفع الشركة مئثلثات عن كل طن يباع أو يصدر وتدفع بدلاً من الضريبة تسعة بنسات عن كل طن من ستة ملايين الأطنان الأولى وستة بنسات عما فوق ذلك في السنوات الخمس عشرة الأولى من الإمتياز . وبعد ذلك يرتفع المدفوع

إلى شلن وتسعة بنسات على التناظر . ثم إن حصة الشاه لا تنقص عن ٧٥٠٠٠ جنيه في السنة وجملة المدفوعات في السنة عن مليون جنيه على أية حال . ويدفع مليون جنيه لتغطية المطالبات القائمة ، وسمح للحكومة الإيرانية بأن يكون لها ممثل لمراقبة الحسابات ومراجعة طرق الحساب . وقدم للشاه ضمان ضد انخفاض الجنيه الاسترليني . وبيع البترول للجمهور بالأسعار التي يباع بها في رومانيا وفي خليج المكسيك وللحكومة الإيرانية تخفيض ٢٥ ٪ . وقبلت الشركة بعد ذلك أن تقدم للحكومة عشرة آلاف جنيه لتدريب الموظفين الإيرانيين .

كان الاتفاق حرياً ، كما حدث إلى حد كبير ، أن يكون نقطة تحول في العلاقات الانجليزية الإيرانية الرسمية ، وأصبح للشاه ومن حوله الآن مصلحة في العمليات العالمية التي تقوم بها شركة البترول الانجليزية الإيرانية فضلاً عن زيادة نصيبه في الأرباح من ناتج حقول البترول الإيرانية . وكانت المصلحة المشتركة في استغلال وبيع البترول في أنحاء العالم خليفة أن توثق العلاقة بين الشركة وذوى الشأن من الإيرانيين . ثم ان بريطانيا نقلت مركز المقيم البريطاني في الخليج عام ١٩٣٤ من بوشهر إلى الكويت وفي عام ١٩٣٥ تنازلت عن قواعدها البحرية في هنجام Hengam وباسدن Basedn في مقابل البحرين . ولم يكن الانسحاب ذا أهمية صورية ولكنه كان خطوة في تحسين العلاقات مع حكام إيران .

وقد نجحت شركة البترول الانجليزية الفارسية وتغلبت على أزمة البترول وارتفع الانتاج في الخليج الفارسي ملايين الأطنان وكانت حصة العشرين بالمائة نصيباً طبيعياً . وحين تغير اسم الشركة عام ١٩٣٥ فأصبح

شركة البترول الانجليزية الإيرانية اتفق على زيادة قوة معامل التكرير بعبادان من ٠٠٠ و ١٦٠٠ برميل إلى ٢٥٠٠٠ برميل في اليوم . وأقامت الشركة معمل تكرير آخر في كرمشاه يحصل على البترول الخام من شركتها الفرعية ، شوكة بترول خانقين ، ويتقضى امتياز معدل في ١٩٢٣ أصبحت معامل تكرير كرمشاه تختص بإجابة المطالب المحلية . ويسحب البترول إليها خلال خط أنابيب قطره ٣ بوصات من حقل نفط شاه الذي أصبحت تابعة للعراق وفقا لتعديل الحدود في العقد الثالث . والبترول لا يعرف بالطبع حدوداً مهما حدثت تغييرات أقليمية .

ولكن في السنوات التالية لمعاهدة البترول الجديدة كان يبدو أن بريطانيا وهبتها في تناؤل وأن الدول الفاشية كألمانيا واليابان وإيطاليا سوف تصبح هي الدول العظمى . وقد أصاب هذا أرضاً خصبة في إيران وكان شاه إيران حاكمها المطلق يجمع في عشرة أعوام من حكمه حياة كاملة من الحكم المطلق بدأت بالتقدم وانتهت بالرجعية .

هـ — الفاشية والحرب

كان التقارب الفجائي من الخارج بين التجارة والصناعة الحديثة سبباً في الخطوات السريعة التي خطاها الحكم المطلق في فارس ، كما أن المثل الذي ضربته روسيا قد أفزع البورجوازية المحلية من اتباع طريق الديمقراطية . وقد رأت هي وملاك الاقطاعيات - وكان الشاه يمثل الطبقتين - في نظام الدول الفاشية وروحها - نظاماً ينطبق عليها وحلاً يجنبها دخول فترة ديمقراطية في تاريخ إيران . ثم إن ألمانيا - عن طريق البلقان - أستعملت وسائلها في إغراق الأسواق وضرب الأسعار في

إيران ، وأرسلت بيوت الصناعة والتجارة الألمانية ممثليها المهرة القادرين ، ولما كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية قد أقامت علاقاتها مع إيران على نفس النخبة التي أخذت تميل إلى ألمانيا فإنها لم تحاول اتخاذ تدابير مضادة حتى فات الأوان .

و حين لم يكن بد من العمل تحولت إيران إلى قلعة أمامية للقاشية ونقطة وثوب على الإتحاد السوفيتي . ولم ينقطع الخطر على حدود الإتحاد السوفيتي الجنوبية إلا حين طلبت روسيا ذلك بعد شهر من هجوم ألمانيا النازية عليها . وحين دخل الحيش الأحمر إيران في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤١ كان ذلك بناء على البند السادس من المعاهدة الروسية الإيرانية المبرمة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ (والمؤيدة في عام ١٩٢٧) التي تعطي الحكومة الروسية « الحق في دخول قواتها أراضي إيران لاتخاذ التدابير الحربية الضرورية للدفاع عن الإتحاد السوفيتي ، إذا حدثت محاولات » تحويل أراضي إيران إلى قاعدة للعمليات الحربية ضد روسيا .

ولم تكن توجد معاهدة تبرر وجود القوات البريطانية والأمريكية تبريراً قانونياً وعلى ذلك فقد اشترك الإتحاد السوفيتي مع بريطانيا في تقديم مذكرة انتهت في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ باتفاق بين روسيا وإيران وبريطانيا يجعل لوصول القوات البريطانية أساساً قانونياً . أما جنود الولايات المتحدة فقد بقوا في إيران طوال الحرب بقاء غير شرعي .

ومنذ عام ١٩٣٩ هبط إنتاج البترول في إيران إلى أقل من ٥ مليون طن عام ١٩٤١ ، ولكنه عاد فارتفع بعد هذا الهبوط القياسي إلى مستوى

غير مسبوق هو ١٧ مليون طن عام ١٩٤٥ . واتسعت قدرة معامل تكرير عبادان فاصبحت تعالج ١٥ مليون طن في السنة . وبدأت في الإنتاج بئر جاش سران *Gash Saran* وهي بئر كشفت عام ١٩٣٨ وتوقع لورد كادمان أن تكون أكبر من الآبار الرئيسية في مسجد سليمان ، كما أخذت بئر أخرى في أغا چاری *Aga Jary* شمال غرب بهمان تنتج إنتاجا تجاريا عام ١٩٤٣ .

وبين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٤٤ بلغت جملة أرباح شركة البترول ٥٨ مليون جنيه وصافي الربح ٣٤ مليون جنيه ، وبلغت أرباح الأسهم ٢٠ ٪ في أعوام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ . ومعنى هذا أن صافي الأرباح وحدها في خلال هذه الأعوام السبعة تعادل رأس مال الشركة الحالي . وينبغي أن تؤكد - مع ذلك - أن شركة البترول الانجليزية الإيرانية لا تنشر أية معلومات تيسر الفحص المستقل لأرباحها التجارية .

ولكن اهتمامنا لا ينبغي أن يقتصر على النواحي المادية والمالية ، فعندما هرب المستشارون الألمان الذين كانوا يعملون في الإدارة الإيرانية أو سجنوا ، أصبح للأمريكان مكان ملحوظ . وكان بينهم مستر ملزبو *Millsbaugh* وجماعته الذين يظهرون دائما كلما حاولت شركات البترول الأمريكية أن تجد لها موطئ قدم في إيران . وكان مستر ملزبو من عامي ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ يدير سياسة إيران المالية وأشياء أخرى ، وفي الولايات المتحدة كان مستشار وزير الخارجية لشئون البترول وعلاقته بصناعة البترول الأمريكية وثيقة .

وقد وصل المستشارون الأمريكيان الذين بلغ عددهم أكثر من خمسة وسبعين عام ١٩٤٣ لأول مرة . ولحق بهم في صيف ١٩٤٤ اخصائيان في البترول هما مستر هربرت هوفر الابن ومستركوكس الذي كلف من واشنطن « لتقديم المشورة في شئون البترول » . وقد تحدت مهمتهما بما ورد في نشرة وزارة الخارجية الأمريكية (٢٣ يولييه ١٩٤٣) إذ قالت إنهما « سوف يعينان فوراً بما يتعلق بمسألة الحصول على امتيازات بترولية في إيران » ، وقد أشارا على رئيس الوزارة الإيرانية السيد صاعد بأن يفارض شركات البترول الأمريكية ويرفض طلبات روسيا .

وسنعرض في الفصل التالي قصة مفاوضاتهم مع الحكومة الإيرانية وجهودهم لجعل الأمر مسألة خاصة بأمريكا وانجلترا . ويكفي هنا أن نذكر أنهم كادوا يوفقون في اتباع الحكومة الإيرانية لسياسة ودية معهم ومعادية للاتحاد السوفيتي . وكانت إيران بعد انتشار القوات الأمريكية والبريطانية في كل مكان عدا الشمال واعتماد التجار وأصحاب المصانع على الطلبات الأمريكية قد أعدت مرة أخرى لتصبح ندوة لشركات البترول الأجنبية وقلعة تواجه مناطق البترول في القوقاز .

وهناك اعتبارات عدة تفسر الرغبة في الحصول على نفوذ أكبر في إيران بعد أن انتهت الحرب . أولاً : كان نصيب إيران من الإنتاج للعالمى للبترول يتزايد بسرعة . ثانياً . أن الأخصائيين تنبشوا بأن في الشرق الأوسط أكبر احتياطي للبترول وإيران أكبر المنتجين له . ثالثاً : أن الخليج الفارسي لم يفقد شيئاً من أهميته الاستراتيجية بل لعله زاد أهمية بوصفه حاجزاً ومحطة طيران على الطريق إلى الهند وأستراليا والشرق

الأقصى . رابعاً : حيث أن شرق أوروبا لم يعد يصلح لتنفيذ الخطط الحربية الموجهة ضد روسيا فان إيران التي لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي ينبغي الإبقاء عليها لهذه الخطط . وخامساً : أن التطورات الديمقراطية في إيران نفسها يكون لها رد فعل عنيف على الهند في الشرق وعلى العراق وغيره في الغرب .

٦ - الاضطراب في الجنوب

إن أهمية إيران المتزايدة اليوم لم تفت السياسيين الامبراطوريين ، وبرغم انتشار شبكة محطات المضخات والمخازن والمكاتب التابعة لشركة البترول الانجليزية الإيرانية في جميع نواحي البلاد، وبرغم محطات الراديو الخاصة ، وبرغم البوليس الخاص وبرغم سكك الحديد والمطارات ، مما يهيئ تشديد القبضة على إيران ، فإن هناك تدابير أخرى لا يمكن تجاهلها . ومن سوء الحظ ان الصحافة البريطانية لا تبحث وراء المسائل الدقيقة مثل الضغط السياسي والتخريب الاقتصادي والتحركات الحربية إذا تعرضت هذه الأمور لسياسة الامبراطورية . ولهذا السبب وحده نلجأ إلى الاقتباس عن الصحافة الأجنبية .

في أبريل سنة ١٩٤٥ نقل عن الجنرال عرفه رئيس أركان حرب الجيش الإيراني سابقاً أنه قال إن اتحاد القبائل الجموية قد أنشأ جيشاً قوامه ٥٠٠٠ رجل مجهزين بأحدث الأسلحة . وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ نقلت جريدة راه بار عن جريدة سروسن التي تظهر في شيراز عاصمة مقاطعة فارس في الجنوب أن المقاطعة « تشبه دولة هندية محلية

لا بلاداً مستقلة ، و اضافت أن هناك تسليماً منظماً يجري بين القبائل الإقطاعية في جنوب إيران وأن مدافع برن يؤتى بها من طهران وأن الأسلحة الانجليزية تهرب عن طريق الخليج الفارسي .

وقد أيد هذا شاه سباني مدير القسم الإيراني بمكتب الولايات المتحدة للاستعلامات الحربية وكتب أنه في خلال العامين الماضيين أن الأسلحة البريطانية كانت ترسل إلى القبائل الجنوبية وأن اتحاداً من القبائل الجنوبية كان يدرب على يد إخصائين حربيين بإشراف بريطانيا .

وورد في المجلة النقاية السوفيتية (نيوتايمز) في ١٥ يونية سنة ١٩٤٦ أن : « للشركة نفوذاً قوياً على حياة البلاد الإقتصادية والسياسية . ويصل نفوذ الشركة في رأى المراقبين المحايدون في المناطق التي لها فيها حقول بترول أو معامل تكرير إلى حد أن يصبح الموظفون الإيرانيون الرسميون كأنهم موظفون في الشركة . فمثلاً حين حدث إضراب في حقول البترول بأغا جاري في الشهر الماضي لمحاولة إدارة الشركة منع التنظيم النقابي في حقول البترول ، زار منطقة الاضطراب على الأثر متصرف خوزستان مصباح فاطمي وقائد فرقة خوزستان كولونيل انشاروجلي ورئيس الشرطة وكلهم يرغب في معاونة الشركة . وقد أمر الكولونيل انشاروجلي القوات التي جاءت من بههان إلى أغا جاري أن تحاصر العمال المضربين وتعزلهم ، وأمر جانباً من الجنود بأن يحلوا محل العمال . وباختصار كانت السلطات والقوات تخدم الشركة .

وقد صرح مدير مكتب التعليم في عبادان في حديث له مع مندوب جريده راد بار التي تصدر من طهران بأنه ما زالت عبادان منطقة نفوذ أجنبي ومادام يتقاضى مرتبه من شركة لا من طهران فإنه يرى من الضروري ألا يتقيد بالتعليمات التي تجيئه من طهران بل عليه أن يراعى أيضا الأوامر التي يتلقاها من جهات أخرى أى من البريطانيتين .

وتدفع الشركة على يد شبكة منتشرة من ممثليها أعانات لموظفين حكوميين ومستخدمين من جميع الدرجات ، ومحررى الصحف وأمثالهم حتى يسيروا على الخطة التي توافق الشركة . ثم الشركة تعمل — عن طريق أعوانها — إلى تنظيم الجماعات والأحزاب السياسية . فمثلا منذ عامين أو ثلاثة أنشأ مصطفى فاتح مدير فرع الشركة في طهران ما سماه حزبا اشتراكيا « هامراهان » بذل جهده ليعارض به حزب الشعب . وظهر النفوذ السياسى للشركة في فترة المفاوضات الإيرانية الروسية في نهاية عام ١٩٤٤ . فقد عملت على عرقلة هذه المفاوضات لتحفظ بإحتكارها للبترول الإيراني وتمنع ظهور مؤسسات بترولية في تلك البلاد تقوم على أساس سوفيتي لا رأسمالى ودفعت مبالغ طائلة لرشوة أعضاء المجلس الزعماء السياسيين ومحررى الصحف مما كشفت عنه الصحافة الإيرانية .

وفي الشهر الماضى ^(١) فقط ذكرت صحيفتا « إيران ما » و « راه بار » اللتان تظهران في طهران ، للجمهور أن شركة البترول خصصت مبلغا كبيرا قيل أنه ٨٠٠.٠٠٠ جنيه لتنظيم حزب « يسارى » « وطنى » لمقاومة نفوذ التنظيمات الديمقراطية في البلاد . وتقول الصحيفتان أن هذه المحاولة أعقبت فشل الهيئات الرجعية مثل الوطن وارادى مللى ونهزة مللى .

(١) يلاحظ أن الكذب ألف سنة ١٩٤٨

ولا غرابة في هذه البيانات فقد لعب الجنوب مثل هذا الدور من قبل وكان دائماً ورقة رابحة في يد السياسة البريطانية حين تنقلب عليها الأحداث في شمال إيران أو وسطها .

وقد ترددت الاتهامات المعهودة مثل (ذهب موسكو) و (أعوان السوق) حين وقعت الاضرابات في جنوب إيران ، وكانت هذه الأقوال تستعمل عمداً لتحويل الانظار عن الحقائق البغيضة . فإن أنواع الشقاء التي يقاسيها عمال شركة البترول الانجليزية الإيرانية لا تحتاج إلى أن يفتح أعينهم عليها أحدٌ من الخارج ، وكانت أحوالهم المعيشية وأجورهم ومستواهم تبعث دائماً على الاشمئزاز وخاصة بالقياس إلى الأرباح الطائلة التي تجنيها شركة البترول .

إن عمال البترول وعائلاتهم يعيشون في جحور لا بيوت ويتقاضون أجوراً تقل عن أجور العمال في الصناعات الأخرى ، وساعات عملهم التي تبلغ اثني عشرة ساعة في اليوم هي ضعف ساعات العمل للمستخدمين البريطانيين . وقد أدت سياسة الشركة في استخدام الهنود والفلسطينيين بأجور تبلغ ضعف أجورهم إلى توحيد الدوافع الوطنية والاجتماعية في كفاحهم وقد أدى اصطدامهم في الاضرابات الأخيرة بالعمال الأجانب إلى موت اثنين وعشرين شخصاً .

وكان إنشاء النقابات ممنوعاً قانوناً حتى كان أول مايو سنة ١٩٤٦ فاجتمع في عبادان حوالي ٨٠٠٠ من العمال والمستخدمين والفلاحين في المناطق المجاورة ، فكان ذلك بداية التغير في شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، وأدت الاضرابات التي تلت ذلك إلى تقوية مركز نقابة العمال ، فأنشئت

لجنة من خمسة ممثلين للعمال وخمسة ممثلين للشركة تجتمع مرتين في الاسبوع لمناقشة الخلافات والمشاكل .

ومنذ أول يونيه سنة ١٩٤٦ قبلت الشركة تحت الضغط تعديل الأجور ولكنها مازالت دون الكفاية . وقد علقت جريدة « بتروليم تايمز » ، بتهمكم ظاهر على ضيق صدر عمال البترول في جنوب إيران بقولها « إن العقل الشرقي لا يقدر حتمية التدرج ، فإذا أعطى الكفاف طلب الترف ، وإذا أعطى الأمان طلب الثراء ، وإذا أُعطى الفراغ طلب الملاهي » . ولم تصدر مثل هذه الإهانات منذ طلبت ماري أنطوانيت من الشعب الجائع « أن يأكل الكعك مادام لا يجد الخبز » .

ولا شك أن التوتر والاضطراب اللذين اصطنعا في الشمال كان لهما رد فعل في الجنوب . فقد جعلت الشعب أكثر تنبهاً بالخلافات بين الدول الأجنبية التي كانت متعاونة في بلاده أيام الحرب . وكانت مقاومة بريطانيا العنيفة لحزب «توده» دليلاً بأن هذا الحزب لا بد أن يختلف اختلافاً رئيسياً عن الأحزاب الإيرانية العادية التي تتمتع بالمعاونة الصامتة أو العلنية من شركة البترول الانجليزية الإيرانية .

والحق أن حزب «توده» كان أول الأحزاب السياسية التي لم ترتبط بمصالح محلية أو أجنبية ترمي إلى استغلال العمال وامتصاص الأرباح من إيران . وكان أيضاً الحزب الأول الذي له سياسة صريحة تناصر مطالب عمال البترول، وبرنامج موضوع على أسس اشتراكية . ولذلك كان من الطبيعي أن يتجمع حوله المحرومون في المدن والريف ، وأن يصبح طليعة التقدم السياسي والتطور الاقتصادي .

ولم يكن أفعال في انقاص هيبة بريطانيا في إيران من إرسال ثلاث طرادات بريطانية إلى مياه الخليج ونقل قوات هندية إلى البصرة تجاه عبادان . وقد اتفق إرسال الأولى مع موجة الإضراب في مايو ويونيه سنة ١٩٤٦ . واتفق نقل الثانية مع دخول ثلاثة أعضاء من حزب توده في الوزارة الإيرانية في أغسطس . وقد قوبل تبرير بريطانيا المضحك بأن القوات الامبراطورية إنما أرسلت لحماية أرواح الهنود والبريطانيين والعرب (بهذا الترتيب ١) في إيران وفي الهند ، على أنه نفاق أجوف . وكان التبرير الثاني بأن القوات أرسلت لحماية المصالح البريطانية أقرب إلى الصدق ولكنه لم يكن أكثر إقناعاً لأن المصالح المقصودة خاصة بشركة البترول الانجليزية الإيرانية . وموضع الخطر أنها قد تضطر إلى دفع أجور حيوية ويصعب عليها أن تلعب دور السيد أمام كبار الملاك والساسة العبيد .

ولا يسع المرء إلا أن يعطف - على الأقل - على الجريدة الإيرانية راه بار حين تسأل : هل أتت حكومة مستر آتلي ومستريفن إلى الحكم بفضل تلك الجماعة من أفراد البريطانيين الذين يلبسون على رؤوسهم تاجاً من البترول ويجلسون على عرش أقيم من عظام المستعمرات المهشمة ؟

هذا وقد نقلت جريدة مانشستر جارديان (٨ أغسطس سنة ١٩٤٦) عن جريدة راهبار أن الزعماء النقيابين لازالوا يقبض عليهم في خوزستان وهي المقاطعة الجنوبية في إيران التي تقع فيها مصانع شركة البترول الانجليزية الإيرانية . على حين أن المحرضين الحقيقيين على إضرابات ١٤

يوليه في عبادان، وهى الجزيرة التى تقع فى الخليج الفارسى وبها معامل التكرير، لا زالوا مطلقى السراح .

وقد شكت الجريدة من أنه على حين سيق النقاويون المقبوض عليهم فى الأهواز (نهاية خط الأنابيب شمال عبادان) إلى المحكمة العسكرية، فإن المسئولين عن الاضراب فى عبادان « قابلوا الكولونيل أندروود فى البصرة فوعدهم بالمعاونة المسلحة وكلفهم بمهاجمة نوادى النقابة » . ونقل عن جريدة راهبار وجود قوات هندية عبر شط العرب فى العراق وإن الحاكم العسكرى لعبادان ليقابل بانتظام موظفاً بريطانيا « ويتلقى منه التعليمات » .

وحين أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً تنذر فيه بالتدخل فى جنوب إيران فى حالة (الطوارئ الشديدة) قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً رسمياً إلى بريطانيا وأضاف الأمير مظفر فيروز وزير العمل هذه المذكرة « إن وجود القوات البريطانية الهندية فى البصرة يبرر ظاهرياً بالبند الرابع من المعاهدة الانجليزية الإيرانية ، ولكن التزامات المعاهدة تنص على أن إرسال القوات البريطانية لا يكون إلا فى حالة خطر الحرب » .

وينبغى ألا يغيب عن الذهن أن هذا الاستمرار فى السياسة الامبراطورية قد جاء فى لحظة دقيقة من تاريخ إيران ، حين وجدت لأول مرة - حكومة ترمى إلى إدخال التشريع الاجتماعى والحقوق الديمقراطية وحين كانت إيران ستجرى الانتخابات على أساس هذا البرنامج التقدمى . ومهما تكن أعذار وزير الخارجية وتوضيحاته فقد

كانت بريطانيا تتبع سياسة تناصر شركة البترول الانجليزية وقد صدقت صحيفة « *New Statesmans and Nation* » (٢٧ يولييه سنة ١٩٤٩) - بكل أسف - حين لخصت سياسة مستريبيشن في الشرق الأوسط فقالت :-

« كثيراً ما تحدث عن تصميمه على رفع مستوى معيشة الفلاحين والحد من بطر « الأفندي » الذي انتقط كل أرباح الجيوش البريطانية والأميركية خلال الحرب . كانت كلماته إلى الآن أكبر بكثير من أفعاله . انه لا يزال يدفع ٥٠ ٪ من دخل الملك ابن سعود ، وقد جعل من شرق الأردن دولة مستقلة يجلس ملكها على عرش بلاد مدقعة الفقر ، وأخذ يدرّب ويمول الجيش الأردني . إنه لم يقدم للعراق شيئاً واحداً يميزه عن سلفه في الوزارة . ولا يجد شعب العراق اليأس الذي تمزقه خلافات الأقليات ويظهر فيه التناقض البشع بين الثراء والفقر سبباً واحداً يقنعه بأن بريطانيا الاشتراكية تنظر إليه على أنه أكثر من مجرد مورد للبترول ومهبط صالح للطائرات . وتتكرر القصة مع إيران . فبعد عام من تقلد مستريبيشن لوزارة الخارجية لا ينتهي الشخص العاقل الإيراني إلا إلى أن ييثن يتابع الصراع الامبراطوري القديم ضد روسيا ويحترم تراثه كل الاحترام . فإذا كان مستريبيشن يدفع الولايات المتحدة إلى إقحام نفسها في الشرق الأوسط ، فانه يرمى بذلك إلى تقوية موقفه في مفاوضات مع قادة العرب وساستهم . ولكن الطبقة الوسطى الصاعدة والحركة النقابية

الوليدة اللتين تمثلان وحدهما جماهير الشعب ، لاتريان في ظهور الكتلة
الانجلو أمريكية التي تتخذ من حكومة العمال درعاً لها ، إلا علامة على أن
الاشتراكية البريطانية مزيّفة وأن الوقت قد حان للانصراف عنها إلى
حلفاء اشتراكيين حقيقيين آخرين .

أهمية أذربيجان

(لقد سقطت وزارات إيران، وحلت برلمانات ، وقتل قنصل أمريكي ، ورفضت قروض ، وغضبت وزارات خارجية - كل ذلك بسبب حقول البترول في شمال إيران التي لم يستخرج منها برميل واحد من البترول)
« لويس فيشر Oil Imperialism »

١ - المدخل إلى روسيا

لا يستطيع المرء إلا أن يكشف - وراء كل الاحتجاجات البريئة بأن السبب الوحيد في رفض بقاء روسيا في الشمال هو حماية إستقلال إيران ووحدتها - المطامع الاقتصادية والسياسية لشركات البترول البريطانية والأمريكية والخطط الاستراتيجية للحكومات التي تؤيدها . وفي هذا المجال ينبغي أن نعرض لوضع شمال إيران وتاريخه .

• • •

إن نظرة واحدة إلى الخريطة تكفي للتدليل على أن شمال إيران موقع مثالي لشن هجوم على الجمهوريات السوفيتية الجنوبية . والواقع أن ذلك القسم من القوقاز الذي يمد روسيا بحوالي ٨٠٪ من أمداد البترول لا يمكن أن تغزوه قوة معادية إلا عن طريق أرمينيا التركية وأذربيجان الإيرانية . ولا تبعد أقصى نقطة في شمال إيران أكثر من مائة ميل عن مدينة باكو . وحوالي ستين ميلا عن حقول بترول باكو . ويسير خط أنابيب باكو - باطوم الشهير على مسافة ١٦٠ ميلا من الحدود الإيرانية .

وفي نفس الوقت تسيطر تبريز عاصمة أذربيجان على ملتقى من أهم ملتقيات الطرق في آسيا ، إذ تتفرع عنه خمس طرقات هامة : (١)

إلى أسترا على بحر قزوين عبر ممر ردبل (ب) إلى تفليس عاصمة جورجيا عبر ممر جولفا . (ج) إلى باكو . (د) إلى أرضروم حيث يؤدي خط حديدى إلى سلسلة جبال جورجيا . (هـ) إلى طهران . ثم هناك خط حديدى من تبريز إلى تفليس .

وإيران بالنسبة لروسيا جارة مباشرة لها حدود مشتركة معها ، أما بالنسبة لبريطانيا فهي قطر يبعد عنها ٢٠٠٠ ميل . وكانت إيران منذ عام ١٩١٨ تهديداً بالقوة والفعل لروسيا ، أما بالنسبة لبريطانيا فكانت ولا زالت قاعدة إستراتيجية ، ومنطقة فيها بترول قبل كل شئ .

على أن هذه الخواطر ليست - مع الاسف - إلا تفكيراً تجريدياً ، ففي نهاية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فرضت بريطانيا بالقوة على الاتحاد السوفيتى الفتى أهمية شمال إيران . وكان انهيار الجيوش الروسية التام مؤذناً بهجوم ألماني تركى . وفي ١٥ أبريل سنة ١٩١٨ احتل الأتراك باطوم واحتل الألمان فى مايو / يونية تفليس وتبريز . وتدل بعض البرقيات المرسلة من الجنرال لودندورف على اغراء امدادات البترول فى هذا الهجوم .

وكان الجيش البريطانى وشركات البترول البريطانية تشترك فى هذه الفكرة عن بترول القوقاز ، ففي ١٨ فبراير سنة ١٩١٨ خرجت فرقة دانستر فورس «Dunsterforce» من بغداد بحجة وقف هجوم الألمان على الهند عبر إيران ، وعملت الفرقة فى الطريق على أن تضم إليها ١٢٠٠ جندي بقيادة الجنرال بتشيراكوف الروسى الأبيض . وكان الهدف الحقيقى هو الاستيلاء على باكو وتفليس . وكان الأمل أن تعاون العناصر الرشيدة ، فى أذربيجان وجورجيا على اقتطاع مناطق البترول من أراضي

الاتحاد السوفيتي . وقد اعترف بوريس سانيكوف رسول دنبكين في باريس ولندن والذي كانت له أحاديث كثيرة مع ونستون تشرشل - اعترف في محاكمة موسكو عام ١٩٢٤ بقوله « أخبرني الانجليز أكثر من مرة وبإصرار بأنه من المرغوب فيه إقامة اتحاد جنوبي شرقي مستقل يتألف من شمال القوقاز ووسطه وتكون هذه هي البداية ثم تنضم إليه أذربيجان وجورجيا ، وكنت أشم في هذا كله ريح البترول » .

وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩١٨ وصلت القوات الانجليزية الهندية المراقبة في أذربيجان الإيرانية إلى باكو . ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب تحت ضغط هجوم مضاد تركي قوي ، ثم عادوا بعد استسلام تركيا في نوفمبر . وفي يناير سنة ١٩٢٠ وافق مجلس الحلفاء الأعلى على الاعتراف بـ جورجيا وأذربيجان جمهوريتين مستقلتين وذلك بناء على طلب بريطانيا التي أقامت فيها نظاماً إشتراكياً ديمقراطياً يميل إليها ، ولكن الجيش الأحمر بدد الحلم في ربيع عام ١٩٢٠

٢ - خرق المعاهدة : ١٩٢١ - ١٩٤٤

ماليت قادة الاتحاد السوفيتي أن أخذوا يضعون علاقاتهم مع إيران على أساس عادل ودي ، وأدى بهم إخلاصهم لمبادئهم إلى التطوع بالتنازل عن كل الامتيازات التي حصل عليها القيصر في الأجزاء الشمالية من البلاد . وكان هذا التنازل طبقاً للبند ١٣ من معاهدة الصداقة الروسية - الإيرانية المبرمة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ . وكان البند الثالث عشر ينص على إعادة كل ما استولت عليه روسيا بشرط ألا يمنح شيء منه إلى أفراد أو شركات تابعين لدولة ثالثة أو إلى دولة ثالثة بذاتها .

ولكن ما كان «لينين» وصحبه يتجاهلون الاعتبارات التجارية والاستراتيجية لشمال إيران ، وعلى ذلك شمل الاتفاق إلى جانب العبارة الاحتياطية بالألا يذهب شيء من الإمتيازات المننازل عنها إلى دولة ثالثة البند السادس الذى سبق ذكره وهو يعطى الاتحاد السوفيتى الحق فى دخول شمال إيران ، لاعتبارات دفاعية .

على أن العام لم يكبد ينتهى حتى كانت الحكومة الإيرانية قد خرقت المعاهدة ، فى نوفمبر سنة ١٩٢١ صدق البرلمان الإيرانى على اتفاق بمنح حقوق البترول فى شمال إيران إلى شركة ستاندر الأمريكية . واذ كان الاتحاد السوفيتى ناشئاً غير قوى فقد أهملت احتجاجاته ، وخاصة أن الأمر كان يتعلق بشركة من أقوى شركات الولايات المتحدة .

على أن شركة البترول الانجليزية الإيرانية احتجت ، فقد كانت اشترت حقوق البترول فى نفس الإقليم من رجل روسى هو ألاكى ميفوديو فنتش خستاريا *Alaki mefodieitch Khostaria* الذى حصل على امتياز يشمل مقاطعات استراباد ومازندران وجيلان وأذربيجان عام ١٩١٦ ، ودفعت شركة البترول الانجليزية الإيرانية لذلك ١٠٠,٠٠٠ جنيه (وقيل ٢٥٠,٠٠٠ جنيه) ، ولكن الحكومة الإيرانية رفضت الاعتراف بطلب الشركة ، برغم ما قيل من أن السيد ألاكى كان من جورجيا ولذلك فإن الأمر لا يتعارض مع اتفاقات إيران مع روسيا . وحين لم تستطع بريطانيا الاحتفاظ بجورجيا سقطت هذه الحجة أيضاً .

غضبت شركة البترول الانجليزية الإيرانية لأن شركة ستاندر ، أكبر منافسيها ، قد دخلت إيران ، وتطاول الحديث عن الحرب وتردد فى الصحف ، ولا شك أن عمل شركة ستاندر كان رداً مباشراً على

استبعادها من إتفاقية بترول سان ريمو في إبريل سنة ١٩٢٠، على حين كانت مرافقة البرلمان الإيراني لأسباب مالية ولرغبته في ألا يكون شركة البترول الانجليزية الإيرانية مركز في شمال البلاد أيضا. وقد وجد سير جون كادمان، الذي رسم إلى حد كبير، الخطة والسياسة اللتين ترميان إلى إبعاد شركات البترول الأمريكية عن الشرق الأوسط، أن الأمر قد بلغت من الخطورة حدا يقتضي سفره شخصيا إلى نيويورك. وقد وصل إلى الولايات المتحدة حوالي عبد الميلاد سنة ١٩٢١، وتحققت النتيجة السريعة لمحادثاته مع شركة ستاندرد في عقد هدنة بترولية عامة تجعل لمجموعة شركات ستاندرد نصيبا في ناتج العراق المستقبل، وتجعل بريطانيا شريكة بالنصف في حقوق البترول بشمال إيران. وفي الحال أوقفت شركة ستاندرد اتهاماتها ضد سياسة بريطانيا البترولية في الشرق الأوسط، وكفّت وزارة الخارجية الأمريكية - بطريقة آلية - عن المطالبة بسياسة «الباب المفتوح». على أن الأمر غير المتوقع حدث مرة أخرى، فحين عرضت شركة ستاندرد بعد ذلك بقليل قرضا يبلغ عشرة ملايين دولار بفائدة ٧٪ على الحكومة الإيرانية، رفض المجلس التصديق على الاتفاق وأعلن في مارس سنة ١٩٢٢ إبطال الامتياز. وكان التبرير الرسمي لهذا العمل أن شركة ستاندرد خرقت الاتفاق بأن اشتركت مع شركة أخرى دون موافقة إيران؛ ولكن العقبة المفاجئة نتجت - في الواقع - من أن شركة أخرى تقدمت باقتراحات جديدة، فإن الساسة الإيرانيين العظام بعد أن أخذوا مكافآتهم لقاء خدماتهم الطيبة، لم يستطيعوا أن يقاموا أغراء الحصول على أموال أخرى.

على أية حال ، نجحت عام ١٩٢٣ المفاوضات التي أجريت مع شركة
بترول أمريكية أخرى كانت تتمتع بتأييد وزير الخارجية الأمريكية
مستر فولز . ونالت شركة سنكلر هذه امتيازات الخمسين عاماً لقاء وعد
بمحصنة حكومية تبلغ ٢٠ ٪ وقرض مقداره عشرة ملايين دولار ؛ ولكن
حدث عام ١٩٢٤ أن قبض على رئيس الشركة هارى سنكلر لأمور تتصل
بفضيحة « Teapot Dome » وتعطلت الصفقة مرة أخرى .

وفي أبريل سنة ١٩٢٥ أبلغ الاتحاد السوفيتي إيران مرة أخرى بأنها
لا تستطيع أن تمنح امتيازات البترول في الشمال إلا وفقاً للمعاهدة الروسية
الإيرانية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ . وبعد عشرة أعوام من هدوء نسبي
عادت إيران تلعب لعبتها القديمة فمحت عام ١٩٣٧ حقوق البترول في
خراسان واسترأباد إلى شركة البترول الإيرانية وهي شركة تتصل اتصالاً
وثيقاً بشركة بترول تكساس . وعاد الاتحاد السوفيتي مرة أخرى يحتاج
على خرق معاهدة لازالت نافذة في تنظيم العلاقات المتبادلة بين البلدين .
وحين تنازلت شركة أميرانيان عن امتيازها بعد عام ، وجدت الحكومة
الإيرانية في ذلك فرصة أخرى لإثارة غضب الاتحاد السوفيتي ، فأعطت
الامتيازات عام ١٩٣٩ إلى شركة تابعة للشركة الهولندية الملكية وشل .
وقد أبطل هذا الامتياز عام ١٩٤٤ لأن الاتحاد السوفيتي كان قد أظهر
في هذه الفترة قوته وقدرته على رد اللطمة ولم يعد من المستطاع التغاضي
عن طلباته .

وقد بلغ عدد المرات التي خرقت فيها المعاهدة الروسية الإيرانية خمساً
وكان ذلك بسبب البترول . ولم يكن الخرق في كل مرة يتعلق وحسب
بمواطن البترول الهامه ، بل ينطوي أيضاً على نقاط استراتيجيه حيويه

تجاه باكو وباطوم ، ونحن نجد في كل مرة تأمر شركات البترول البريطانية والأمريكية مع الحكومة الإيرانية . ومن جهة أخرى وضعت كل العراقيل الممكنة أمام شركة *Newa Hurian Joint Stock Co* الروسية لتعطيل مضيها في العمل بامتيازها في شمال إيران .

ويصبح تاريخ البترول في شمال إيران أكثر دلالة إذا علمنا أن الشركات ذات الشأن كانت تدرك تمام الإدراك أن الانتاج التجارى هناك يحتاج إلى معونة الاتحاد السوفييتى لاعتبارات خاصة بالوضع الجغرافى ووسائل النقل ، فإن التصرف فى بترول شمال إيران يكلف تكاليف باهظة بل يستحيل إلا عن طريق باكو - باطوم ، فالمقاطعات الخمس الشمالية تبعد أكثر من ٧٠٠ ميل عن الخليج الفارسى . ولا تستطيع شركة بترول أن تتحمل إنشاء خط أنابيب على طول هذه المسافة ، والواقع أن إيران نفسها كانت إلى عام ١٩٣٣ تعتمد لحاجاتها المحلية على أن الكيروسين والبنزين من روسيا لأن الحصول على منتجات البترول من حقول شركة البترول الانجليزية الإيرانية فى الجنوب كان عملية معقدة باهظة التكاليف .

ولا يستطيع المرء أن يكذب إحساسه بأن الطلبات المتكررة على حقوق الكشف والتنقيب فى شمال إيران كانت أقرب إلى أن تكون ذريعة لوجود العملاء فى المنطقة ومنع الإتحاد السوفييتى من الانتفاع بمواطن البترول ، منها إلى الرغبة فى تحديد الحقول واستغلالها . وقد قوى هذا الإحساس حين بذل أخيراً مجهود شاق لاستخدام مشكلة إيران فى إثارة النزاع بين دول الحلفاء والإتحاد السوفييتى .

٣ - إبعاد روسيا

في أوائل أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل كافتارادز *Kavtaradze* مندوب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي إلى إيران على رأس لجنة للمفاوضة على امتياز للبترول في شمال إيران . وقد رحب رئيس الوزراء السيد صاعد في البداية بالعرض الروسي ، ولكن ما لبث أن أعلن - فجأة - أن كل الأمور المتصلة بامتيازات البترول لا يمكن بحثها إلا بعد انتهاء الحرب . وكان هذا الرفض المباغت مثيراً للشك لأن وجود القوات الأجنبية لم يمنع نفس الحكومة من : (أ) مدّ حقوق امتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية في أبريل سنة ١٩٤٤ (ب) التفاوض خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ١٩٤٤ مع ممثلي الشركة الهولندية الملكية وستاندرد وسنكر لمنح امتيازات جديدة في جنوب إيران .

ولا شك في أن روسيا لو لم تدخل الميدان لأجبت الشركات البريطانية والأمريكية إلى مطالبتها ، وحين بدّل السيد صاعد موقفه وجد تأييداً مستوراً من نفس الشركات التي أثر عليها قرار الحكومة فخرمت الامتيازات الجديدة في الجنوب ، حتى لقد وضح أنها تفضل أن تفشل عروضها على أن يُمنح الاتحاد السوفيتي نفس التسهيلات التي تمنح لها . ويؤكد هذا الاحساس أن اللجنة الإيرانية التي وُكِّلَ إليها فحص المقترحات لم تكن مؤلفة إلا من مستر فيفيان *Vivian* المستشار المالي الأمريكي ومستر هربرت هويز الابن ومستر كيرنس اللذين سبق ذكرهما ! .

ولما كان الاتحاد السوفيتي قد عرض شروطاً لم يسبق لها مثيل في إعتدالها ونفعها لإيران ، فلم يكن أمام رئيس الوزراء إلا أن يركن إلى حجة أنه

مضطر إلى التمسك بمبدأ التوازن والمعاملة بالمثل بين أصحاب الامتيازات من الأجانب . وإذا قدرنا ما لشركة البترول الانجليزية الإيرانية من مصلحة ونفوذ طاغين فإن هذا التغيير ليس أقل من غيره زيفاً ومراوغة .

وكان لقطع المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي في إيران نفسها رد فعل مزدوج ، فقد رحب به كثير من أعضاء المجلس والطبقة العليا خارج البرلمان الإيراني ، فإنهم إذا لم يكونوا مرتبطين على نحو ما بشركة البترول الانجليزية الإيرانية فقد خشوا أن تؤدي الشروط العادلة الطيبة التي قدمها الاتحاد السوفييتي إلى تبدل الأوضاع في إيران ، ولا شك أن شركات البترول القائمة قد خشيت نفس الشيء .

ولكن ما كان مبعث الخوف لعدد قليل كان يبشر بالأمل للكثيرين ، كما أن بعض المتعقّلين بعيدى النظر من أعضاء المجلس قد شعروا بأن إغضاب جارة قوية لإيران دون سبب معقول ليس من الحكمة ولا نفع فيه من الناحيتين الداخلية والخارجية . ولذلك لم تكن وزارة صاعد لتبقى بالحكم طويلاً .

على أن وجود نظام قاهر غير مرن في وسط إيران أدى - كما حدث عقب الحرب الماضية ، إلى تقوية حركة الخروج عليه في الشمال والجنوب . وقد ظهر ذلك في الشمال بالمطالبة بالحكومة الذاتية والاستقلال الثقافي ، وأدى في الجنوب إلى إعادة تكوين جيش مستقل وزيادة سلطة الشيوخ المحليين وغيرهم من وجهاء الإقطاعيين من جديد ، ومن الحق إنكار أن الاتجاهين كانا يحظيان بعطف الدولة المحتلة . ولكن - كما قال فيليبس پريس عضو مجلس العموم - : « لقد نشأ الآن وضع خطر

تؤيد روسيا فيه نظاماً للحكم الذات قائماً على الإصلاحات في آذربيجان الإيرانية على حين تؤيد نحن والأمريكان - في الواقع - أكثر العناصر رجعية في البلاد .^(١)

والحق أن إيران قد جربت - خلال إحتلال الحلفاء - نوعين من السياسة يختلفان في المبدأ والطريقة ، ففي المنطقة الروسية ألغى تعطيل النقابات والأحزاب العمالية فكانت النتيجة الحد من الاستغلال الظالم والمنافسة والترقيع والفساد ، واتسعت الخدمات الاجتماعية والحريات المدنية . أما في سائر البلاد فقد استمر النظام التقليدي القائم على تجاوز كل حد في سوء الإدارة والسعى وراء الربح والفساد . واعتمدت الأساليب القديمة على عُمدها القديمة ولم يحدث أى تغيير في السياسة أو الصناعة في ظل الحكم البريطاني أو الأمريكي .

وحين اقترب موعد جلاء القوات البريطانية والأمريكية والروسية كانت إيران في حالة توتر بل انفجار . وكان الشمال يخشى - لأسباب قوية - أن يقضى على تقدمه الديمقراطي وتدخل أعدائه من الضباط والقبائل الذين كانوا يتربصون لانسحاب الجيش الأحمر ، وفي الوسط والجنوب كان الجنرالات ورؤساء القبائل الذين أصبح تسليحهم أفضل منه قبل الحرب ، يتوقون إلى حرية العمل ، وكانت أطماعهم المحلية - قبل كل شئ - مشفوعة بنبات هجومية على الاتحاد السوفيتي كما حدث بعد ثورة أكتوبر تماماً .

(١) ما نشره جاردريان - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد اهتم الأجانب بخيبة أمل آزر ييجان لأن ذلك ضربة توجه إلى القومات الديموقراطية في إيران كلها ، كما انهموا بتحويل الشمال من جديد إلى قاعدة قوية ضد الاتحاد السوفييتي . ولم ترتب السياسة الذرية البترولية في قيمة شمال إيران الاستراتيجية والاقتصادية ، ولا شك في أن شركة البترول الإنجليزية الإيرانية لم ترد أن يهدد مركزها الاحتكاري . وكان الأمريكان قد بدءوا يتحركون نحو امبراطورية البترول في الشرق الأوسط ولم يخفوا تهديدهم بالضغط الذري . وإن المرء ليتساءل ماذا كانت الولايات المتحدة تفعل أو تقول إذا تدخلت إحدى الدول الكبرى في امبراطورية البترول بجنوب أمريكا أو المكسيك مستعملة وسائل كهذه لا تكاد تخفى .

وعلى ذلك فإن الاتحاد السوفييتي حين اتفق مع الحلفاء على ترك إيران بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب ، فإنه ما كان ليجهل أن ظروفًا جديدة قد نشأت وهي تستدعي استمرار تطبيق المعاهدة الإيرانية الروسية أى بقاء القوات السوفيتية حتى ينقطع تهديد أمن الاتحاد السوفيتي . ومع ذلك فإن الاتحاد السوفييتي قد دخل في مفاوضات مع إيران قبل حلول موعد الانسحاب ، ولكن العراقيل المدبرة التي أوعت بها جهات أجنبية جعلت المفاوضات تمتد إلى ما بعد الموعد المحدد .

وحين أحيل الأمر على هيئة الأمم المتحدة في مارس سنة ١٩٤٦ كان واضحاً أن المصالح الأجنبية هي التي وضعت إيران في جدول الأعمال . وبدأ أن السيد حسين علاء سفير إيران في الولايات المتحدة كان يستوحى واشنطن لا طهران المرة بعد المرة ، وعمل على عرقلة التفاهم بين

الحكومتين الروسية والإيرانية ، فعلى حين أنه طالب أن تكون تسوية العلاقات الروسية والإيرانية على يد هيئة الأمم المتحدة فإنه رأى بعد ذلك في أغسطس سنة ١٩٤٦ أن الحاجة تدعو إلى المفاوضات المباشرة بين الحكومتين البريطانية والإيرانية لتسوية الخلافات القائمة في الجنوب .

ولما كان الجيش الأحمر ينسحب من إيران في الوقت الذي تجرى فيه المناقشات في هيئة الأمم المتحدة ، فقد احتاج الأمر إلى الإشاعات لاستمرار حملة التشنيع على الاتحاد السوفيتي ؛ ففي ١٢ مارس أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً قالت فيه : «إن القوات المسلحة السوفيتية المزودة بالعتاد الثقيل تتحرك جنوباً صوب طهران والحدود الغربية الإيرانية » ، ثم رأت وزارة الخارجية الأمريكية بعد ذلك المصفحات السوفيتية تتحرك إلى داخلية إيران . وبعد أيام قليلة قالت الإذاعة البريطانية أن وزير الحرية الإيرانية أعلن أن القوات السوفيتية على بعد ٢٣ ميلاً من طهران وأن الجيش الإيراني سيحارب إلى آخر رجل وأن كل قتي وفتاة سيدافع عن المدينة . وحين انكشف أن هذه المعلومات المزيفة دعوى كاذبة ختمت «الديلي تلغراف» الموضوع بقولها : « أن رئيس الوزراء الإيراني يتبع سياسة تهدئة وبرغم أنه يعلم عن النشاط الحربي الروسي فإنه يحاول التغاضي عن الأمر حتى لا يثير الكرملين » .

ماذا كان وراء هذه الحملة إذذاك ؟ لقد انكشف للبعض من النظرة العابرة إلى العالم ، صورة غير سارة أو متوقعة عن قوة الاتحاد السوفيتي

وهيبته . وقد دلت العلاقات المادية والأدبية بين قوى الاشتراكية والرأسمالية على أن الميزان يميل إلى جانب الأولى .

لذلك عملت الدول الأجنبية على أن تجعل من المشاكل الهامة بين الاتحاد السوفيتي وإيران خلافا عظيما يؤثر في السلام والأمن الدوليين، حتى تجعل الاتحاد السوفيتي أول خارج على السياسة المتفق عليها في الشئون الدولية . وكان شمال إيران بلداً بعيداً لا يعرف عنه أكثر الناس - إن عرفوا - إلا الشيء القليل ، ومن هنا كان عصا صالحة لضرب السوفييت . أضف إلى ذلك أن الضرورة كانت تقضى بتحويل إهتمام الناس عن إعادة الطغيان في اليونان وأندونيسيا والإبقاء على الفالانج في أسبانيا .

ولا حاجة إلى القول بأن للمصالح البترولية كانت تسود القوى الدافعة على العموم، وخاصة فيما يتصل بشمال إيران . وقد جاهد الاتحاد السوفيتي مرة أخرى في فبراير سنة ١٩٤٦ للمفاوضة حول امتياز بترول كجزء من الاتفاق التام بين إيران وروسيا ، ولكن عرضه رفض كما حدث عام ١٩٤٤ ولم يكن السبب - في هذه المرة أيضاً - عدم الرضا عن الشروط المعروضة بل الضغط السياسي من داخل البلاد وخارجها ، وعلى ذلك لم يكن من الغريب أنه حين بدأت هيئة الأمم المتحدة تناقش المبادئ استمرت شركات البترول الأمريكية والبريطانية تناقش سياسة البترول .

وقد وضعوا خطة بارعه ، فحيثما وجدت موارد بترول غير مقسمة أقيم عليها نوع من السيطرة الدولية . على أنهم كانوا من الحذر بحيث لم يقولوا أن الموارد المحجوزة حالياً لا تعامل بهذه الطريقة فإن ذلك يؤثر - مثلاً - على أملاك شركة البترول الانجليزية الإيرانية في جنوب إيران .

وفيما يتصل بإيران لم تمسّ الخطة مصالح البترول في الجنوب ولكنها جعلت لهذه الشركات الأولوية في الشمال حين يكشف عن البترول في المستقبل ويستغل .

٤ - هل من تبدل أخيراً ؟

كان من نتيجة ضغط الرأي العام واللائمة المتزايدة التي تواجه إيران أن اضطرت الوزارة الجديدة التي يرأسها قوام السلطنة إلى اتخاذ خطوة تبشر بالخير في المستقبل السياسي والاقتصادي للبلاد؛ ففي ٤ أبريل سنة ١٩٤٦ سوّيت مسألة الجلاء التام لقوات الجيش الأحمر من شمال إيران بين ممثلي إيران والاتحاد السوفيتي ، وحلّ موضوع إمتيازات البترول حلاً يرضى الطرفين .

وقد قال الأمير فيروز وزير الخارجية إذ ذاك عن اتفاق البترول : « هذا الاتفاق قانوني ، وأنا أوافق على أن الحكومة الإيرانية لا تستطيع منح إمتيازات بترولية ولكن هذا ليس إمتيازاً ، إنه يقضى بتأليف شركة بترول روسية إيرانية » (١)

وينص مشروع الاتفاق الذي كان ينبغي أن يصدق عليه المجلس في مدة لا تزيد عن أربعة عشر شهراً بعد ٤ أبريل سنة ١٩٤٦ ، على تأليف شركة بترول روسية إيرانية بالتضامن لا احتكار أجنبي في الأراضي الإيرانية ، وترمى إلى تقديم واستغلال موارد البترول في شمال إيران . وفي خلال الخمسة والعشرين عاماً للشركة تكون النسبة المئوية لأسهم

(١) التيسر ٦ أبريل سنة ١٩٤٦

الحكومتين الإيرانية والسوفيتية ٤٩ ، ٥١ ، على التناظر ثم ٥٠٪ لكل منهما بعد هذه المدة . وأخذت الحكومة السوفيتية على عاتقها تقديم الأجهزة الفنية والعمال المهرة والقيام بالتدريب ، ولا تقدم إيران إلا الأراضي التي بها البترول ، وتقسّم الأرباح بنسبة الأسهم ، وبعد خمسين عاماً تستطيع الحكومة الإيرانية أن تشتري أسهم الاتحاد السوفيتي أو تمدد اجازة الشركة ، وفي خلال الفترة التي تقوم فيها الشركة بالعمل تتحمل قوات الأمن الإيرانية وحدها مسؤولية حماية الأراضي الواقعة في منطقة الامتياز ، وهذه ظاهرة جديدة في تاريخ امتيازات البترول في إيران !

كان إبرام مثل هذا الاتفاق يعني تقدم صناعة إيران وإقتصادها في نطاق يحترم سيادتها وإستقلالها إحتراماً تاماً ، على أنه رغم هذه المنافع الكبيرة التي تصيب إيران وهي على شفا الأفلاس ، كانت هناك قوى ترمى إلى قتل الاتفاق قبل أن يولد . وكان من أهم هذه القوى ، ولا زائد ، مستر جورج آان سفير الولايات المتحدة في إيران الذي كانت إشارته إلى « مقاومة طلب » روسيا لإنشاء شركة بترول إيرانية روسية نوعاً من التوجيه لرئيس الوزارة . وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ رفض المجلس الإيراني التصديق على الاتفاق .

وأعقب التصريح بأنه لن تمنح امتيازات بترولية لمصالح أجنبية - ولم تذكر كلمة عن الإمتيازات الموجودة حالياً في إيران - إعلان تأليف مؤسسة

إيرانية ترمى إلى إستغلال بترول الشمال ، ولم يتعرض أحد بالنفى قط إلى مساهمة رأس المال الأمريكى مساهمة هائلة من وراء الستار . كان ذلك معروفاً حتى إنه حين جاءت التقارير بأن المؤسسة الجديدة ستجعل مركزها حول « قم » لم يكن فى ذلك أدنى غرابة . ويستطيع تلاميذ المدارس أن يربطوا بين إنشاء قاعدة لقاذفات القنابل الأمريكية الثقيلة البعيدة المدى فى « قم » (وقد قام الإتحاد السوفيتى مذكرة احتجاج على ذلك) وبين الخطط المستقبلية للمؤسسة الجديدة .

میں ملا دال عسراق

١ - البترول والإستراتيجية

كان ميلاد مملكة العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى نتيجة لاعتبارات تتصل بالإستراتيجية الإمبراطورية وأمل الحصول على موارد غنية للبترول؛ وليس معنى ذلك أن الحركة الوطنية العربية لم يكن لها دخل في إنشائها، بل على العكس أدت الثورة الجارحة ضد الحكم التركي التي أشعل أوارها الوعود السخية التي بذلها الكولونيل لورانس، إلى وضع أساس تحويل بلاد ما بين النهرين بالأمس إلى عراق اليوم. ومع ذلك فإن حدود البلاد الحالية وتكوينها يرجع وجودهما أولاً إلى سياسة بريطانيا العظمى الخارجية والسياسة البترولية لشركة البترول الانجليزية الإيرانية.

بدئت سياسة الحكومة البريطانية عن مستقبل العراق - كما حدث في فلسطين - باتفاقيين متناقضين. ففي عام واحد - ١٩١٦ - جرت المفاوضات مع الشريف حسين شريف مكة، ومع وزير فرنسا المقوض جورج بيكو فيما يتصل بوضع العراق بعد الحرب. وعهد الشريف باستقلال بلاد العرب دون شرط باستثناء عدن والشريط الساحلي غرب خط يمتد من حلب إلى دمشق. واشترك الوزير الفرنسي في معاهدة سرية نصت أحد بنودها على إخضاع سوريا الحديثة لفرنسا والعراق للإدارة البريطانية. ولما كانت معاهدة «سايكس - بيكو» تعطي فرنسا الحق في ضم شمال ما بين النهرين إلى سوريا الفرنسية فقد تردد القول بأن سير إدوارد جراهي وافق على ضم مقاطعة البترول في الموصل وهو غائب الذهن. ولم تكن

ولاية الموصل تحوى مواطن قيمة من البترول فحسب بل إن حماية بريطانيا على ما بين النهرين كانت تفقد غرضها الإستراتيجى إذا لم يمتد سلطانها إلى المنطقة التى تصل سلسلة جبال راوندوز فى الشمال . وبدلاً من أن يكون هناك حاجز قوى بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقى وإيران وما وراءها ، تركت المعاهدة طريق إتصال حيوى بينهما فى يد دولة كبرى أخرى .

وليس أبعد عن الحقيقة من الإعتقاد بأن وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك نسى المسئوليات الإمبراطورية ، فإن علاقات بريطانيا الرسمية مع فرنسا تشبه الأرجوحة فى إرتفاعها وإنخفاضها ؛ فكلما هبط الطرف الأوروبى وجب ألا تحرم فرنسا من إرضاء رغباتها وراء البحار ، ومن جهة أخرى إذا إرتفعت مقادير فرنسا فى أوروبا وجب وقف أطامعها الإستعمارية وإن كان ذلك على حساب مركزها فى القارة . وعلى ذلك فحين استطاع الجيش الفرنسى فى فبراير سنة ١٩١٦ أن يحول بصعوبة دون اختراق الألمان لخطوط الحلفاء فى فردان ، واحتاجت بريطانيا إلى معونة فرنسا بعد الحرب فى مؤتمر باريس الإقتصادى بعد ذلك بشهرين فقط ، لم يكن بد من تشجيع فرنسا حتى تستطيع أن تماسك ، ثم إن الأمر كان يقتضى تبديد خشية فرنسا من أن تكون بريطانيا تقتصد فى مجهودها فى الجبهة الغربية لتبنى لنفسها مركزاً منيعاً فى الشرق الأدنى . وأخيراً - وليس آخراً - فربما كان من المفيد وجود منطقة عازلة فرنسية فى طريق توسع روسيا المنتظر نحو بحيرة فان بأرمينيا وما وراءها . على أية حال ، كانت الضرورة تقضى فى ذلك الوقت بإرضاء فرنسا ، أما المستقبل فيدبر نفسه كما يحدث دائماً .

وفد دبر المستقبل نفسه فعلا ، وكان البترول مرة أخرى رائده ومشيده . ففي مطلع القرن العشرين أدرك حاكم الإمبراطورية العثمانية الطاغية عبد الحميد الثاني أن هناك مورداً جديداً للدخل . واستدل عبد الحميد من المعاملات الجارية بين شاه إيران ووليم فوكس دارسى وبين قيصر روسيا وألفرد نوبل ، ثم من حماسة الأميرال الأمريكى كولي تشستر ، أن وراء البترول ثروة ؛ ولذلك استولى من نظارة المناجم عام ١٩٠٤ على مسئولية منح حقوق البترول .

وفي مبدأ الأمر حصلت شركة سكة حديد الأناضول ، وهى مؤسسة ألمانية تعمل فى إنشاء سكة حديد بغداد ، على ترخيص عام ١٩٠٤ للقيام بأعمال البحث والتنقيب عن البترول فى ولايتى الموصل وبغداد . وكان پول روزباخ السيمى السمعة الدقيق الملاحظة وصاحب كتاب «سكة حديد بغداد» الذى ينصح بالخوف من انجلترا ، قد تحدث حديثاً وافياً عن مواطن البترول فى ما بين النهرين عقب زيارته عام ١٩٠٢ ، ولكن قبل أن تبدأ شركة سكة حديد الأناضول أعمال التنقيب كان السلطان قد قرّر بدم المفاوضات مع شركة *First Exploration* وهى تابعة لشركة البترول الانجليزية الإيرانية .

كان ذلك عام ١٩٠٨ ، ولكن قبل أن تصل المحادثات إلى مرحلة حاسمة كان عبد الحميد قد اضطر إلى التنازل عن العرش عام ١٩٠٩ . ومال رجال تركيا الفتاة ، الذين استولوا على السلطة إلى الولايات المتحدة ، وعرضوا على الأميرال تشستر مرة أخرى الامتياز المسكون من عدد من شرائط عرض الواحد منها ٢٧ ميلا شرق أنقرة . وقد أبرم الاتفاق

ووقع عليه ولكن التصديق عليه أجل بسبب الحرب التركية الإيطالية عام ١٩١١ . وفي عام ١٩١٢ اهتمت الدوائر المالية البريطانية أخيراً بالتقرير المغرى الذى قدمه دارسى من حقول البترول فى الموصل وبغداد قبل ذلك بأعوام .

وقد حرص سير أرنست كاسل على التقريب بين بريطانيا وألمانيا فنجح فى الربط بين البنك الألمانى ومجموعة شل ، وفى عام ١٩١٢ ولدت شركة البترول التركية ودخل فيها البنك الوطنى التركى شريكاً ثالثاً . وبعد التوقيع على بروتوكول الحدود التركية الإيرانية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ الذى يعطى تركيا أراضى تدخل فى نطاق حقوق إمتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، تدخلت الحكومة البريطانية فاستولت على نصيب البنك الوطنى التركى الذى يبلغ ٥٠ ٪ من الأسهم ، تاركة ٢٥ ٪ منها لكل من البنك الألمانى وشركة شل . وغلب الضغط البريطانى الألمانى المشترك قوة شركة سكة حديد الأناضول الضئيلة ، ففرض الإعتراف بشركة البترول التركية . وحين أطلقت الرصاصات المشؤومة فى سراجيفر يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩١٤ تسلمت شركة البترول التركية التى تمثل رأس المال البريطانى الألمانى من سعيد حليم وزير المالية التركية رسمياً رخصة البحث عن البترول فى ولايات الموصل وبغداد والبصرة .

وفى نهاية الحرب كانت قيمة بترول منطقة الموصل الاستراتيجية والتجارية قد تحددت . فإذا كانت مسجد سليمان قد أصبحت هامة كمورد تموين للأسطول فى مياه الهند ، فإن الموصل تعد بأن تصبح مركز تموين لإمداد الأسطول فى البحر الأبيض المتوسط بالقود . وصار التناسب بين القوى الآن فى الشرق الأوسط يتيح - فيما يبدو - تأييد المصالح

البريطانية دون كبير اهتمام بمشاعر فرنسا الرقيقة . وغلبت أهمية ما بين النهرين من حيث هي جسر إلى إيران والهند وقاعدة إمداد بالوقود للسفن البريطانية في البحر الأبيض المتوسط ، كل المشروعات السابقة . وذلك يفسر تقلب السياسة البريطانية وتبديلها حرج الوعد المزدوج إلى منفعة واحدة .

كانت فرنسا التي أجهدت نفسها في أوروبا ، في وضع يائس في الشرق الأدنى . وكانت بريطانيا هي التي هزمت تركيا وكانت لها مجموعتان من الجيوش في مقابل ثلاث فرق من الفرسان لفرنسا في سوريا وما بين النهرين . وكانت القوات الإنجليزية والهندية تحتل الموصل ذاتها احتلالاً تاماً في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ إذ أسرع إلى الشمال بعد توقيع الهدنة في مدروس Mudros قبل ذلك بعشرة أيام . وباختصار كانت بريطانيا تملك كل شيء فعلاً على حين كانت فرنسا لا تملك شيئاً .

ولا حاجة بنا إلى الاعتقاد بأن اتحادات البترول البريطانية التي كانت تموج بممثليها هيئات البترول التنفيذية الحكومية ، كانت تعتق جداً فكرة التخلي عن ثمار النصر في الشرق الأوسط لفرنسا . ويؤيد هذا قول المراقبين المطلعين كوك ووافنورت :

« في خلال حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ كانت بريطانيا العظمى تنفق أموالاً طائلة على إنشاءات دائمة أبعد مما تقضى به الضرورات الحربية . وكان سير أرنولد ولسن قبل أن يبعثر أموال شركة البترول الانجليزية الإيرانية من قصره بالمحمرة ، ينفق عن سعة من الأموال البريطانية حين

كان حاكماً مديناً للعراق . ولم يكن القطن أو الزراعة وما إلى ذلك دافعاً إلى الاتفاق على هذا النطاق الواسع ، بل لقد دلّ التاريخ على أن الاحتلال البريطاني للبلاد (وهو ضمان للحماية البريطانية) يجعل أعمال البترول أكثر أمناً واستقراراً ، والحقيقة هي أن احتلال البصرة كان - من جهة - أمراً جوهرياً لحماية حقول البترول والأنايب الخاصة بشركة البترول الانجليزية الإيرانية ، وأن احتلال بغداد وربما شمال إيران كان - من جهة أخرى - ضرورياً هو الآخر لحماية الجزء الذي يدخل من امتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية (دارسى) في المملكة العراقية عند مودالى . ونظرة إلى الخريطة تقنع أى إنسان سواء أ كان من رجال البترول أم لم يكن ، بأن الحكومة البريطانية - بصرف النظر عن التزاماتها السياسية - لابد أنها قد وجدت نفسها مرتبطة بالعراق بواسطة امتيازات الشركات المنتجة للبترول التى تسيطر الحكومة البريطانية عليها . ،

٢ — اتفاقية بترول سان ريمو

والولايات المتحدة

فى ديسمبر سنة ١٩١٨ طلبت فرنسا التعجيل بانسحاب القوات البريطانية من سوريا طبقاً لاتفاقية سايكس - بيكو . وكان ذلك يعنى إخلاء الموصل لصالح فرنسا . وقد أبطأ لويد جورج فى ذلك ما استطاع ليتيح الفرصة للورد يونج وزير البترول أيام الحرب حتى يتمكن من مقاومة صناعة البترول الفرنسية . وفى ٧ مارس سنة ١٩١٩ حصل على اتفاق سرى من هنرى برنجر عضو مجلس الشيوخ والمندوب الأمين

لصناعة البترول الفرنسية ، ظهر رسمياً بعد عام في سان ريمو . وقد أيد
كليمنصو نفسه قبول فرنسا للإتفاق بعد ستة أشهر . وانقادت فرنسا
للبترول البريطاني ، وأخذت رموس الأموال البريطانية تنساب من
السيتي إلى شركات البترول الفرنسية وأيدت شركة البترول الانجليزية
الإيرانية مركزها في فرنسا بفضل مجهودات سير بازيل زهاروف .

وكانت غلبة بريطانيا وخضوع فرنسا نتيجة أخرى للعلاقات
البريطانية الفرنسية التي تشبه ارتفاع الأرجوحة وانخفاضها . فكانت
فرنسا التي تتركز سياستها الخارجية على ألمانيا تحتاج إلى معونة لويد
جورج ضد الولايات المتحدة لاحتلال الراين ومنطقة السار . ومن جهة
أخرى كانت بريطانيا قد حققت هدفها الرئيسي في أوروبا بعد هزيمة
الأسطول الألماني وتحطيمه وإعادة غزو مدخل الشلد ، وتركز اهتمامها
في الدفاع عن مصالحها الشرقية وتنميتها . وكان الوضع يقتضي الاعتماد
المبادل بين بريطانيا وفرنسا لتستخلصا أراضى انتدابهما من رئيس
الولايات المتحدة الذي لم يكن راغباً في ذلك .

وكان الشرق الأوسط - بالطبع - منطقة المساومة . فما دام كليمنصو
يرفض التفاهم فإن لويد جورج يتصلب في أوروبا ويبدل معونته في الخفاء
لمطالب الأمير فيصل في سوريا . ومن هذا الشد والجذب خرجت
اتفاقية سان ريمو ، فتنازلت فرنسا عن حقوقها . الإقليمية في ولاية
الموصل في نظير حصة في عمليات البترول المستقبلية ، وسحبت بريطانيا
تأييدها للأمير فيصل . ولم تعترف فرنسا بفقدائها للمقاطعة فحسب
بل سلمت أيضاً بمطالب شركة البترول التركية في مواطن بترول
الموصل أيضاً .

وتنص اتفاقية سان ريمو في أبريل سنة ١٩٢٠ على أن لفرنسا الحق في الحصول على ٢٦٪ من كل ناتج صاف بسعر السوق . وفي حالة قيام شركة خاصة باستغلال البترول تحصل فرنسا على ٢٥٪ من رأس مال الشركة . ومع ذلك فقد كان مفهوماً طبقاً للبند السابع أن تكون هذه الشركة خاضعة للسيطرة البريطانية دائماً . وفي مقابل ذلك تقدم فرنسا التسهيلات التامة لإنشاء خط أنابيب يمر خلال الأراضي التي تخضع لها . « وسوف يسمح للحكومات الوطنية أو الشركات الوطنية - إذا شامت - أن تشترك بنصيب لا يزيد عن ٢٠٪ من رأس مال الشركة المذكورة » . وجدير بالملاحظة أن شركات البترول اقتطعت الأراضي على نحو يطابق توزيع الانتدابات فيما بعد . وإن المرء ليتساءل أيضاً ماذا كان يكون رد الفعل في بريطانيا لو أن شركة أجنبية أرادت أن تطبق القول بأن الشركات « الوطنية » قد تشترك بنصيب لا يزيد عن ٢٠٪ .

وقد شاعت روح التذمر في نواحي العراق على أثر إذاعة أنباء اتفاقية البترول ، وإعلان الانتداب عليه دون موافقة السكان ، وكانت هذه القرارات خيانة كبرى بعد الوعود الكثيرة التي كان آخرها تأكيد نوفمبر سنة ١٩١٨ بأن الشعوب التي طال عليها استبداد الحكم التركي ينبغي أن تسترد حريتها كاملة لا رجعة فيها . وبرغم وجود ٦٠.٠٠٠ جندي من القوات الانجليزية والهندية لم يكن من المستطاع تهدئة الثورة . وفي أكتوبر سنة ١٩٢٠ وصل سير پرسی كوكس إلى بغداد، وأخذ في تكوين نظام مؤقت من ك... الشخصيات العربية وإلى جانب كل منهم مستشار بريطاني

ولكن سياسة الترقيع لم تكن تصلح لإدارة امبراطورية ، وكان

ونستون تشرشل الذى تولى وزارة المستعمرات فى ذلك الحين ، أعلم الناس بهذا ، فلم تكن الحاجة تدعو وحسب إلى تهدينه عراق وتوجيه نشاطه إلى صداقة بريطانيا ، بل كان الأمر يقتضى أيضاً إعادة النظر فى السياسة الامبراطورية جملة وتفصيلا على ضوء الحركة الوطنية العربية . وكانت المسألة - كما هو اليوم - مسألة تدابير استراتيجية . فمن المنتظر أن يخرج الوضع فى مصر من يد بريطانيا فى أى وقت ، وحينئذ يكون العراق وشرق الأردن وفلسطين القلعة التى تحل محل مصر إلى جوار قناة السويس .

وفى مارس سنة ١٩٢١ عقد تشرشل فى القاهرة مؤتمرا حضره كل حاكم بريطانى وكل قائد عام فى الشرق الأوسط ، وكانت أهم نتائج المؤتمر دعوة الأمير فيصل ابن الملك حسين ملك الحجاز من لندن وتنصيبه ملكا على عرش العراق . ولكن قبل أن يُستطاع ذلك كان الأمر يقتضى تنحية الزعماء أمثال طالب باشا النقيب وزير الداخلية فى الحكومة المؤقتة من الطريق ، فقبض عليه بناء على طلب سير پرسى كوكس فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ وأرسل إلى سيلان . وحلّ المستشارون الانجليز فى كل مكان محل الرجال المحليين ، وأنشئت الأحزاب والصحف ومولت بمعاونة الإدارة البريطانية لتهيئه قبول الشعب لفیصل . وقد انتقدت عصبة الأمم انتخاب فیصل ، وذكرت جرتروود بل سكرتيرة سير پرس فى خطاب لها بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٢١ أنها لن تشترك مرة أخرى فى تنصيب ملك لأن ذلك يستدعى مشقة كبيرة .

على أن هناك فصلا ثانيا من تقرير عصبة الأمم عن العراق يستحق أن ننقل عنه ، وهو يروى كيف أن العرض البريطانى على

فإصل لم يحدث إلا بعد أن قبل أن تتحمل بريطانيا مسؤولية العراق أمام العصبة ووافق على توقيع معاهدة رسمية بهذا المعنى عندما يُنصب ملكاً . وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢١ أعلن الأمير فيصل ملكاً على العراق وفقاً لخطة تشرشل في أن تقوم بالعراق حكومة عربية قوية ذات نفوذ تكون دائماً صديقة لبريطانيا .

٣ - العراق بين الحربين

استوجبت أسباب داخلية وخارجية العمل على استقرار الأحوال في العراق . فقد رفضت تركيا الاعتراف بفقدان منطقة البترول في الموصل وأيدتها فرنسا حين رأت أن بريطانيا والنوالات المتحدة تسيران إلى الاتفاق في الشرق الأدنى على حسابها . والواقع أنه بعد شهرين من تنصيب الأمير فيصل على عرش العراق وقع فرانكلين بويون ممثل فرنسا معاهدة مع مصطفى كمال تعترف بتبعية الموصل لتركيا .

وجاءت مقاومة مطالب تركيا على يد الملك قسطنطين ملك اليونان الذي حارب تركيا بأموال وذخائر بريطانية على حين أخذت فرنسا جانب تركيا . وبرغم أن الملك قسطنطين قد هزم هزيمة ساحقة في سقاريا ، فإن بوانكاريه كان أحوج ما يكون إلى معونة بريطانيا ؛ وكانت تركيا أيضاً كما يقول هنري دي جوفنيل المندوب السامي الفرنسي في سوريا آنذاك مضطرة إلى الخضوع لأن « بريطانيا منحت سيليسيا (وهي أرض تركية) طوعاً لا إكراهاً . . . وعجل الخوف من نزول قوات إيطالية في سيليسيا بإجراء تسوية بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية » .

على أن الهجوم الذى شنته شركات البترول الأمريكية كان أهم من ذلك كله ، فقبل إذاعة إتفاقية بترول سان ريمو كان الرئيس ولسن قد أرسل احتجاجاً ، ولوح جون ديفيز سفير الولايات المتحدة فى بلاط سان جيمس بأن بريطانيا تحاول فى هدوء أن تحتكر البترول فيما بين النهرين كجزء من سياستها البترولية العامة . وطالبت الولايات المتحدة بأن تشترك على أساس المساواة بناء على مبدأ « الباب المفتوح » . وقد استمر الخلاف الدبلوماسى ثمانية عشر شهراً ، ثم انتهى باتفاق البترول الذى عقده سير جون كادمان مع شركة ستاندر ، وانتهت به أيضاً المراسلات العنيفة بين وزارة الخارجية الأمريكية ولورد كيرزون . واضطرت بريطانيا إلى الترحيب بدخول شركة ستاندر فى بترول الموصل وغيرها من المناطق ، وذلك لأنها كانت قبل كل شئ بحاجة إلى معونة أمريكا فى مؤتمر نزع السلاح البحرى الذى كان منعقداً إذ ذاك .

أما فيما يتصل بالعراق فقد كان لاتفاق البترول الإنجليزى الأمريكى ثلاث نتائج حاسمة :

أولاً : اضطرت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية إلى أن تبيع نصف أسهمها (أى ٢٥ ٪ من جملة الأسهم) فى شركة البترول التركية إلى اتحاد الشرق الأدنى *Near East Corporation* وهو يمثل شركات بترول «بان أمريكان» وستاندر (نيويورك) ، وستاندر (نيوجرسى) ، وتكرير الاطلنطى والبترول والنقل ، واتحاد بترول الخليج ، وكان هذا أهم ما فى الصفقة .

ثانياً : سحبت الولايات المتحدة تأييدها المستور من الأميرال تشستر الذى كان يطالب بالاعتراف بامتيازه التركى القديم فى إقليم الموصل .

وبدلاً من ذلك أيد الرئيس هاردينج دبلوماسياً شركات البترول الأمريكية الكبرى التي كانت تريد الآن أن تتنازل تركيا عن أية مطالب لها في ولاية الموصل .

وكان من النتائج الفرعية للرغبة في التفاهم مع تركيا أن كفت الولايات المتحدة فجأة عن دفاعها الحار عن الأرمن المشردين المطاردين . وقد وجه السيد فاهان كارديشالين محامى وفد الجمهورية الأرمنية إتهامات خطيرة إلى حكومة الولايات المتحدة ولكنها تجاهلتها ولم ترد عليها . وقد كتب إلى السناتور بواراه يقول :

« عزيزى السناتور

أنا أتهم وزيرين فى حكومة الولايات المتحدة بأنهما ساوما على قضية الأرمن فى مؤتمر لوزان وتآمرا على طرد حوالى مليون أرمنى من أرض أجدادهم فى نظير نصيب من بترول الموصل ، وأنهما يضعان الخطط الآن للاستيلاء على مواطن البترول التى تقع فى وطن أولئك الضحايا المهجورين »
ثالثاً : اشتركت الولايات المتحدة مع بريطانيا فى كفاحها لمنع نصف المليون الكردى الذين يقطنون منطقة الموصل من أن يخضعوا للحكم التركى أو يصبحوا أمة مستقلة . ولم تكن عداوة الأكراد للحكومة العراقية الجديدة أمراً غير مرغوب فيه من جانب بريطانيا ، فقد كانت تذكر الملك فيصل وأصدقاءه بأن سلاح الطيران البريطانى لا غناء عنه فى إخضاع القبائل الجبلية ، وأن بريطانيا قد تميل إلى استقلال الأكراد إذا أبرم العراق أمراً قبل استشارة الحكومة البريطانية وموافقتها . وبرغم أن السياسة الإمبراطورية ما كانت لتفكر جدياً فى منح الحكم الذاتى التام

لشعب يقطن نقطة حيوية كالموصل ، إلا أن الأمر كان يستلزم تدبير حكومة العراق المركزية . ومن جهة أخرى كانت ثورات الأكراد المتكررة في سبيل الاستقلال أمراً معلقاً وكان إخمادها واجباً ، وقد عبر هارولد نيكولسن عن الوضع تعبيراً مصقولاً فقال : « لقد عاد الأكراد الذين رفضوا أن يبدووا أى رغبة في التعصب لجنسهم حين أردنا منهم ذلك فتنهوا » إلى النقاط الأربع عشرة عام ١٩٢٢ ، وتلك لحظة متأخرة جداً .

وهكذا كانت الإشارة إلى نقاط ولسن الأربع عشرة غير ذات موضوع حين صدق على المعاهدة الإنجليزية العراقية التي عقدت عام ١٩٢٢ . وأصبحت الولايات المتحدة شريكاً آخرس في الانتهاك الفاضح لاستقلال العراق الموعود ، ولعلها كانت مغتيبة بأن بريطانيا - لاهى نفسها - هي التي تهدر الكلمات الزائفة عن العدالة وغيرها من العبارات الطنانة التي كثر استخدامها في المؤتمرات الدولية في سان ريمو وجنوا ولوزان . وباختصار اضطرت الحكومة البريطانية العراق إلى أن يعترف لبريطانيا بالانتداب وبأن « ترشده » - ويألفها من كلمة موالية ! - في السياسة الخارجية والمالية ووضع الدستور . وكان من شروط الانتداب البريطاني حماية العراق بواسطة القواعد الحرية والمطارات وأن يكون تقدير عدد القوات المسلحة العراقية وطبيعتها أمراً يسوى بالاتفاق المتبادل ، كما أن العراق لا يعين أى موظف أجنبي إلا بعد التفاهم مع بريطانيا . تلك كانت الشروط التي تحط بالطبع من قدر أية حكومة مستقلة . ولذلك لم يكن من المستغرب أنه لم يوافق على المعاهدة العراقية

الانجليزية في مارس سنة ١٩٢٤ إلا ٣٧ نائباً من مائة نائب تغيب منهم ٣١ نائباً .

وبعد أن سويت الأمور على هذا النحو حصلت شركات البترول البريطانية والأمريكية والهولندية والفرنسية على اعتراف البرلمان العراقي بمطالب شركة البترول التركية . ونالت الشركة امتيازاً مدته خمسة وسبعون عاماً للبحث عن البترول واستغلاله في جميع أنحاء العراق باستثناء حقول بترول نفط خان في شمال شرق بغداد التي تملكها شركة نفط خانتين والمنطقة الجنوبية . واشتمل الترخيص على شرط يقضى بأنه في خلال مدة معينة تختار أربعة وعشرون قطعة مربعة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة من مجموع ٩٠.٠٠٠ ميل مربع وتمنح الأراضي الباقية بعد ذلك لمن يقدم أكبر عطاء .

وفي ٥ يونية عام ١٩٢٦ جاء دور تركيا في الخضوع للضغط المشترك من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فقبل مصطفى كمال «خط بروكس» الذي يجعل مقاطعة الموصل من نصيب مملكة العراق . وكانت لجنة من عصبة الأمم قد ذكرت بوضوح في عام ١٩٢٤ أن بريطانيا تعتبر الموصل من ممتلكاتها . وفي مقابل ذلك تحصل تركيا على ١٠٪ من الأرباح المستقبلية لشركة البترول التركية في الخمسة والعشرين عاماً التالية ثم بدلت التسوية بعد ذلك فأصبحت تقتضى بأن تدفع الحكومة العراقية مبلغ ٥٠٠٠.٠٠٠ جنيه فحسب .

وقد وقعت كل هذه الخلافات التي كانت حرباً صريحة غالباً ملحة دائماً بين المصالح المختلفة قبل أن ينتج برميل واحد من البترول تجارياً . ولكن الآن وقد سويت الخلافات السياسية والاقتصادية نوعاً من

التسوية ، بدأت شركة البترول التركية التي كانت قد اختارت في نفس الوقت عشر قطع للإختبار ؛ تعمل بجد . وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ انبثقت أول بئر كبيرة للبترول في بابا كركر ، وفي العام التالي أعيد تقسيم الأنصبة في شركة البترول التركية بعد مساومات شديدة . فاتفقت شركات البترول الانجليزية الإيرانية والهولندية الملكية وشل وتقدم الشرق الأدنى (١) والفرنسية (والأخيرة تمثل المصالح الفرنسية والبلجيكية) على أن يكون لكل منها ٢٣.٧٥ ٪ من الأسهم في شركة البترول التركية . وحصل كاؤست چوبنكيان الأرمني على ٥ ٪ في مقابل خدماته التي ساعدت فعلا على إدخال الموصل في منطقة المؤامرة الانجليزية الأمريكية .

وبحلول عام ١٩٢٨ كانت عمليات التنقيب تغطي ٧٢ ميلا مربعا تقريبا من مجموع منطقة الإمتياز التي تبلغ ١٩٢ ميلا مربعا ، ولكن من الغريب إنه برغم كشف ثلاثة حقول كبيرة حول كركوك وقياره والحضر فإن الإنتاج التجاري لم يبدأ إلا بعد ذلك بخمسة أعوام . وقد وجه لورد كادمان نفسه الانتباه إلى أن الباب المفتوح على مصراعيه قد يقلل من قيمة الدعوة إلى الدخول . على أنه لم يعلن مع ذلك أن شركات البترول الانجليزية الأمريكية التي كانت تسيطر في الواقع على شركة نفط العراق لم يكن يعنىها بأية حال زيادة البترول المعروف في الأسواق العالمية ، وقد عمق كساد البترول بعد عام ١٩٢٩ هذا الاتجاه . والواقع أن شركة ستاندرد وشركة البترول الانجليزية الإيرانية قد أخذتا العراق

(١) Near East Development Co. وكانت هذه الشركة في ذلك الوقت

قد استولت عليها شركة ستاندرد (نيوجرسي) واتحاد بترول الخليج

Gulf Oil Corporation.

منذ البداية على أنه احتياطي قيم لا ينبغي أن يقع في أيدي أخرى ، وتجب السيطرة عليه إذا دعت الحاجة يوماً إلى إستغلاله . وكانت بريطانيا ترى في بترول الموصل — إلى جانب اعتبارات أخرى — تهديداً صالحاً في حالة ما إذا تغالى شاه إيران في طلباته ، فمن المستطاع دائماً على أية حال زيادة الإنتاج من بترول العراق في وقت السلم على حساب إيران وتقليل حصتها تبعاً لذلك .

وفي عام ١٩٣٠ اقتضى الأمر مزيداً من توضيح العلاقات بين المملكة العراقية والحكومة البريطانية . فقد ثقل وطء الانتداب المفروض على العراق فطالب بريطانيا بأن « تنصح » عصبة الأمم بانتهاء الانتداب تنفيذاً للوعود السابقة ، ووافقت بريطانيا وقبل العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ . وكما حدث في إيران أنشئت مصالح مشتركة ارتفعت إلى مستوى المحالفة الوثيقة بين الارستقراطية المحلية وشركة نفط العراق . ثم إن بريطانيا ضمنت استمرار نفوذها عن طريق معاهدة أخرى وقعت في يونيه عام ١٩٣٠ مدتها خمسة وعشرون عاماً .

وهذه المعاهدة التي تنظم العلاقات في الوقت الحاضر بين بريطانيا والعراق ، تحتفظ لبريطانيا بجوهر امتيازاتها في الوقت الذي تعترف فيه للمملكة العراقية بالسيادة ، فهي تنص على « المفاوضة الكاملة الصريحة » ، لكل ما يتصل بالشئون الخارجية ، وتجعل العراق حليفاً لبريطانيا في حالة الحرب ، وتضع السكك الحديدية والأنهار والموانئ والمطارات وغيرها من وسائل المواصلات تحت طلب بريطانيا ، وتعطي لبريطانيا الحق في اختيار محطات جوية قرب البصرة وغرب الفرات . وأهم من هذا كله الملحق التابع للمعاهدة الذي ينص فيما يتصل بهنيدى والموصل على أن

« جلالة ملك العراق سوف يؤجر لجلالة ملك بريطانيا مدة سريان المعاهدة ، المواقع المناسبة لراحة القوات البريطانية في تلك البقاع ، » .

وبعد قليل أدخل تعديل على العلاقات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق ، فقد أحس الطرفان لأسباب مختلفة أن الاتفاق الاصلى يجب تحسينه . فالشركة تريد العدول عن نظام القطع الذى يحد من قبضتها على مواطن البترول ، على حين كان ملك العراق يريد حصة مضمونة مع الانصراف المقصود عن استغلال الحقول .

وعلى ذلك عقدت إتفاقية جديدة عام ١٩٣١ تحدد امتياز الشركة بمقدار ٣٢,٠٠٠ ميل مربع شرق الدجلة على أن تدفع الشركة للعراق حصة لا تقل عن ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني .

ولم تكن فرنسا راضية ألبتة عن تأخير استغلال البترول ، فقد كان اشتراكها فى شركة بترول العراق استثمارها الوحيد الذى يستحق الذكر فى موارد البترول الخارجية . ثم إن بريطانيا لم تعد تهتم بمد خط الأنابيب المقترح عبر الأراضى التى تحتلها فرنسا . فقد أصبحت شرق الأردن وفلسطين جزءاً لا يتجزأ من كتلة الشرق الأوسط البريطانية ، وكان من الأسلم لها — وخاصة فى حالة الحرب — أن يمر ماقد تنتج من البترول فى المستقبل فى كركوك ، عبر بلاد تسيطر عليها بريطانيا على طول الطريق . على أية حال لم يكن من حسن السياسة أن تجعل لفرنسا قبضة على بترول العراق لسيطرتها على شريانه إلى البحر الأبيض . وأخيراً تم التفاهم عام ١٩٣٠ ، فبنى خط أنابيب مزدوج يجرى متوازياً إلى الحديثة على الفرات

ثم يتفرع منه فرع إلى طرابلس في سوريا ويتجه الآخر عبر شرق الأردن إلى حيفا بفلسطين .

° ° °

و حين أخذ الكساد الاقتصادي يخف ، وأخذت سجب الحرب تتجمع فوق القارات بدأت شركة بترول العراق الإنتاج على نطاق واسع .
ففي مدى عام ارتفع الناتج من ١١٥.٠٠٠ طن عام ١٩٣٣ إلى ٣.٧ مليون طن عام ١٩٣٤ . وأخذ خط الأنابيب الذي يبلغ طوله ٦٢٠ ميلا إلى حيفا والذي حدد لافتتاحه عام ١٩٣٥ يسحب البترول قبل الموعد بعام .
وحصل العراق لأول مرة منذ منح الامتياز على ٤ شلنات عن كل طن من البترول المنتج ، وبدأ عام ١٩٣٥ يحصل على زيادة قدرها ٦.٠٠٠ جنيه استرليني هي الزيادة المحددة إذا تعدى الإنتاج ٤ مليون طن في السنة .

وفي عام ١٩٣٦ أصابت شركة بترول أخرى أهمية موقوتة ، تلك

هي شركة بترول الموصل خليفة شركة *British Oil Development Co* التي تأسست عام ١٩٢٧ برأس مال ألماني إيطالي سويسري .
وكان نفوذ إيطاليا قد توغل في الشركة في خريف عام ١٩٣٥ بعد قليل من أزمة الحبشة ، وانسحب عدد من المديرين البريطانيين من مجلس الإدارة وحل محلهم إيطاليون ، والغرض من هذه الخطوة غير واضح فيما عدا كونه جزءاً من سياسة التهدة ، ومعاونة إيطاليا بذلك لا تجدى لأن إنتاج البترول ونقله يكاد يتعذر إلا بمساعدة خط الأنابيب إلى البحر الأبيض . ومن جهة أخرى ربما كان انعكاس الآية بعد ذلك « مكافأة » لشركات البترول البريطانية . ففي صيف ١٩٣٦

انسحب الممثلون الإيطاليون الستة وكذلك ممثل ألماني وحل محلهم ثلاثة مديرين يتصلون بشركة البترول العراقية . ومن ذلك الحين أصبح رأس مال شركة نفط الموصل بريطانياً خالصاً وكذلك الحال مع شركة نفط البصرة التي تأسست عام ١٩٣٨ .

واتفق فيما بين عامي ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ وقوع عدة انقلابات في العراق ، فتسلم ساسة من أعداء بريطانيا في الجيش والحكومة مقاليد الأمور ، وكانوا يعبرون عن سخط صادق إلى حد ما ، وكانوا من جهة أخرى يعملون على أرواء أطماعهم الشخصية بحض القبائل على الثورة وتملق الفاشية . وقد أخرج ذلك بريطانيا مرة أخرى لأنها لم تكن تريد أن تشجع - ولو ضمناً - الضغط الشعبي ضد الشيوخ وملاك الأراضي . وبعد أن لقي الملك غازي الأول مصرعه وهو يقود سيارته في أراضى القصر في أبريل سنة ١٩٣٩ ، أسلمت الفتن في البلاد مقاليد الحكم إلى وزارة معروفة بعداؤها لبريطانيا . وفي الوقت نفسه أشاع مصرع الملك غازي شائعات قبيحة تشبه تلك التي ذاعت عقب وفاة الملك فيصل الأول الغريسة في برن في سبتمبر سنة ١٩٣٣ التي زادها غموضاً أن مدير الفندق الذي كشف موت الملك مات هو أيضاً في نفس اليوم . وكان الوطنيون ذوو النفوذ في العراق يعتبرون الملكيين من أصدقاء بريطانيا ، وهناك مايدل على مؤامرة ضد الملك غازي عام ١٩٣٩ ، وضع خطتها أتباع بكر صدقي وحكمت سليمان المعادين لبريطانيا .

وفي خلال الحرب تجمعت في العراق العقبات ، فلم يقتصر الأمر على أن بريطانيا واجهت في الحكم رجالاً من أعدائها ، بل أخذت سياسة

التقييد التي اتبعتها شركة نفط الرافدين تؤتي ثمارها الفاسدة ، فإن خط
الانابيب المزدوج الذي يصل بين كركوك والبحر الأبيض قد بنى ليسحب
كمية من الناتج من بترول العراق تباع أربعة ملايين طن في السنة بتحديد
الكارتل . على أنه من الحق أن حكم فيشي في سوريا فرض إغلاق خط
الانابيب الذي يبلغ طوله ٣٥٠ ميلاً إلى طرابلس ، وأن دخول إيطاليا
الحرب كاد يوقف حمولة ناقلات البترول في البحر الأبيض . ومع ذلك
فكل هذه العراقيل كانت النتيجة المشتركة لنفس الأسباب : الاحتكار
والتهدة والتقييد .

ومن سوء الحظ أننا لا نستطيع أن نعرف المركز المالي لشركة نفط
الرافدين لأن نجاحها وفشلها يخفيا وراء ميزانيات شركات البترول التي
تتألف منها . يبلغ رأس مال المساهمين الآن (١) ١٤٥٠٠.٠٠٠ جنيه
استرليني ، كما بلغت مدفوعاتها حوالي عشرة ملايين من الجنيهات عن
حصة العراق من الإنتاج الذي بلغ أربعين مليون طن بين عامي ١٩٣٤ ،
١٩٤٥ . وأسعار بورصة الأوراق المالية نافضة الدلالة كذلك لأنه ليس
هناك أسهم متداولة باسم شركة نفط الرافدين . ومع ذلك فالمعروف على
العموم أن الأرباح من كركوك التي تحوي حوالي مليون طن من احتياطي
البترول تعد أعلى الأرباح .

ويمكن تكرير البترول المأخوذ من آبار لا تزيد عن خمسين بئراً
تكريراً محلياً في معامل تكرير حيفا التي كانت جملة قدرتها ٢ مليون طن
في بداية الحرب ؛ وهذه المعامل التي يشترك في ملكياتها شركة البترول
الإنجليزية الإيرانية والشركة الهولندية المالكية وشل قد وسعت أخيراً ،

وسوف تبني شركة ستاندرد (نيوجرس) وشركة سوكوني فاكوم وهما شريكتان في شركة نفط الرافدين ، معامل تكرير في طرابلس .

وقد تواترت الإشاعات أخيراً بأن شركات البترول الأمريكية استطاعت أن تشتري أسهماً جديدة فوق أسهمها من شركة نفط الرافدين وشركة البترول الانجليزية الإيرانية ، ولكن لم يستطع الحصول على ما يؤيد ذلك . ولا شك أن شركة ستاندرد لن يثار في وجهها اعتراض إذا استولت على الأسهم الفرنسية في شركة نفط الرافدين ، وتأيد أمريكا الصامت لموقف بريطانيا من فرنسا في الشرق الأوسط دليل على أية حال على أن شركات البترول الأمريكية تأمل في أن ترث فرنسا .

ومن الناحية السياسية تتجه الأحداث في طرق معروفة ، فالعراق يريد إعادة النظر من جديد في صداقته « الأبدية » مع بريطانيا ، ولا غرابة بالطبع في أن العراق يريد إنهاء ما يحد من استقلاله . ومن جهة أخرى أخذت الملابس القديمة تتكشف عن وضع جديد . أعنى مركز العراق في جامعة الدول العربية التي عاونت وزارة الخارجية البريطانية على انشائها ، وكانت تهدف بذلك إلى ابقاء السيطرة على الشرق الأوسط في أيدي بريطانيا الخيرة . وطبعاً أن وزارة

الخارجية البريطانية كانت ترمى عن طريق هذه المنظمة الجديدة ^(١) إلى ألا يحدث فى الشرق الأوسط إلا أقل ما يمكن من التغييرات الاقتصادية والسياسية مع مناورات مستترة فى الغالب ضد الاتحاد السوفيتى.

وهكذا كان البترول والامبراطورية مرة أخرى شريكين لا انفصالان — على أن ما يجعل للوصل دلالة خاصة هو أن حقلا لم ينتج حتى اليوم وبعد أعوام كثيرة من التأخير المقصود، أكثر من واحد بالمائة من مطالب العالم من البترول، كان موضوع هذه المنافسة الوحشية العنيفة. وهذا دليل جديد على مدى ما تذهب إليه الشركات وحكوماتها فى بحثها وراء البترول.

(١) هذا رأى المؤلف (فى سنة ١٩٤٩) فى الجامعة العربية . وربما كانت بريطانيا تقصد فعلا من وراء تشجيع فكرة إنشاء الجامعة العربية أن يتهبأ لها السيطرة من وراء سائر على مقاليد الأمور الاقتصادية والسياسية فى الشرق الأوسط . بيد أن المستقبل بدد آمالها ؛ فإن بقظة الوعي القومى فى مختلف البلاد العربية ، وتحقيق النهضة فى مصر على يد قادة ثورتها واتخاذهم خط سياسة الحياد الحر السكريم ، والتفاف أعضاء الجامعة العربية حول هذه السياسة القومية الرشيدة ، كل هذا جعل الجامعة العربية اليوم قوة دولية جبارة تقف متحدة فى وجه مطامع الاستعمار وتكشف حيله ودسائسه .

صَدْرُ الْعَرَبِ

١- البلاد السعودية تتجه إلى الصدارة

منذ أعوام قليلة هزت الصحافة والجمهور في الولايات المتحدة حملة بترولية جديدة من حملات التخويف ، فأعلن رسمياً - كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى - أن الاحتياطي الأمريكي من البترول يتناقص بدرجة كبيرة حتى أنه في مدى خمسة عشر عاماً سوف تضطر البلاد إلى إستيراد البترول بكميات كبيرة بل وسوف تواجه فعلاً نضوب آبارها . كانت هذه النذر الرسمية كما حدث في المرة الماضية أيضاً جزءاً من محاولة الانتفاع إلى أقصى حد بزيادة قوة الولايات المتحدة ومركزها في العالم . وحين انتهت الضجة كانت شركات البترول قد حققت غرضها ، فقد أعد الرأي العام الأمريكي لمساعدة شركات ستاندرد وبترول الخليج وبترول تكساس في حملتها على الشرق الأوسط وعلى البلاد السعودية بوجه خاص .

وكان معروفاً - بالطبع - منذ حين أن البلاد السعودية تحتوى على مواطن هائلة من البترول العالى الدرجة . وكان الملك ابن سعود يتلقى منحة سنوية من شركات البترول البريطانية في نظير إمتياز مطلق - أعنى بذلك ترك البترول في الأرض - ولم يلبث الملك - مع ذلك - أن وجد من الأنفع له الاعتماد على شركات البترول الأمريكية الغنية القوية . وفي عام ١٩٢٣ نالت الشركة المعروفة الآن بشركة البترول العربية الأمريكية وهي فرع من شركة ستاندرد كاليفورنيا وبترول تكساس ، إمتيازاً يشمل ١٦٠.٠٠٠ ميل مربع يعقد لمدة ستين عاماً . وأضيف إليها ٨٩.٠٠٠ ميل مربع أخرى بملحق للاتفاقية الأولى .

وبدأ الحقل الرئيسى في دمام العمل سنة ١٩٣٧ ، وبعد عام كان ناتجه

المسجل ... ٦٧.٠٠ طن . ولا شك أنه قد وجدت صعوبات في التكرير والنقل ، وقد فسر بها صغر الإنتاج قبل الحرب في هذا الحقل الذي يعتبر من أغنى حقول العالم مستقبلاً . ولكن كان من الأجدر الاعتراف بأن عدم التغلب على تلك العقبات كان يرجع إلى تدابير التضيق التي انقصت الإنتاج الأمريكي في الكويت والبحرين كما قيدته في البلاد السعودية . ففي سنوات ١٩٢٠ وما بعدها كان ثمن دخول الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إتفاقية «الخط الأحمر» الذي يحتم على شركات البترول الأمريكية ألا تعرض في السوق نصيبها من الإنتاج المحلي حيثما كانت الشركات البريطانية تبيع ، وعليها - قبل كل شيء - ألا تستغل أي موطن في الشرق الأوسط كله تقريباً إلا بعد موافقة الشركات البريطانية الفرنسية . وعلى أية حال فقد أعلن فرانك نوكس وزير البحرية الأمريكية عام ١٩٤٥ « أن هاتين الشركتين (شركة استاندر د كاليفورنيا وتكساس) فيما أظن لم تتمكنتا من العمل على نطاق واسع بل على أي نطاق ولكنهما دفعتا مقدماً للحكومة العربية مبالغ من حصتها المنتظرة التي تصل إلى عدة ملايين من الدولارات ،

على أنه في أثناء الحرب تحسنت قوة الولايات المتحدة النسبية على حساب بريطانيا ، وأصبحت اتفاقات الكارتل السابقة التي تتناسب مع مراكزهما النسبية عتيقة فصرف عنها النظر . وكانت الخطوة الأولى أن وزارة الخارجية الأمريكية أيدت عام ١٩٤١ منح قرض للملك ابن سعود . وفي ١١ فبراير سنة ١٩٤٤ ذكرت جريدة نيويورك تايمز أن « الولايات المتحدة وبريطانيا قد رتبنا تمويل الحكومة العربية . ولما كانت البلاد السعودية تقع في دائرة النفوذ البريطاني فإن تنفيذ ترتيبات التمويل

ستكون عن طريق قرض تقدمه الولايات المتحدة لبريطانيا على أن تدفع منه ٢٥ مليوناً من الدولارات للملك ابن سعود . ولكن التفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا لم يتم إلا بعد أن نجحت بريطانيا في سبق شركات البترول إلى اقراض البلاد السعودية .

والواقع أن الروابط المالية التي ظلت تربط بين ابن سعود وبريطانيا كانت تسبب همراً عاماً مستمراً لشركة ستاندرد وتكساس . وفي ربيع ١٩٤٣ ذهب مستر كولير عن شركة ستاندرد ومستر روجرز عن شركة تكساس إلى واشنطن للحصول على تأييد رسمي لشركة البترول العربية الأمريكية . وفي يونيو أنشأت الولايات المتحدة اتحاد احتياطي البترول *Petroleum Reserves Corporation* وغرضها الأساسي كما لخصه مستر آيكس مدير المجهود الحربي للبترول في خطاب ألقاه بشيكاغو يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، قال : « إذا عجز رأس المال الخاص والمجهود الخاص عن إيجاد مكانة قومية في هذا الحقل والاحتفاظ بها فإن مساعدة الحكومة واشترائها قد يكونان ضروريين . ومؤسسة احتياطي البترول موجودة لهذه الأغراض حينها وحيثما دعت الضرورة » .

وبعد شهرين كانت آمال مستر كولير ومستر روجرز قد أعلنت على أنها سياسة الحكومة . وقد كتب وزير الداخلية وهو مستر آيكس أيضاً تحت عنوان « ان بترولنا ينفد » : « إن رأس مال امبراطورية البترول يتحرك نحو الشرق الأوسط ، إلى الخليج الفارسي والبلاد المجاورة كالبلاد العربية السعودية والعراق وإيران والكويت والبحرين وربما أفغانستان أيضاً ، وهو يتحرك بسرعة . » ومضى يرسم خطوط « سياسة خارجية

للبنترول ، وذكر أن شركة استاندرد وتكساس بالذات تحتاجان إلى مثل هذه السياسة لتأييدهما في البلاد العربية السعودية .

وفي أول فبراير سنة ١٩٤٤ تقدمت بعثة الولايات المتحدة الفنية للبنترول بتقرير إلى رئيس الجمهورية ومديرى اتحاد احتياطي البنترول ، وجاء في أول تقرير : « إن مركز الثقل في الإنتاج العالمى للبنترول أخذ ينتقل من منطقة خليج المكسيك والبحر الكاريبي إلى الشرق الأوسط إلى منطقة الخليج الفارسي ، ويبدو أنه سيظل ينتقل حتى يستقر نهائياً في تلك المنطقة . »

كان ذلك هو التمهيد للقبلة التي انفجرت في المناقشة العامة بجلسة الكونغرس الأمريكى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٤ ، ففي ذلك اليوم دخلت الولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ في شركة تجارية مع الصناعة الأمريكية . فقد جمع اتحاد احتياطي البنترول وشركة البنترول العربية الأمريكية التي تعمل في المملكة السعودية العربية وشركة *Gulf Exploration* التي تعمل في إمارة الكويت ، قواتها ، لمعاونة هذه الشركات الأمريكية الخاصة في تقدم مصالحها البترولية في المناطق التي يشملها هذا الاتفاق .

وكان الاتفاق يشمل من الناحية الفنية إنشاء خط أنابيب طوله ألف ميل من منطقة الخليج الفارسي إلى البحر الأبيض وقدرت تكاليفه بما بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليون دولار .

وكان الأمر يعنى من الناحية التجارية أن شركات البنترول الأمريكية الكبرى قد أقدمت على مشروع هائل واحتاجت إلى معونة وزارة الخارجية الأمريكية الدبلوماسية على نحو ما تتمتع شركة البنترول الانجليزية

الإيرانية وغيرها من شركات البترول البريطانية بمساعدة الحكومة البريطانية. أما من الناحية السياسية فقد كان بداية فترة المصالح الأميركية المباشرة والتدخل الأميركي في الشرق الأوسط .

ولكن بناء ألف ميل من خط الأنابيب لا يحتاج إلى موافقة ابن سعود وحده بل إلى سماع بريطانيا، وهي صاحبة نفوذ كبير عند المملكة العربية السعودية ، وتسيطر - قبل كل شيء - على كل النهايات الصالحة والأقاليم الاستراتيجية التي توصل خط الأنابيب بالشاطئ .

وكان واضحاً منذ البداية أن الولايات المتحدة تسعى إلى تسوية كاملة وأن بريطانيا ليست في مركز يسمح لها بتجاهل المطالب الأميركية ، وهكذا حلت لحظة المساومة مرة أخرى ، فجرت في عامي ١٩٤٤، ١٩٤٥ مفاوضات في واشنطن بين لورد بيثربردك ومصالح البترول البريطانية من جهة ، وبين مستر آيكس ومصالح البترول الأميركية من جهة أخرى . وكانت الخاتمة الرسمية إتفاقية أخرى وقعت نهائياً في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وتشمل العبارات المعتادة عن السلام الدائم والصداقة والفرص المتكافئة بين الأمم جميعاً . وكانت جريدة نيويورك تايمز في ١١ فبراير سنة ١٩٤٤ قد لمحت إلى أساس الإتفاقية وغرضها فقالت : « تقضي الخطط الحالية بأن يكون تنمية صناعة البترول وأعمالها في إيران والعراق لبريطانيا وحدها . ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تقرض بريطانيا القروض التي تسهل هذه التطورات . »

وباختصار ففي مقابل خط الأنابيب وإلغاء اتفاق (الخط الأحمر) فإن شركات البترول الأميركية لا تتدخل في الأماكن التي استقرت

فيها شركات البترول البريطانية ، وستقوم بمساعدة بريطانيا من أجل استقرارها المالي . أياكون من قبيل التأمل المحض أن نقول إن اتفاقية البترول في واشنطن، واتفاقية الطيران المدني التي تلتها، كانتا مقدمة محتومة للقرض الأمريكي؟ على أية حال لقد نجح الضغط الأمريكي ولم يعترض ابن سعود - الذي تأثر أولاده الذين زاروا الولايات المتحدة بما تتمتع به من ثروة وقوة - على مرور خط الأنابيب في أراضيه ، وقد وقع لورد جورت على إتفاق لمدة خمسة وسبعين عاماً تمنح فلسطين بمقتضاه شركتي استاندرد وتكساس الحق في مدّ خط الأنابيب إلى حيفا على البحر الأبيض .

وقد حصلت شركات البترول البريطانية والسياسة البريطانية في الشرق الأوسط من اتفاقية واشنطن على نتيجتين في مصلحة بريطانيا، والواقع أنهما كانتا أساس تفاهم بريطانيا : الأولى : أن الولايات المتحدة أعطت لبريطانيا كل معاوماتها الدبلوماسية وضغطها السياسي في منطقة الشرق الأوسط كما يتضح من عرض قضية إيران على هيئة الأمم المتحدة ؛ فالشرق الأوسط أصبح منطقة بريطانية . الثانية : أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة اضطر إلى أن يعنى عناية تامة بمخاوف العرب، وعلى ذلك أخذت وزارة الخارجية الأميركية تسحب تدريجاً عطفها وتأييدها لقضية الصهيونية فإن الحصول على مخرج لبترول البلاد السعودية أصبح حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

وهكذا وجدت السياسة الامبراطورية البريطانية في البترول مادة طيبة للمساومة ، برغم أنه كان من الواضح أن مستر بيغن يريد اتحاه

السياسة الأميركية والبريطانية في الشرق الأوسط وخاصة في المسئولية السياسية والحربية المشتركة التامة . وسواء أقدم هذا العون أم لا ، فإن هناك حقيقة — لا ينبغي تجاهلها — وهي أنه حين يقوى نفوذ شركات البترول الأميركية ونفوذ الولايات المتحدة في هذه المنطقة قوة كافية ، فإنهما سوف تبدلان كل جهد لدفع بريطانيا إلى المؤخرة .

وقد أيد هذا الاتجاه اتفاقان عقدا أخيراً . الأول أعلن في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ويقضى بأن تباع شركة البترول الإنجليزية الإيرانية (كميات كبيرة) من البترول الخام لشركة ستاندرد نيو جرس وسوكوني فاكوم لمدة تتراوح بين عشر سنين وعشرين سنة . ويتصل إتمام الصفقة بما تؤدي إليه الأبحاث عن بناء خط أنابيب من الخليج الفارسي إلى البحر الأبيض ، ولهذا الغاية أنشأت الشركات الثلاث شركة جديدة وهي شركة الشرق الأوسط للأنابيب . *Middle East Pipelines Ltd.* لبناء خط الأنابيب هذا لتتفع به حقول البترول في إيران والكويت

والاتفاق الثاني الذي أذيعت نصوصه الكاملة يوم ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ قبل خطبة الرئيس ترومان عن العون الأمريكي لليونان وتركيا بساعات قليلة ، ينص على أن تقدم شركة استاندرد نيو جرس وشركة سوكوني فاكوم قرضاً مصرفياً *Bank Loan* قيمته ١٠٢ مليون دولار إلى شركة البترول العربية الأميركية ، يضاف إليها ١٢٥ مليون دولار أخرى تقدمها مجموعة من البنوك إلى شركة أنابيب عبر بلاد العرب *Trans Arabian Pipeline Co.* وهي فرع من شركة البترول العربية

العربية الأمريكية وتملكها شركات ستاندرد كاليفورنيا وتكساس واستاندرد نوجرسى وسوكونى فا كوم .

وكانت الشركة العربية الأمريكية حتى هذا الاتفاق ملكا للشركتين الأوليين ولكن شركتى استاندرد جرسى وسوكونى فا كوم حصلتا على نصيب فيها (يقال أن لجرسى حوالى ٣٠ ٪ وسوكونى فا كوم ١٠ ٪) . وسوف تبنى الشركة العربية الأمريكية خط أنابيب جديداً قطره ثلاثون بوصة من دمام إلى البحر الأبيض كما تنشئ ميناء عميقه فى دمام ، يضاف إلى ذلك وصلات خطوط الأنابيب من الحقول المختلفة . وسوف تبنى أيضاً معامل تكرير إضافية وسكة حديد قصيرة .

وما أن لاح فى الأفق تعديل المصالح على هذا النحو الجديد حتى تحركت جميع الشركات الأمريكية فى الشرق الأوسط . ففى مدى عامين ارتفع الإنتاج فى حقول البلاد السعودية الأربعة : دمام وأبقيق وأبوحضرية وقطيف من ٦٥٠,٠٠٠ طن عام ١٩٤٣ إلى ١,٠٦٣,٠٠٠ فى ١٩٤٤ ، ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن فى ١٩٤٥ . وقدر الإنتاج لعام ١٩٤٦ بمقدار ٧,٥٠٠,٠٠٠ طن وهو أكبر مما تنتجه بعض البلاد التى استقرت فيها صناعة البترول مثل رومانيا أو المكسيك . ولما كان احتياطى البلاد السعودية يبلغ ٧٠٠ مليون طن فإن الشركة العربية الأمريكية قد خرجت من الحرب بنصيب الأسد .

على أن معامل التكرير التابعة للشركة فى رأس تانوره Tanura على الخليج الفارسى ، لا تعالج إلا حوالى نصف إنتاج عام ١٩٤٦ ، أما النصف الثانى فينبغى أن يكرر فى مصنع آخر تملكه شركة البترول العربية

الأمريكية قرب جزيرة البحرين . وهذه الجزيرة تنتج حوالى مليون طن سنوياً ويقال أنها تحتوى على احتياطى يبلغ ٣٠٠ مليون طن . وامتياز البحرين تملكه أيضاً شركتا استاندرد كاليفورنيا وشركة تكساس .

٢ — البترول فى البحرين والكويت

كان إمتياز البحرين خاصاً فى الأصل بشركة بريطانية *Eastern and General Cyndicate* ، وكان ذلك طبيعياً لأن البحرين كانت محمية بريطانية وقد ملكت الشركة حقوق البترول من ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ دون أن تبذل مجهوداً ما لبدء العمليات . وحين تحول الإمتياز إلى شركة *Eastern Gulf Corporation* الأمريكية التى كانت متصلة إذ ذاك بشركة نفط الدافدين ، وجدت الشركة الأمريكية نفسها ممنوعة عن ممارسة حقها فى الامتياز فى البحرين بسبب اتفاقية (الخط الأحمر) وكانت النتيجة أن حلت شركة ستاندرد كاليفورنيا محلها فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وأُسست شركة بترول البحرين المسجلة فى كندا كمؤسسة بريطانية ، لاستغلال مواطن البترول فى البحرين .

ومع ذلك فقد أعترضت وزارة المستعمرات البريطانية التى توجه شئون البحرين الخارجية والتجارية والسياسية ، واحتاج الأمر إلى معاونة رسمية من وزارة الخارجية الأمريكية لتمكين شركة ستاندرد من ملكية بترول البحرين . وفى عام ١٩٣٣ إستخرج حوالى ٤,٠٠٠ طن من البترول ، و ٣٩,٠٠٠ فى العام التالى . وفى أكتوبر سنة ١٩٣٥ عقد مؤتمر مغلق

في نيويورك لتقرير مستقبل الإمتياز ، وقد حضره إلى جانب ستاندرد كاليفورنيا شركات البترول الإنجليزية الإيرانية واتحاد شل ونقل شل وستاندرد نيو جرسي . وكان تسويق البترول هو المشكلة التي دارت المناقشة حولها ولكنها لم تسفر عن اتفاق ؛ وأخيراً حصلت شركة تكساس منافسة ستاندرد الكبرى والتي تعد من أكبر شركات نقل البترول على ٥٠ ٪ من أسهم بترول البحرين في مقابل الاشتراك في عدد من شركات تكساس الفرعية لتجارة البترول في جنوب أفريقيا .

وكانت موارد بترول الكويت التي تعتبر أكبر موارد الشرق الأوسط ضخمة أخرى لقيود الكارتل . وكانت هي أيضاً تخضع لإنفاقية (الخط الأحمر) ولم يتناول الإنتاج التجاري إلا أخيراً هذا الاحتياطي الذي يبلغ ١,٢ مليون طن .

وأما دولة الكويت محمية قديمة لبريطانيا وتقوم العلاقات الحالية بينهما على أساس معاهدة وقعت عام ١٨٩٢ تضع هذه البلاد الصغيرة تحت الوصاية البريطانية . ونظرة إلى خريطة الشرق الأوسط تدل على أن موقع الكويت في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج الفارسي يجعلها مفرق طرق استراتيجي منقطع النظير .

ولم يضاف البترول أهمية جديدة لإمارة الكويت في تاريخ الصناعة والدبلوماسية إلا بعد عام ١٩٣١ . ففي نهاية نوفمبر من تلك السنة حثت شركة *Eastern Gulf Corporation* — التي قامت في البحرين بدور القوات الأمامية لرأس المال البترولي الأمريكي — وزارة الخارجية الأمريكية على فرض مبدأ (الباب المفتوح) على الحكومة البريطانية التي

كانت تمنع في ذلك . وبينما كانت المفاوضات تتعثر أوشكت الشركة الإنجليزية الإيرانية أن تبطل إمتياز الألفي ميل مربع لولا إصرار الولايات المتحدة الذي أدى إلى الاتفاق .

وكانت النتيجة أن أسست عام ١٩٣٤ شركة بترول الكويت برأس مال قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وتملكها بالتساوي شركة *Gulf Exploration* وهي فرع من *Gulf Oil Corporation* وشركة *D'arcy Exploration* وهي شركة فرعية تقوم بالاستطلاع للشركة الإنجليزية الإيرانية . وقد دخلت الكويت السوق الآن منتجة للبترو ل لأول مرة ولكن مدى ناتجها سوف لا تحدده إنتاجية حقولها بل الاتفاقات العامة بين صناعة البترول البريطانية والأمريكية^(١).

ويرجع مظهر أخيراً من تمسك شركات البترول الأمريكية بالشرق الأوسط إلى الأرباح المالية الكبيرة التي تنتج عن آباره كما يعود إلى خوف هذه الشركات من منافس يغمر السوق الأوروبية وغيرها ببترو ل الشرق الأوسط . وقد كانت أمريكا الشمالية والجنوبية ، حيث تسود شركات الولايات المتحدة ، تمدّ أوروبا بثلاثة أضعاف ما يمدّها به الشرق الأوسط . وبرغم أن إنتاج الشرق الأوسط يعادل ١٢ ٪ من جملة إنتاج نصف الكرة الغربي عام ١٩٣٨ إلا أنه حدّ حيوي من الربح لصناعة البترول الأمريكية .

ويعتمد المركز الاقتصادي لشركات البترول وخاصة البريطانية على

(١) ينص اتفاق عقد . وخرأ بين شركة شل وشركة *Gulf Exporatton* على أن تباع الأخيرة لشل كميات كبيرة متزايدة من البترول الخام الناتج من حقول الكويت لفترة من السنين . 3-6-1947 *Financial Times*.

التبعية السياسية لبلاد الشرق الأوسط . وإذا تخيلنا أن الصناعة الرئيسية في بريطانيا يملكها ويديرها رأس المال الأجنبي بالاتفاق مع الساسة الفاسدين من الطبقة العليا للسكان (الوطنيين) استطعنا أن نفهم القوة القاهرة لشركات البترول . فالدبلوماسية البريطانية في الشرق الأوسط تستند إلى فئة قليلة من العرب لا تعارض المصالح البترولية والامبراطورية لأنها ترجح منها بطريق مباشر أو غير مباشر . وما دامت الحكومات لا تنفصل عن هذه المصالح فإنها لن تكسب أصدقاء آخرين ولن تعمل على تقدم العالم العربي نحو الوطنية الكاملة .

وتنتج مواطن البترول في الشرق الأوسط الآن حوالي ٢٥ مليون طن في السنة ، وهذا يعادل جملة واردات أوروبا قبل الحرب . وتبلغ التقديرات الأخيرة للاحتياطي حوالي ٣ بليون طن وهذا القدر يجعل الشرق الأوسط أكبر مصادر البترول في المستقبل بما في ذلك الولايات المتحدة .

وتسيطر شركات البترول البريطانية والأمريكية سيطرة تامة على الإنتاج الحالي كله ، وقد زادت الشركات الأمريكية حصتها في بترول الشرق الأوسط من حوالي ١٥ ٪ قبل الحرب إلى أكثر من ٢٠ ٪ عام ١٩٤٥ ، ولا يدخل في ذلك ما يكون قد حدث بين عامي ١٩٣٩، ١٩٤٩ لمصلحة الولايات المتحدة في العراق مثلاً ، ولازدياد نفوذ حملة الأسهم الأمريكية في شركات البترول البريطانية . وفيما يتصل بالاحتياطي الثابت أو الظني فإن الشركات الأمريكية تملك حوالي ٤٢ ٪ منه في الشرق الأوسط . وتشمل الامتيازات والتراخيص الخاصة بشركات البترول البريطانية والأمريكية الشرق الأوسط جميعه من أقصاه إلى أقصاه وقد أبعد الاتحاد السوفيتي عنه إبعاداً مدبراً .

ایسٹروں و خط طے بحرب

إن طبيعة البترول والمشاكل المتصلة باستخراجه وما يحيط
بشئونه من دعاية قوية مستمرة، كثيراً ما تغرى باعتبار البحث عنه
واستغلاله في الشرق الأوسط غاية في ذاتها. وواضح أيضاً إعتبار
البترول مسألة إقتصادية وفنية، وكذلك الأمر بلا شك، وموضوعاً
للمنافسات الاقتصادية والسياسية - ولكن ليس من الواضح
أنه جزء لا يتجزأ من خطة سياسية إستراتيجية - خطة قواعد للاعتداء
والحرب.

ومن الأمور الدالة في السنوات الأخيرة، أن كان تقدم موارد
البترول في الشرق الأوسط موازياً لإنشاء شبكة من القواعد الجوية
والبحرية تمتد من جنوب بلاد العرب إلى شمال إيران وتركيا - وليس
من محض الصدفة، انه في حين تظنن مكاتب العلاقات العامة التابعة
لشركات البترول بما قام به رجالها من جهود لا تنكر من الناحيتين
الهندسية والفنية، فقد أحيطت المنشآت الحربية بستار من السرية أصبح
الآن جزءاً لا ينفصل من صورة الشرق الأوسط.

وقد قام الشرق الأوسط في المائة عام الماضية بدور متزايد الأهمية
في السياسة الخارجية للدول الكبرى - ولا تكون دراسة سياسة هذه
الدول في الشرق الأوسط كاملة أو ممكنة، الا إذا أضفنا إلى مسألة
الأسواق، ورخص المواد الأولية، مقتضيات المركز الاستراتيجي
للشرق الأوسط.

فقد كان للبلاد العربية في الماضي مركز فريد من الناحية الاستراتيجية - وأهميتها اليوم أكبر - فهي تسيطر على الشرق الأوسط وما يتبع ذلك ، وتسيطر على شرق البحر الأبيض ، وكان يدخل في هذا ، قبل ظهور الطيران البعيد المدى ، السيطرة على الطريق البحري القصير إلى الهند والشرق الأقصى . وهذا المركز الاستراتيجي يفسر إلى حد بعيد ، السياسة البريطانية والاستراتيجية البريطانية في البلاد العربية ، كما فسر الخطط التركية الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى .

وكان من نتيجة التغيرات السياسية - التي أعقبت الحربين العالميتين في أوروبا ، وتطور الكفاح الوطني في البلاد العربية - وظهور القوة الجوية على أنها عامل استراتيجي متزايد الأهمية ، أن أصبح للشرق الأوسط أهمية جديدة . فع احتفاظ البلاد العربية بمركزها عبر الطريق البحري القصير إلى الشرق الأقصى ذلك الطريق الذي لم يعد حيويًا للخطط البريطانية كما كان في الماضي ، فقد أصبحت لها قيمة جديدة مطردة الزيادة في الخطط البريطانية والأمريكية السياسية الاستراتيجية والاقتصادية أيضاً .

ومادام يتضح يوماً بعد يوم أن الإحتكاريين الأمريكيين يتجهون إلى الحرب والاعداد لها كوسيلة لحل المشاكل الكبرى القصيرة الأمد والطويلة الأمد - الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهه الرأسمالية الأمريكية ، فإن أهمية الدروس المكتسبة من الحرب العالمية الثانية تزيد .

وما دام يتضح يوماً بعد يوم أن الإعداد للحرب ضد الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الجديدة قد أصبح من أهم سمات سياسة الولايات المتحدة في الداخل والخارج ، فإن دراسة دور الشرق الأوسط في مثل هذه الحرب ، يصبح ذا دلالة متزايدة .

إن الخطط الانجليزية الفرنسية لضرب باكو بالقنابل في عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ والهجمات البرية التي قام بها الألمان ضد مصر ، واتفاقها مع ثورة رشيد عالي في العراق ، وصمود حكومة فيشي في سوريا ، والصلة المباشرة بين عمليات المحور الحربية في الصحراء الغربية ، ومحاولة أحداث إنقلاب فاشي في إيران ؛ كل هذه العوامل تشير إلى نتيجة لا مفر منها : لم يكن من المستطاع مهاجمة القوقاز السوفييتي رغم الاعتماد على تركيا ، بدون القواعد المناسبة في سوريا ولبنان ، وبدون اعتماد قوى على مصر وفلسطين والعراق .

وكذلك دلت حملة اليونان في عام ١٩٤١ ، ١٩٤٤ وحملتا إيطاليا وصقلية خلال الحرب العالمية الثانية ، على أن تحصن العدو في الداخل جعل العمليات في هذه البلاد تعتمد إلى حد كبير على الإمدادات المناسبة ، والغطاء الجوي من قواعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وكذلك تفسر حاجة الاستعمار البريطاني الأمريكي إلى الاحتفاظ

بالقواعد الحربية - وهى تتشابهك فى الشرق الأوسط مع البترول - بعض التناقض الظاهر فى السياسة الانجلو أمريكية .

أن هناك منافسات بين المصالح البريطانية والامريكية فى البترول وغيره فى الشرق الأوسط ، وهى تتخذ أحياناً شكلاً حاداً ، اقتصادياً كالغاء (جرسى - فاكوم) لا اتفاقية الخط الأحمر - وسياسياً كالتوتر المتكرر بين الهاشميين والسعوديين ، وبينهما عدااء قديم . فبريطانيا تؤيد الملك عبد الله ، وأمريكا تنصر ابن السعود ، وهذه المنافسات تفسر جانباً من الشلل الذى أصاب الجامعة العربية فى كثير من المسائل التى واجهتها . ومع ذلك فبالرغم من أن هذه المنافسات والمصادمات والتناقضات تبدو كبيرة ، فانها تتراجع أمام الحاجة الملحة التى تملى على المصالح الانجلو أمريكية - وأدواتها من الأمراء الرجعيين والصنائع - بأن تؤلف جبهة موحدة ضد الحركة الديمقراطية الوطنية للشعوب العربية .

ويرجع ما يوجه من ضغط شديد وإرهاب إلى الحركة الوطنية الديمقراطية العربية كما هى الحال فى بلاد أخرى ، إلى إعتبارات اقتصادية واستراتيجية وسياسية . فعلى حين أن إرتفاع مستوى المعيشة للشعوب العربية لا يحدث إلا على حساب ما يحصل عليه الاقطاعيون من أرباح وحصص ، فإن المطالبة بالاستقلال - وهى تتحد اليوم مع الكفاح فى سبيل رفع مستوى المعيشة تهدد تهديداً مباشراً القواعد الحربية التى يعدها الاستعمار الانجلو أمريكى .

ونمو الروح الكفاحية بين القوى الشعبية فى البلاد العربية - فى الوقت الذى تشتد فيه حدة الأزمة التى تواجهها الرأسمالية البريطانية والأمريكىة ، يفسر الهجوم المتكرر الشنيع عليها وشعور بريطانيا وأمريكا بضرورة العمل السريع ، والمناورات الجديدة التى تستتر وراء حركات بريطانيا وأمريكا فى هيئة الأمم المتحدة وفى البلاد العربية نفسها . فكان مؤتمر مقاوم الشيوعية فى بلودان . والمعاهدة العراقية البريطانية ، والمعاهدة الأردنية البريطانية ، والمعاهدة الأمريكية البريطانية ، والتردد فى تقسيم فلسطين ، وقبول الولايات المتحدة لهذه السياسة على أساس الأمر الواقع برغم الاحتجاجات الشفوية .

وهكذا أصبح لبتروى الشرق الأوسط فى ذاته ، ولموارد الشرق الأوسط البترولية واستغلالها فى العالم اليوم ، أهمية جديدة . فبتروى الشرق الأوسط يمثل امتزاج الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية . وإلى جانب أنه يعتبر مورداً لأرباح جديدة كبيرة وسوقاً جديدة لاستثمار رأس المال ، فقد خصّ بدور جوهري فى حركة الإنعاش الأوروبى وإعادة بناء صناعة الحرب الألمانية والإيطالية الآن .

وكما رأينا يتفق نمو موارد البتروى فى البلاد العربية مع ظهور القواعد الجوية والبحرية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الجديدة

، وضد الحركة الوطنية العربية كما ظهر أثناء قومة العراق ضد معاهدة بورتسموث .

وأخيراً فإن سيطرة المصالح البريطانية الأمريكية على إنتاج البترول في الشرق الأوسط، يقصد بها إعاقه حركة تعمير المناطق التي خربتها الحرب في الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الجديدة بحرمانها من الإمدادات التي تسهل تعميرها^(١) .

(١) يلاحظ في هذا الفصل عن (البترول وخطط الحرب) أن المؤلف متأثر إلى حد كبير بوجهة النظر السوفيتية حين كان الموقف الدولي بالغاً أشد التوتر بين روسيا من جهة وبين الحلفاء الغربيين وبخاصة أمريكا من جهة أخرى . ولذلك نلاحظ في عرضه شيئاً من المغالاة الزاجرة عما كانت تستشعره روسيا من قلق ماوكان يحامرها من ريبة في استمدادات أمريكا الاستراتيجية وحرصها على إقامة القواعد العسكرية في أقطار مختلفة .

على أن هذه الحقائق التي يعرض إليها المؤلف هنا — وكأها من واقع تاريخ مضى قبل الدعوة إلى سياسة «التعاش السلمي» بين المسكرين الشرقي والغربي — ذات وقع عظيم في يقظة الوعي عند الفارء العربي . فهي تكشف له ما ينبغي أن يكون على بيته منه كموطن يؤمن اليوم اشد الايمان وأعظمه بالقومية العربية المفرونة برغبة السلام والتزام الجهاد التام .

(ف . الشنيطي)

البتروول واندونيسيا

تمهيد

تتألف أندونيسيا من عشرين جزيرة كبيرة ومئات من الجزر الصغيرة المنتشرة في منطقة تعادل في مساحتها القارة الأوروبية، وتكبر هولندا نفسها بستة وخمسين ضعفاً ويسكنها ثمانية أضعاف سكان هولندا . وقد خضعت أندونيسيا، فيما عدا شمال بورنيو وسراواك اللتان هما محيتان بريطانيتان وتيمور التابعة للبرتغال ، للحكم الإستعماري الهولندي في الثلاثة القرون الأخيرة. وتسيطر جزر الهند الشرقية الواقعة بين آسيا وأستراليا على المواصلات البحرية والجوية من المحيط الهندي إلى المحيط الهادي ، ويجعلها مركزها الممتاز بالنسبة لأستراليا ونيوزيلندا والصين واليابان تتحكم في الشرق الأقصى في أوقات التجارة كما تتحكم فيه في أوقات النزاع .

ولم تقترن المصالح البترولية في أندونيسيا — على عكس الوضع في الشرق الأوسط — بقدوم الدول الإستعمارية ؛ بل جاءت بعد قرون من حلول الحكم الهولندي الاستعماري وتوطيد أقدامه. ولم يكن الأمر يقتضي أن يوجه البترول أو يدفع إلى التفاوض مع الرؤساء المحليين أو الحكومات المحلية ، فقد أزيلت هذه العقبات من وقت طويل بواسطة حملات القهر والإفناء الدامية . وليس في تاريخ الاستعمار ما هو أشنع من أعمال الهولنديين في حروبهم ومذابحهم ضد السكان الوطنيين في أندونيسيا . وحين دخل البترول الميدان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الهند الشرقية

قد انحدرت إلى مستمرة تابعة ، وتلك حال أنسب ما تكون لشركات
البتروال الأجنبية .

إن الدين الإسلامي، الذي لا يزال أكثر الأندونيسيين يعتنقونه، بقية
من النفوذ القوى الذي تركه المستوطنون والتجار العرب والهنود في جزر
الهند الشرقية وفي جاوه خاصة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر .
وتبع ذلك دخول البرتغال في أوائل القرن السادس عشر حين أنشئ
مركز تجاري في ترنات وملوكا؛ ثم حل الأسبان محل البرتغال بعد كفاح مرير،
حتى وصل الهولنديون ليؤيدوا مطالبهم في تجارة الجزر والسيطرة عليها .

وكانت هولندة في الأصل تقوم بتسويق المنتجات التي تنقلها البرتغال
إلى أوروبا، وحين ألحقت البرتغال باسبانيا عام ١٥٨٠ بدأت هولندة
تتاجر مع الهند الشرقية مباشرة . ووصلت السفن الهولندية لأول مرة
عام ١٥٩٦ وحصل التجار الهولنديين على امتيازات خاصة في ملوكا ،
جزر التوابل المشهورة . وفي جاوه ومادورا بفضل شركة الهند الشرقية
المتحدة التي تأسست عام ١٦٠٢ بعد عامين من تأسيس زميلتها البريطانية
ولم يلبث الهولنديون أن تحووا منافسيهم الأسبان والبرتغال ثم البريطانيين
بعد ذلك . وما حلّ عام ١٦١١ حتى كان الهولنديون قد جعلوا بتافيا
مركزهم الإداري وأقاموا المراكز الأمامية في جنوب سومطرة وبعض
الجزائر الصغيرة ، فأصبحوا يحتكرون احتكاراً تاماً تصدير التوابل
وخاصة الفلفل . ثم أضيف السكر أثناء القرن السابع عشر والبن في مطلع
القرن الثامن عشر ثم الشاي والخشب والقطن والحرير الخ . . بعد ذلك
أيضاً . وكانت تنقلها شركة الهند الشرقية المتحدة .

وبرغم أن الهولنديين لم يكونوا يحتلون فعلا الجزر الرئيسية من الهند الشرقية إلا أنهم كانوا مع ذلك حكامها بلا نزاع حتى عصر نابليون . وكان الهولنديون يسعون وراء التجارة لا الأراضى فكانوا ينتزعون السلع من الوطنيين عن طريق الجبر والضريبة العينية ولا يدفعون في مقابل ذلك إلا أقل القليل . وكثرت حركات العصيان ضد السخرة التي كانت تفرضها شركة الهند الشرقية ولكن نهاية حكمها جاءت من الخارج .

كانت هولندة حليفة لامبراطور فرنسا ، ولم تكن وحسب حلقة في النظام الذى وضعه للقارة الأوروبية ، بل كانت قاعدته لغزو بريطانيا . ولذلك استولى الأسطول البريطانى على جاوه وسومطره عام ١٨١١ لمنع سقوطهما فى أيدي نابليون ، وكان سير توماس ستامفورد يتولى منصب حاكم المناطق المحتلة حتى عام ١٨١٦ ، وقد كتب يقول إن « الدمار والخراب كانا يتبعان خطوات هولندة » ، وحاول بقدر استطاعته أن يكف ما تميزت به طريقة الإدارة الهولندية من فساد ووحشية لا يُصدقان . وكان أهم مافعله أن أحل إيجاراً ثابتاً للأرض محل الدفع العيني الخاضع للأهواء .

وخرجت الامبراطورية الهولندية من الحرب وقد فقدت سيلان ورأس الرجاء الصالح وآخر مستعمراتها فى الهند . وسجل التنازل عنها فى معاهدة لندن عام ١٨٢٤ ، كما تنازلت أيضاً رسمياً عن سنغافورة التي كانت بريطانيا تحتلها فعلا منذ عام ١٨١٩ . وكان مما أدهش سير ستامفورد الذى استدعى عام ١٨١٦ ، أن بريطانيا أعادت إلى هولندة جزر الهند الشرقية ولم تحتفظ إلا ببعض المراكز فى سومطرة .

وكانت إعادة جزر الهند الشرقية إلى الحكم الاستعماري الهولندي ترجع إلى أسباب قوية ، فقد كانت بريطانيا قد انهكتها الحروب والمشاكل الداخلية ، وكانت تحتاج في القارة الأوروبية إلى مملكة هولندية قوية الصديقة نسبياً لتكون حاجزاً دون فرنسا حليفاً مطيعاً في الشرق الأقصى . وكان النفوذ الهولندي في أوروبا وقوة هولندية البحرية يأتيان بالطبع أن تصبح هولندية خادماً مطيعاً لبريطانيا . .

وحين عاد الحكم الهولندي مرة أخرى ، كانت شركة الهند الشرقية المتحدة قد ألغيت بمرسوم يجعل الجزر من مستعمرات التاج . وأعيد من جديد نظام الحكم المباشر والاستغلال الجبري وعلى يد الحكومة الهولندية نفسها في هذه المرة . ولما لم تخرج الأحوال عن وسعها السابق ، فقد شبت الثورات من جديد بعد عام ١٨١٦ . ولكن لما كانت هولندية قد تحولت الآن من التجارة الساحلية إلى التوغل المدبر في الجزر ، فقد اتخذ الصراع شكل الحرب المنظمة المستمرة . ففي عام ١٨١٧ شبت فتنة في سباروكا وتبعتها حرب استمرت خمسة أعوام في بالمينج (١٨١٩ - ١٨٢٤) .

وفي عام ١٨٣٠ تغير النظام وإن لم يكن ذلك إلى الأحسن ، فقد أدخل الحاكم قائد نبوش نظاماً سماه « نظام الزراعة » ، وهو يفرض على الوطنيين أن يفردوا جزءاً من حقوقهم ليزرعوا محصولات للتصدير بأمر الحكومة الهولندية . وبرغم أنه كان على الوطنيين في الأصل أن يقطعوا خمس الأرض لهذا الغرض ، فلم تلبث الحكومة الهولندية أن استولت على قسم

أكبر من ذلك بكثير . وقدر الهولنديون بحق أنه إذا أعطى الموظفون الوطنيون والملاحظون عمولة تتناسب مع حجم المحصول المستولى عليه فإنهم سوف يفرضون على الشعب تخصيص قسم أكبر للإنتاج المعد للتصدير . وكانت النتيجة أن نصف القرى عادة وأحياناً قرى بأسرها كانت تنتج للتصدير، ولم تكن المجاعات مثل مجاعة عام ١٨٤٠ إلا نتيجة لهذه السياسة .

وكان الدافع الرئيسى لفرض «نظام الزراعة» ، هو أن هولندا كانت فى ضائقة مالية ، وألواقع أن مبالغ هائلة لم تلبث أن دخلت الخزانة الهولندية من بيع ماطلب واستولى عليه من الساع . وقد زادت الصادرات بين عامى ١٨١٥ ، ١٨٤٠ ستة أضعاف وبين عامى ١٨٣٠ ، ١٨٥٠ حصلت هولندا على ٨٠٠ مليون فلورين من الهند الشرقية ، عدا الأعمال التجارية الخاصة التى ظلت مستمرة . وفى الوقت الذى ابتزت فيه من المستعمرة هذه الأرباح الهائلة فإن شيئاً لم ينفع على التقدم المحلى .

ولما كان يقال أن عمل الوطنيين لا يكفل شيئاً ، فلم يترتب على الاغتصاب والفساد والقسوة أية نتائج تجارية سيئة ، وكانت تستخدم على نطاق واسع . وكان الهولنديون ما استطاعوا يمارسون حكمهم بواسطة خدامهم المحليين الذين تربطهم الرشوة والقهر بامبراطوريتهم . فإذا أظهر أحد صلابه كان هناك دائماً غيره من راغبي السطوة والمال الذين يعملون لمنفعة الحاكم الأجنبى . ولكن الهولنديين لم يكونوا يرغبون فى إدارة اندونيسيا ما دام رجالهم الأمناء يقدمون السلع .

١ - تكوين الشركة الهولندية الملكية

حوالى منتصف القرن التاسع عشر انهار هذا النظام ، وظهر التبرم به ومعارضته فى هولنده وأندونيسيا جميعاً بسبب القيود الشديدة التى يفرضها على المشروعات الخاصة . على أن أهم مادعا إلى تغيير الطريقة كان دافعاً جوهرياً هو حاجة البرجوازية الهولندية إلى تصدير رأس المال . وكان النظام القائم على تجارة الدولة وعمل العبيد لا يتفق مع هذه الحقبة من التاريخ فضلاً عن أن نتيجته تهم شخصياً تجار هولنده ورجال الصناعة فيها .

وقد أدى ضغط الرأسمالية الصناعية التى ترمى إلى توسيع نطاق الصادرات واستثمار رأس المال الفائض فى البلاد المستعمرة إلى التحول من أن تكون التجارة هى الغرض الأساسى إلى التقدم المباشر للإنتاج . وشجع على ذلك تحسن الملاحة التجارية وإفتتاح قناة السويس ، فبدأ ورود رأس المال على نطاق واسع بعد كساد عامى ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ .

فى فترة هذه المرحلة الجديدة من الإستعمار بدأ البحث والتنقيب عن البترول فى أندونيسيا . وحتى عام ١٨٥٠ كانت الحكومة الهولندية وحدها هى التى تستطيع أن تكشف وتستغل الموارد المعدنية للجزر وذلك وفقاً للسياسة العامة ، ولكن المشروعات الخاصة شجعت بعد ذلك للعمل فى التعدين والزراعة . وفى عام ١٨٧٠ صدر قانون يجعل الحكومة الهولندية مالكة لجميع الأراضى التى لا يملكها أفراد حتى تقوم بتأجيرها للشركات الهولندية . وهكذا بحرة قلم انتقلت ملكية الجزء

الأكبر من الأراضى الذى كان لا يزال مشاعاً إلى الدولة الأجنبية ورعاياها .

ولم يكن مجرد صدفة أن تتبع هذا القانون أشنع حرب من حروب الإقناء . فبعد أن سمحت بريطانيا للحكومة الملكية الهولندية بحرية أكبر فى العمل فى الهند الشرقية على أساس معاهدة سومطرة عام ١٨٧١ ، أعلنت هولندية فوراً ودون أى استغزاز من الوطنيين ، الحرب على أهالى سومطرة . واستمرت المذبحة عشرين عاماً لحرمان سكان الهند الشرقية من حقوقهم الطبيعية فى الحرية وتسخيرهم فى التعدين والزراعة .

على هذا الأساس نشأت صناعة البترول وتوسعت فى أندونيسيا . وكانت موارد للبترول الرئيسية قبل صدور هذا القانون بسبعة أعوام أى عام ١٨٦٣ قد عيّنت مواقعها . وفى عام ١٨٦٩ كان قد عرف حوالى خمسين مكاناً يصل فيها البترول إلى سطح الأرض ، ولكن لم يبدأ التنقيب التجريبى إلا فى عام ١٨٨٠ ، وفى عام ١٨٩٠ بدأ البترول يكشف بكميات مجزية فى جاوة وسومطرة وبورنيو .

وكانت شركة *Dordrecht Oil Co* التى تعمل قرب سرايايا فى شرق جاوة هى الشركة التى بدأت الإنتاج التجارى عام ١٨٨٧ . ولكن عام ١٨٩٠ كان هو العام الخطير فى تاريخ صناعة البترول . ففي سنة ١٨٨٣ حصل المهندس الهولندى دى رويترز لىكر *De Ruyter - Zylker* على امتياز مدته خمسة وسبعون عاماً قرب تليجاسيد فى شمال سومطرة بمعاونة السلطان القائم ، على أن بعض العقبات السيئة اضطرتة إلى الاستعانة بمكتب المناجم الحكومى ، وعند ما بدأ النجاح يقيناً نفذ رأس

ماله ، فحل محله هولندى آخر هو أوجست كسلر *Kassler* برأس مال يبلغ حوالى مائة ألف جنيه وأسس عام ١٨٩٠ الشركة المعروفة الآن بالشركة الهولندية الملكية .

ولكن كم كان الأمر صعباً ، فقد ظهرت مشقة نقل لوازم البترول وغيرها من الآلات ، ولم يقتنع إلا عدد قليل من الإخصائيين الفنيين بالذهاب إلى الهند الشرقية الهولندية لي تجربوا حظهم فى صناعة وليدة مشكوك فى مستقبلها . وكان أسوأ ما فى الأمر أن السكان الوطنيين كانوا يعادون إلى أقصى حد التدخل الإقتصارى فى بلادهم ، وكان الحتم الدفين يتقد فى صدورهم .

ومع ذلك فقد بدأت الشركة الهولندية الملكية الصغيرة تنتج منذ عام ١٨٩٢ حوالى ٤٥٠٠ طن من البترول سنوياً ، وأنشئ خط أنابيب من حقل بنكالان براندون حيث أقيم معمل تكرير . ولكن المشكلة فى تلك الأيام كانت فى إيجاد مشترين للبترول ، لأن البترول كان يستعمل قبل كل شئ وسيلة للإضاءة فى شكل كيروسين ، وكانت كل مشتقات البترول الحام تقريباً تذهب بحدأ . ولما لم تكن هناك سيارات ولا طائرات فإن كل البنزين كان يحرق على أنه ناتج ثانوى تافه .

ولم يلبث أوجست كسلر أن وجد نفسه فى ضائقة مالية فلبجأ إلى أحد مواطنيه ويدعى ديتردنج *Deterding* لانقاذه ، وكان ذلك الرجل الذى أصبح فيما بعد سير هنرى ديتردنج أقوى رجال البترول نفوذاً فى بريطانيا ، موظفاً فى شركة التجارة الهولندية فى الهند الشرقية . كان داهية ، فقدم عن طريق بنكه دولاراً عن كل عشرة جالونات تنتج من البترول

ثم اشترك مع كسلر فكان الرجل التالي له في المركز . وارتفع الناتج فاستطاعت الشركة الهولندية الملكية في عام ١٨٩٥ أن تكافئ حملة أسهمها المتخوفين بربح خيالي بلغ ٤٤ ٪ . برغم أن رأس المال في ذلك العام كان قد زيد إلى ٢,٣ مليون فلورين . وبعد عامين دفع ربح ٥٥ ٪ من رأس مال بلغ خمسة ملايين فلورين .

٢ - ديتردنج بحارب روكفلر

كانت شركة ستاندرد حتى الآن قد تجاهلت الشركة الهولندية الملكية على أنها شيء لا قيمة له . ولكن روكفلر أخذ يدرك أن منافساً له - وإن كان ما يزال صغيراً - بدأ يكبر في أسواقه بالصين وأوروبا ، وقرر أن يسحق الشركة الهولندية . حاول في البداية أن يحصل على أغلبية أسهمها فقدر حملة الأسهم في لاهاي وامستردام لروكفلر العظيم أنه يريد أن يحصل على أسهمهم بالشراء بدلاً من أن يدفعهم إلى الخراب بحرب الأسعار المشهورة عنه . والواقع أن المعركة كانت تبدو خاسرة بين عملاق وقزم . ولكن المقاومة نجحت بفضل عزيمة ديتردنج ثم قويت أخيراً بإصدار ١٥٠٠.٠٠٠ سهم ممتاز مقصورة على رعايا هولندا .

عندئذ أعلنت شركة ستاندرد حرباً مالية تامة ، فباعت البترول في غرب أوروبا بالخسارة ، وعوّضت النقص بزيادة الأسعار على المستهلك في الولايات المتحدة . وانحدرت أرباح الشركة الهولندية إلى ٦ ٪ عامي ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ . ويرجع تغلب الشركة الهولندية على محنتها إلى إخوان روتشلد في باريس الذين أيدوا ديتردنج بقرض يغطي مصاعب الشركة .

وكان إخوان روتشلد يهتمون بالبتروول منذ وقت طويل وخاصة البتروول الروسى ، فمذ عام ١٨٨٣ كانوا يسيطرون على جزء من ناتج القوقاز بواسطة شركة بتروول قزوين - البحر الأسود *Caspian - Red Sea Co.* وشركة المازوت *Mazout Co.* ؛ ولما كانت الشركة الهولندية وإخوان روتشلد يقعان معاً تحت تهديد الشركة الأمريكية الهائلة التى تغرق الاسواق جميعاً ، فقد كان من الطبيعى أن يصبحا شريكين . وسيكون الارتباط بين الشركة الهولندية والبيت المالى الفرنسى الشهير فى المستقبل العمود الفقرى لمعارك ناجحة كثيرة مع شركة ستاندرد .

وفى عام ١٩٠٠ مات أوجست كسلر وأوصى بأن يكون ديتردنج خليفة له ، وكانت كشوف البتروول فى ذلك الوقت فى شرق سومطرة وشرق بورنيو وسيرام قد ساعدت على رفع الإنتاج الكلى فى الهند الشرقية إلى ٣٦٧.٠٠٠ طن كانت شركات بتروول أخرى غير الشركة الهولندية تساهم بأكثر من ٣٠٠.٠٠٠ طن منها . وقد أضيف قانون للمناجم عام ١٨٩٩ إلى المرسوم العام الصادر سنة ١٨٧٠ ، وينص القانون على حرمان ملاك الأراضى من أية حقوق تتصل بالمعادن التى يجدهونها فى أملاكهم أو يجدها غيرهم فيها . وهكذا أعطت الحكومة الهولندية لنفسها الحق فى ملكية مواطن البتروول ومنح التراخيص وتأجير الامتياز النهائى لمدة تصل إلى ٧٥ عاماً . وبذلك أصبحت كل المناطق التابعة للهند الشرقية خاضعة لتدبير الحكام الأجانب . وكان الهولنديون يمارسون السيطرة التامة أيضاً فى الشؤون السياسية والإدارية .

ولكن وضع القوانين شىء وفرض احترامها شىء آخر . ففى مطلع

القرن العشرين وجد أن الفرصة مناسبة لوضع الأرخبيل تحت الاحتلال الفعلي، فاكتمست الجيوش بقيادة الحاكم العام «هويتز» تيانوبلي وجامبي واندرا جيرير في وسط سومطرة، كما اجتاحت وسط بورنيو ووسط سلبس وبالي وقيمور . ولم تفت هذه الحملة الكبيرة التي كانت تهدف إلى إخضاع مناطق لم يسبق الوصول إليها إلا حوالي عام ١٩٠٩ .

• • •

ولم يكن أحد أسبق من ديتريخ إلى توقع عودة روكفلر إلى الصراع، وقد أصبحت الشركة الهولندية الملكية شركة بترول هامة . أضف إلى ذلك أن نقص الإنتاج فجأة وعلى غير توقع دل على أن الشركة الصغيرة تظل دائماً مهددة بخطر القضاء ، فكان من الضروري لذلك : (أ) تجميع الشركات التي تعمل في الهند الشرقية ويزيد عددها عن الخمسين للقضاء على التنافس بينها ومواجهة المنافسين الأجانب . (ب) الحصول على مصالح في جهات أخرى لتخفيف الصدمات الناتجة عن نقص الإنتاج .

ووضعت الشركة الهولندية الملكية سياسة ترمي إلى التركيز والتجميع انتهت قبل الحرب العالمية الأولى إلى السيطرة التامة على جميع إنتاج البترول وعملياته في الهند الشرقية الهولندية . وحدثت أولى عمليات الاتحاد الكبرى عام ١٩٠٢ حين استطاعت الشركة الهولندية الملكية الوفاء بنصيبها في السوق الصينية بفضل خدمات شركة شل للنقل والتجارة التي قدمت بعض البترول الروسي بما يغطي نقصاً في إنتاج الشركة الهولندية بلغ ٤٠ ٪ تقريباً . وكانت تلك تجربة قاسية إذا قدرنا ما كانت شركة ستاندرد تفرضه على الشركة الهولندية من تبعية تامة .

وقد أدركت شركة شل التي أصبحت أكبر شركات نقل البترول في الهند الشرقية الهولندية والشركة الهولندية الملكية التي كانت أكبر الشركات المنتجة ، أن الكفاح المتصل بينهما لن يؤدي إلا إلى خسارة متبادلة وهو في نفس الوقت غنيمة لشركة ستاندرد . وعلى ذلك عملنا على الاتفاق وأسسنا عام ١٩٠٣ شركة البترول الآسيوية برأس مال مشترك قدره ٢ مليون جنيه استرليني . وقامت هذه الشركة التي ساهمت فيها شل بـ ٤٠ ٪ والشركة الهولندية بـ ٦٠ ٪ ، ببيع ما تنتجه الشركتان (وشل تملك حقولا في بورنيو) ووحدت أسطولهما من الناقلات . وبرغم أن التجمع كان ما يزال ضعيفا نسبيا إلا أنه نستق الإنتاج والنقل ، كما أن الاتفاق مع بيت روتشلد الذي كانت له أيضاً مصالح في شركة شل ، يسهل الحصول على جانب من بترول روسيا في حالات الطوارئ .

وبين عامي ١٩٠٣ ، ١٩٠٧ تضاعف إنتاج البترول في الهند الشرقية وأصبحت الضرورة تقضي بكسب أسواق جديدة وتوسيع الأسواق الحالية . ثم إن شركة البترول الآسيوية بدأت تفتح فروعا للبيع في جميع أنحاء العالم ، وجعلت شركة ستاندرد تنظر بعين الجد إلى الشركة الناهضة . ولم يعد من المستطاع للشركة الآسيوية تأجيل الضائقة ، وأدت الرغبة في اتقاء الصدمة إلى الاندماج التام بين الشركة الهولندية وشركة شل للنقل والتجارة عام ١٩٠٧ .

وقد قبلت كلتا الشركتين أن تنسحب من ممارسة عمليات الإنتاج وتصبح شركة قابضة . وأسست شركة بترول بتافيا برأس مال قدره ٣٠٠ مليون فلورين لتكون مسئولة عن الإنتاج وعمليات معالجة البترول

الحام والمنتجات البترولية ، وشركة أنجلو ساكسون للبترول برأس مال قدره ٢٥ مليون جنيه استرليني لتقوم بنقل البترول وتخزينه وتوزيعه وبيعه . وكما حدث في شركة البترول الآسيوية قبل ذلك بأربعة أعوام كان للشركة الهولندية ٦٠٪ من رأس المال ولشركة شل للنقل والتجارة ٤٠٪ منه . وكان ذلك ميلاد اتحاد الشركة الهولندية - شل . وكان ديتردنج حكيمًا فنقل المركز الرئيسى من لاهاى إلى لندن . فقد كانت سوق لندن المالية - السيتى - مكان الأعمال التجارية الضخمة ، ووجود مقر الشركة فى لندن يؤكد رعاية عين الأباطورية البريطانية للشركة . أما عن المعاملات المالية فقد كانت السيتى ما تزال تتوخى الحذر ، والواقع أن هذه الفترة اتفقت مع ترددتها فى الاهتمام بشركة البترول الانجليزية الإيرانية .

وقد كان بيت روتشلد ما يزال هو الذى يؤيد الشركة الهولندية الملكية ، ولم يقتصر الأمر على تقديم الاعتمادات المالية ، بل تعدى ذلك إلى معاونة الشركة الهولندية الملكية - شل فى دخول صناعة البترول الروسية ، ففي عام ١٩١٠ حصلت الشركة على امتياز حقول بترول جروزنى فى شمال جبال القوقاز . وبعد ذلك بعام تنازل بيت روتشلد للشركة عن أملاكه وسلم شركة المازوت وشركة قزوين - البحر الأسود فى مقابل الحصول على ٢٤١٢٢٧ من أسهم شل و ٣٨٧٩ سهماً قيمة السهم ألف فلورين فى الشركة الهولندية الملكية .

وقد أدركت الشركة الهولندية الملكية - شل بتوجيه وارشاد هنرى ديتردنج أن لاحتكار حقول البترول أهمية رئيسية كاحتكار النقل ،

فاشتريت بمعاونة ممولها الامين بيت روتشلد امتيازات في روسيا ورومانيا ومصر وسيام والصين والمكسيك وجنوب أمريكا، وحيثما دلت الدلائل على وجود البترول تحت سطح الأرض . ورأت الشركة الهولندية - شل أنه إذا أرادت أن تتحدى شركة ستاندرد تحدياً جدياً وتقضى على سيطرتها في أوروبا، على بريطانيا وفرنسا والمانيا، فإنه ينبغي أن تحصل على جميع مواطن البترول خارج الولايات المتحدة .

وقبل عام ١٩١٠ تحولت شركة ستاندرد إلى الهجوم ونقلت الحملة من أوروبا إلى آسيا واختارت الصين ومنشوريا ميداناً للصراع . وكانت شركة ستاندرد قد وزعت ملايين المصاييح بالمجان وعليها كلمتا " Mei Foo " (حظ سعيد) حتى يشعل الصينيون كيروسين روكفلر ، ولكن الهند الشرقية كانت أقرب بكثير مما جعل الميزات العادية كلها من حظ الشركة الهولندية الملكية ، فراحت تصب بترولها بثمان أقل في المصاييح التي قدمتها شركة ستاندرد .

وحاول روكفلر مرة أخرى أن يضارب الشركة الهولندية فباع بتروله في آسيا بنصف ثمنه في أوروبا ، ولكن الشركة الهولندية اجتازت المحنة أيضاً بمعاونة بيت روتشلد الفرنسي . وأخيراً وقعت اتفاقية في عام ١٩١١ بين شركة ستاندرد والشركة الهولندية تقضى بقسمة سوق آسيا الشرقية مناصفة بينهما . وارتفع ربح السهم في الشركة الهولندية مرة أخرى إلى ٤١ / بعد أن هبط إلى ١٩ / .

ولا شك أن ديتردنج انتفع أيضاً من التهمة التي وجهت إلى روكفلر أمام المحكمة العليا الأمريكية لخرقة قانون شيرمان لمقاومة الترسات .

ولكن التفسير النهائي هو : (أ) أن الشركة الهولندية الملكية المطردة النفوذ كانت تستطيع الاعتماد على أموال حاضرة . (ب) أن قوة استمرار الشركة الهولندية غير المنتظرة جعلت روكفلر يرى أن المضى في المضاربة لاداعي له ، لأن السوق الرئيسية لشركة ستاندرد هي في بلاد الانتاج الخاصة بها أى الولايات المتحدة حيث الفرص لا تنفذ فيما يبدو .

وإذا كانت الشركة الهولندية - شل قد رأت حاجة وربحاً في إمتداد نشاطها إلى كافة أرجاء العالم ، فإنها لم تنس أن مركز ثروتها وموردها لا يزال في الهند الشرقية ، فجمعت شركة بترول بتافيا التى تولت جميع مصالح الشركة الهولندية الملكية فى الأرخبيل ، كل شركات البترول المستقلة تقريباً التى تعمل فى جاوة وسومطرة وبورنيو . فاشتريت شركة روردتش أكبر الشركات المستقلة ، وخضعت شركة *White Raj of Sarawak* للشركة الهولندية عام ١٩٠٩ . وعدل فى قانون المناجم فى عام ١٩١٠ لينزع المحاولات الجديدة للشركات الصغيرة ، فوسع سلطات الحكومة الهولندية وكان الغرض منه أن يجعل للحكومة رقابة شديدة على العقود ويرعى الشركات الكبيرة المستقرة أى الشركة الهولندية الملكية والشركات المرتبطة بها .

على أن تدابير الأمن هذه ما كانت بالطبع لتستطيع مقاومة شركة ستاندرد القوية التى تعلمت من الماضى وكانت تريد الحصول على حقول منتجة قريبة من القارة الآسيوية . وقد حاولت شركة ستاندرد أعواماً طويلة أن تحصل على موطن قدم فى الأرخبيل ولكن السلطات الرسمية كانت تتألب عليها منذ البداية . وحين سعت إلى الحصول على امتياز عام ١٩١١ فى جزيرة بولوبنتانج قرب سنغافورة ضغطت الحكومة

البريطانية على الحكومة الهولندية فاعتذرت الأخيرة بأنها في حاجة إلى المكان لإنشاء محطة حجر صحي . وكذلك لم تنجح بعد ذلك الجهود لإقامة محطة ترانسيت على جزيرة أخرى قرب سنغافورة .

وصحيح بالطبع أنه كان للاعتبارات الاستراتيجية دخل في الموضوع ، ولكن لا تقل عن ذلك صحة أن الشركة الهولندية الملكية - شل لم تجد صعوبة في إقامة خزانات ومعامل تكرير على جزائر سمباوة وأن شركة انجلوساكسون وهي من شركاتها التابعة لم تمنع من إنشاء محطة في بولو سمباوة . على أن شركة ستاندرد استطاعت في النهاية أن تسجل نصراً بعيد المدى . ففي عام ١٩١٢ حصلت الشركة الهولندية للمستعمرات وهي شركة تابعة لشركة ستاندرد على امتياز في سومطرة . وبدأت العمليات قرب بالمبانج برأس مال قدره ٢٥ مليون فلورين وهي الآن تسابق شركة بترول بتافيا في الهند الشرقية .

ولعل من الراجح أن ظهور هذه الشركة كان إحدى نتائج الاتفاقية المعقودة عام ١٩١١ بين الشركة الهولندية الملكية - شل وبين شركة ستاندرد لتنظيم العلاقات بينهما .

٣ - الصراع الإنجليزى الأمريكى

حين وقعت الحرب العالمية الأولى كانت الشركة الهولندية قد أصبحت شركة هائلة تفوق شركة ستاندرد في السيطرة على حقول البترول الأجنبية وتحتدها في الولايات المتحدة موطنها الأصلي . وكانت

بريطانيا قد ضمنت من قبل أنه إذا قامت حرب كان بترول الشركة الهولندية الملكية تحت تصرفها ، وبرغم أنه من غير المستطاع الحصول على تأييد رسمي للتعاون أو وثيق بين الحكومة البريطانية والشركة الهولندية الملكية وشل قبل عام ١٩١٤ فلا شك في أن العلاقات بينهما كانت على أقوى ما تكون. فنذ أقرت الحكومة البريطانية رأي اللورد فيشر كان بين الطرفين اتفاق ما وإن لم يكن على كل شيء . وحين شبت الحرب استولت الحكومة البريطانية على أغلبية الأسهم التي يملكها رعاياها لتحتاط للأمر إذا رأت الشركة الهولندية - وكانت ما تزال مسجلة في لاهاى بهولندة المحايدة - أن تترك لمصائر الحرب أن تقرر الجانب الذى تميل إليه .

وبرغم أن بترول الهند الشرقية الهولندية كان يساهم ب ١٠٪ فقط من حاجات الحلفاء بين ١٩١٤ - ١٩١٨ فإن الشركة بين بريطانيا وهولندة كانت جوهرية للغاية . وترجع أهميتها إلى أنها : (أ) تضمن توفير البترول للأسطول البريطانى لا للعدو . (ب) تجعل أسطول ناقلات الزيت الخاص بالشركة الهولندية يعمل لحساب بريطانيا . (ج) تمد بريطانيا وفرنسا من الهند الشرقية الهولندية بمركب من البنزين هو *Toluol* ولا غنى عنه فى صناعة المفرقعات . وأهم من هذا كله أن الشركة الهولندية الملكية وشل كانت فى تلك الأيام الشركة الوحيدة التى تملك الحقول المنتجة ، ومعامل التكرير وتسهيلات التخزين والتجربة والاتصالات فى كافة أرجاء العالم ، باستثناء شركة ستاندرد الا أمريكية . ولما كانت الولايات المتحدة استمرت على تموين ألمانيا بمنتجات البترول حتى أوقف الحصار البحرى ثم دخول أمريكا الحرب بعد ذلك ، إمدادات

البترول عن ألمانيا ، فقد كان الاعتماد على شركة استاندرد كارثة محققة .
وفي خلال الحرب مدت الشركة الهولندية الملكية وشل أيديها بعيداً
وعلى نطاق واسع ، وشغل مديروها وكبار رجالها مراكز حكومية هامة
جعلت لهم نفوذاً كبيراً فارتفعت جملة انتاجها من حقول البترول
التي تملكها في كافة أرجاء العالم من ٧ مليون طن عام ١٩١٣
إلى ١٥ مليون طن عام ١٩٢٠ . وزاد صافي الأرباح من ٣٠ مليون
فلورين عام ١٩١٤ إلى ٧٢ مليون فلورين عام ١٩١٨ ، وزيد رأس المال
المعتمد بمقدار الضعف فبلغ ٦٠٠ مليون فلورين عام ١٩٢١ . وحين
أدرك رأس المال البريطاني أخيراً ما يتصل بالسيطرة على موارد البترول
من مركز ممتاز وأرباح هائلة ، بذل جهوداً جبارة للحصول على أغلبية
أسهم الشركة الهولندية الملكية وشل . وفي هذا الموضوع أيضاً ليس
هناك تأكيد ما ولعله لن يكون أبداً . ولكن هناك فقرة في كتاب
دافنبورت وكوك ، اللذين يعطفان كل العطف على الشركة الهولندية ،
توضح مسألة ملكية الشركة بل ومركز المصالح البترولية البريطانية بعد
الحرب : —

في أواخر خريف عام ١٩١٨ أنفت الحكومة البريطانية « لجنة
السياسة الإمبراطورية للبترول » ، ويقول دافنبورت وكوك : « ظلت
قرارات اللجنة سرّاً مكتوماً . ولكن هدفها كان زيادة اشتراك بريطانيا
في الشركات المنتجة للبترول في العالم وخاصة الشركة الهولندية الملكية
وشل . . . » وكان تحقيق الهدف ميسوراً إذا زادت المصالح البريطانية
ما تملكه من الأسهم في الشركة الهولندية وأصبحت لها سيطرة الأغلبية .
كيف يتم هذا ؟ واضح أنه قد يمكن تحويل كتلة من الأسهم إلى سير هنري

ديتردنخ ثم إلى مرشحين بريطانيين. وصدرت التعليمات إلى سير ماكجوان بوصفه العضو المدنى فى اللجنة بأن تتخذ التدابير المالية مع سير هنرى ديتردنخ . ويتضح من بعض عبارات طائشة فى خطاب لمستر پريتمان Preytmán أن شيئاً قريباً من هذه السيطرة المطالوبة قد تم .

قال مستر پريتمان فى خطبته هذه اتى ألقاها يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ بين أشياء أخرى : « حين جاءت الحرب كان الوضع كما تعرفون جميعاً ، أن الامبراطورية البريطانية التى لها مصالح هائلة فى العالم أجمع لم تكن تسيطر إلا على حوالى ٢ ٪ من موارد البترول فى العالم . » وقال إنه كان من نتيجة الخطة التى وضعت والسياسة التى اتبعت ولم يجد الموقف للدخول فى تفصيلاتها ، أنه يظن أنه حين تمت التعديلات « فلن تبعد الامبراطورية البريطانية عن السيطرة على نصف موارد البترول الممكنة فى العالم بفضل التوجيه الثمين الذى قُدم » .

وقد أشاعت هذه التصريحات وأمثالها الذعر فى الولايات المتحدة وحثت على العمل . قالت شركة ستاندرد - ولها وجه حق - أن شحناتها من منتجات البترول وخاصة حين بلغ هجوم الغواصات غايته ، هى التى مكنت بريطانيا من الصمود ؛ والآن وقد انتهت الحرب يطلب منها أن تعترف بهذا التناسب فى القوى الذى أجمله مستر پريتمان . إن مثل هذه النتيجة للحرب العالمية الأولى لم تكن شركة ستاندرد ترغبها أو تقبلها . ولما كانت الشركة الهولندية قد بدأت تزيد مركزها قوة فى الهند الشرقية الهولندية فقد طلبت شركة ستاندرد من وزارة الخارجية الأمريكية

— كما حدث في الشرق الأوسط — أن تحقق لها أطماعها مستعملة أقوى الأسلحة .

وعلى ذلك فما قاربت الشركة الهولندية أن تحصل على حقل جامبي في جنوب شرقى سومطرة عام ١٩٢٠ حتى طلبت شركة استاندرد فوراً الاعتراف (بمبدأ تكافؤ الفرص) . ولما كانت الحكومة الهولندية قد منحت الامتياز — مع ذلك — لشركة بترول بتافيا وهى شركة تابعة للشركة الهولندية ، فقد لجأت الشركة الأمريكية إلى الكونجرس . وبناء على قانون تراخيص المعادن الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ الذى يعطى لوزير الداخلية الحق فى رفض طلبات تأجير أراضى الدولة إلى رعايا بلد آخر يحرم ، مثل هذه المميزات ، على رعايا الولايات المتحدة أو شركاتها فقد رفض الطلب الذى تقدمت به شركة بترول روكسانا *Roxana* وهى شركة أمريكية تابعة للشركة الهولندية . أضف إلى هذا أنه أعلن رسمياً أن موقف الحكومة الهولندية فى محاباة شركة بترول بتافيا برغم الاحتجاجات المتكررة التى قدمها وزير الولايات المتحدة فى لاهاي ، كان يتفق مع السياسة العامة المتبعة إزاء الشركة الأمريكية فى الامبراطورية البريطانية .

وقد سوى الأمر حين وصل لورد كادمان إلى اتفاق البترول الذى يقر السلام فى أواخر عام ١٩٢٠ . فاستطاعت شركة *Nederlandsche-Indische Aardolie Maatschappij* التى تملكها الشركة الهولندية والحكومة الهولندية بالإشتراك أن تبدأ استغلال مواطن جامبي بموافقة وزارة الخارجية الأمريكية فى مقابل التسوية فى الشرق الأوسط والوعد بامتيازات تالية فى الهند الشرقية . ولعل من

المهم أن ننقل طرفاً عما جاء في تقرير لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي التي كان يرأسها مستر ترومان قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية بقليل .

« كانت لشركة استاندرد نيو جرسى إمتيازات إنتاج في الهند الشرقية الهولندية قبل الحرب العالمية الأولى، كما كان للشركة الملكية وبعض المصالح الألمانية . وبعد الحرب كانت مشكلة التخلص من الامتيازات الألمانية وقد علم القنصل الأمريكي في بتافيا ، وكتب بذلك إلى وزارة الخارجية، أن الحكومة الهولندية كانت تفكر في تحويل كل هذه الامتيازات إلى الشركة الهولندية وشل وكذلك امتيازات في جهات أخرى حيث يحتمل وجود البترول . وعلى أساس هذا التقرير أبلغت وزارة الخارجية فوراً المفوضية الأمريكية بلاهاى أن تتصل بالحكومة الهولندية لتحصل للشركات الأمريكية على فرصة مكافئة لحيازة إمتيازات إضافية في الهند الشرقية بناء على التزامات الحكومة الهولندية الدولية بأن تتبع سياسة الباب المفتوح فيما يتصل باستغلال الهند الشرقية . . . وكانت النتيجة النهائية أن اعطيت شركة نيو جرسى امتيازات إنتاج إضافية في مناطق في الهند الشرقية ثبت فيما بعد أنها من أغنى مناطق الجزر . . . وفي خلال هذه المدة كانت وزارة الخارجية ماضية - بواسطة القنصل العام في بتافيا - في الضغط على السلطات الهولندية لتلتزم سياسة الباب المفتوح . .

« ويبدو أنه لولا المعاونة الدبلوماسية للحكومة الأمريكية لما استطاعت شركات البترول الأمريكية أن تحصل على تسهيلات مماثلة للشركات الهولندية لاستغلال موارد البترول في جزر الهند الشرقية الهولندية . »

وقد قوى النزاع الانجليزى الأمريكى مركز الخزانة الهولندية قليلا فحاولت أن تحصل على نصيب أكبر من أرباح الشركة الهولندية ، ولكنها حين حاولت تنفيذ قراراتها عمليا ، أجابتها الشركة بالتوقف عن العمل . ففى عام ١٩٢٢ أوقفت الشركة الهولندية العمل فى عشرة حقول من حقولها بسبب السياسة الضرائبية لحكومة الهند الشرقية ، وكان تهديدها بأن مصالحها المنتشرة تمكنها من الحصول على البترول من جهات أخرى كافيا لإقناع الحكومة الهولندية بالخضوع .

ولكن إذا كان قد تيسر للشركة الهولندية البريطانية أن تشق طريقها فى الهند الشرقية فقد كان الأمر على العكس تماما فى مكان آخر . فقد كانت الشركة الهولندية ومستر هنرى ديتردنج بخاصة ، تتجه انظارهم إلى بترول القوقاز على أنه مركز الدائرة فى خططهم للسيطرة على أسواق العالم . وكان وضع باكوكا إنما قصد به تمكين الشركة الهولندية من السيادة فى الغرب والشرق جميعاً ، فوقعها وإنتاجيتها خير ما يرجى لفرض قوتها القاهرة على المنافسين جميعاً . وقبل الثورة الروسية كانت الشركة الهولندية الملكية تسيطر بواسطة شركة :

Geconsolideerde Hollandsche Petroleum Company.

على كل حقول البترول فى جروزنى ، وبواسطة شركة البترول الانجلوسكسونية تملك اتحاد بترول الأورال - قزوين ، وبواسطة شركة المازوت وشركة قزوين - البحر الأسود تضع أصابعها على موارد البترول فى جنوب القوقاز . ثم إن الشركة الهولندية اشترت فى عام ١٩٢٠ المصالح البترولية الخاصة بليالوزوف ومانتاشوف أكبر ما كانت تملكه شركات البترول الروسية التى استولى عليها الاتحاد السوفيتى .

وبرغم أن الشركة الهولندية ادعت السيطرة على ٦٠ ٪ من البترول الروسي ، وبرغم أن الجيش البريطاني والدبلوماسية البريطانية قد حاولا بكل الوسائل وضع سير هنري ديتردنج على عرش البترول الروسي ، فإن التدخل والحصار فشلا في إخضاع البلاشفة أو القضاء عليهم . وبما زاد الأمور سوءاً أن شركة ستاندرد التي بادرت إلى شراء نصيب نوبل Nobel في بترول إيران وأصبحت تسيطر الآن - على الورق - على ال ٤٠ ٪ الباقية ، لم تنسق سياستها مع الشركة الهولندية . فحين تفاوضت شركة ستاندرد مع الاتحاد السوفييتي للوصول إلى اتفاق صاحبت الشركة الهولندية « خيانة عظمى » ، وحين قاربت الشركة الهولندية أن تتفق مع البلاشفة ردّد الأمريكان نفس الكلمة . ولكن لم تنجح إحدى الشركتين في تحقيق غرضها بفضل مقاومة الاتحاد السوفييتي وسياسته الماهرة.

ولم تكن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى هادئة في بحر السياسة الأندونيسية . فقد أدت التغييرات الاقتصادية الكبيرة إلى تغييرات أساسية في البناء السياسي لجزر الهند الشرقية الهولندية ، فبين عامي ١٩٠٠ ، ١٩٢٩ ارتفع رأس المال المستثمر من ٧٥٠ مليون فلورين إلى ٤٠٠٠ مليون فلورين . وزادت الصادرات من ٢٥٨ مليون إلى ١٤٨١ مليون فلورين والواردات من ١٧٦ مليون فلورين إلى ١٦٢٢ مليون فلورين . وزيادة الصادرات عن الواردات بمقدار ٣٥ ٪ يعطى فكرة ما عن معدل ما يسحبه رأس المال الأجنبي من البلاد في عام لأن الفائض البالغ ٣٥٠ مليون فلورين تذهب لقاء الأرباح والمدفوعات غير

المكتسبة في الخارج ، ولا يشمل هذا المبلغ - بالطبع - حوالى ٧٠ مليون فلورين هى الربح الناتج من الشحن من الهند الشرقية وإليها أو حوالى ١٠٠ مليون فلورين من الأرباح الناتجة عن تصدير السلع المصنوعة . ويذهب حوالى ثلث المال الخارج من الهند الشرقية على شكل فوائد أو أرباح أو معاشات أو مكافآت الخ إلى هولنده . وفيما يتصل بالواردات يؤدى ارتفاعها إلى انطباع مضلل إذا لم ندخل فى الحساب أنها تشمل حوالى ٢٥٪ من سلع رأس المال أى الآلات والعنادر والأدوات وأنه بين عامى ١٩١٣ و ١٩٢٩ ارتفعت الأسعار المحلية ٦٦٪ تقريباً .

ويمكن أن نأخذ فكرة ما عن الفقر العام الذى يعانى به السكان من تقديرات ضريبة الدخل . فبرغم أنه لا يخضع للضريبة أكثر من ١٣٠.٠٠٠ شخص يزيد دخلهم عن ١٣٠ جنيه فى السنة ، فإن نصف الحصيلة البالغة ٤٠٠ مليون فلورين من هذا المصدر دفعها ٦٥.٠٠٠ أوروبى ، ٥٠ مليون فلورين دفعها ٢٧.٠٠٠ أندونيسى و ٨٢ مليون فلورين دفعها ٣٧.٠٠٠ صينى ، ودفع الباقى " أسويون آخرون " .

وبين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٢٩ تضاعف ناتج البترول أكثر من مائة ضعف ، فالهند الشرقية تنتج الآن أكثر من ٥ مليون طن . وبلغ ماتسيطر عليه الشركة الهولندية الملكية فى كافة أرجاء العالم عام ١٩٢٩ أكثر من ٢٥ مليون طن ينقلها أسطول من ناقلات البترول حمولته ١.٨ مليون طن وتكرر فى ٤٠ معمل تكرير تابعة للشركة وقد كاد رأس مال الشركة الهولندية يبلغ بليون فلورين .

وقد أوجد التدخل المالى والإنتاج الرأسمالى فى الهند الشرقية طبقة

عاملة تحس بأنها مُستَغلة وتنكر استغلالها وتبعتها للسادة الأجانب . وقد شهدت الأعوام بين ١٩١٨ ، ١٩٢٩ نمو حركة أهلية استقلالية لم تكن معروفة من قبل في نوعها ونطاقها . وظهرت الأمانى الوطنية التي كانت تعبر عن نفسها في الجمعيات الثقافية التي يشرف عليها ويحضرها متوسطو الحال من الأندونيسيين ، على رأس برامج الجمعيات والأحزاب والتقابلات التي يديرها العمال الوطنيون . وكان على الهولنديين في عامي ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ أن يواجهوا اضطرابات عنيفة . وانهت الحملة التي شنت لإخماد الحركة بنفي آلاف الأندونيسيين بدعوى أنهم شيوعيون إلى منطقة محدودة في غينيا الجديدة حيث تهاوت منهم مئات تحت وطأة سوء المعاملة والأمراض .

ولم يكن بدمن أن يتخذ الصراع في سبيل السيادة والحقوق المدنية أشكالاً عنيفة ، فإن الهند الشرقية الهولندية كلها تدار إدارة أوتوقراطية باسم ملكة هولندية بمعاونة برلمان زائف . ويمارس الحاكم العام سلطات تنفيذية مطلقة منذ عام ١٩١٨ بمعاونة البرلمان؛ ورغم أن هذه الهيئة استشارية محضة فإنها مؤلفة - مع ذلك - بتدبير محكم . فمن بين أعضائها الذين يبلغون ٦١ عضواً يوجد ٢٥ هولندياً و ١٠ أندونيسيون و ٤ صينيون وعربي واحد . ويمثل الصينيون في أغلب الأحيان مصالح التجار الأغنياء ، ولعل الهجمات الأخيرة على الصين ، لا تدل على حركة وطنية عنيفة بقدر دلالتها على المزايا الاقتصادية والتبعية السياسية التي تنبذ بها هذه الجالية الأجنبية في أندونيسيا .

وتقدمت المصالح الأمريكية خطوة أخرى عام ١٩٣١، حين حصلت شركة *Netherlands Pacific Petroleum Co.* على امتياز يشمل ١٠ مليون فدان في غرب سومطرة. وهي الشركة التابعة لشركة ستاندرد كاليفورنيا واتحاد بترول تكساس وقد رأيناها من قبل شديدة الارتباط بالشرق الأوسط وهي رائد شركة ستاندرد في الأراضي الأجنبية. وبرغم أن سياسة الباب المفتوح التي كانت تتبع رسمياً منذ عام ١٨٧٤ قد انتهت عام ١٩٣٢ تحت ضغط الكساد فإن ذلك لم يؤثر على شركات البترول الأمريكية. بل على العكس أصبحت هولندية تميل - أكثر من أى وقت مضى - إلى الاعتماد على الصناعة الأمريكية والأموال الأمريكية، ولم يكن تسرب رأس المال البترولي الأمريكي في الهند الشرقية غير مرتبط بالعلاقة النامية بين رأس المال الأمريكي والهولندي.

وحين أمكن بعد سنوات قليلة - منح امتياز في غينيا الجديدة ، كانت السيطرة عليه من حظ شركة أمريكية أيضاً ، فإن شركة ستاندرد فاكوم القوة المحركة في شركة بترول غينيا الجديدة الهولندية *Netherland New Guinea Oil Co.* التي حصلت على حقوق الاستكشاف في ٢٥ مليون فدان بغينيا الجديدة. وبرغم أن الشركة الهولندية تحمل ٤٠٪ من أسهم الشركة ، فإن حيازة شركة ستاندرد كاليفورنيا ٤٠٪ وشركة بترول تكساس ٢٠٪ ، تعنى أن للأمريكان الرأي الأخير في الشركة. وقد قيل في فترة الغزو الياباني أن مسح الأراضي بالطائرات أدى إلى استكشافات هامة .

وما حلت سنة ١٩٣٨ حتى كانت شركات البترول الأمريكية قد مدت

سيطرتها على ٢٧٪ من إنتاج البترول في الهند الشرقية ، وقد ارتفعت النسبة إلى حوالي ٤٠٪ حين أدخلت اليابان أمريكا في الحرب .

* * *

كانت الصورة العامة في تلك الفترة على النحو التالي : في عام ١٩٣٨ كانت جزر الهند الشرقية الهولندية تنتج ٣٣٪ من حاجات العالم من المطاط ، ٣١٪ من الجوز الهندى المجفف *Copra* ، ٢٠٪ من السيسال *Sisal* ، ٢٩٪ من نخيل الزيت أضف إلى ذلك كل الكينين . وكان ٣,٥٪ تقريباً من إنتاج البترول العالمى ينتج في سومطرة وجاوة وبورنيو وسيرام . ولكن النسبة المثوية لا تدل على قيمة بترول الهند الشرقية ، فإن أهميتها النافعة — لا تتضح إلا مرتبطة بالعوامل الجغرافية والاستراتيجية . ونستطيع أن نصل إلى فكرة أوضح إذا علمنا أن أكثر من ٨٠٪ من إنتاج البترول في الشرق الأقصى يأتي من الهند الشرقية الهولندية ، وأن العمليات البحرية للأسطول اليابانى في أثناء الحرب كانت تعتمد اعتماداً كلياً على السيطرة على موارد البترول في الهند الشرقية .

وفيما يتصل بالواردات عام ١٩٣٨ فقد كان النصيب الأكبر لليابان ويبلغ ٢٣,٣٪ وتليها الولايات المتحدة ٢٣,١٪ وهولندا ١٣,٥٪ وبريطانيا وأرلندا ٨,٣٪ ومن جهة أخرى حصلت الولايات المتحدة على ثلث الصادرات من الهند الشرقية وذهب الخمس إلى سنغافورة ومنها إلى جهات غير معينة ، ولم تحصل هولندا نفسها إلا على ٥٪ . وكان البترول أكبر

المواد المصدرة (بالقياس إلى القيمة) حتى لقد بلغ ربع الصادرات كلها في ذلك العام تقريباً .

وعندما حدث الهجوم على بيرل هاربور ضاع أكثر من بليون فلورين مستخدمة في صناعة البترول بالهند الشرقية الهولندية وتكاد تبلغ ثلث رموس الأموال المستثمرة كلها . وكان حول نصف رأس مال البترول هولنديا من الناحية الإسمية على أية حال ، والباقي بريطاني وأمريكي وياباني . وكان البترول يجتذب حوالى ٢٠ ٪ من كل الاستثمارات الأجنبية العامة والخاصة . وكانت المشروعات الخاصة تقدم أكثر من ٣,٥ بليون فلورين من جملة الاستثمارات الأجنبية البالغة أكثر من ٥ بليون فلورين ، أما الباقي فقروض من الدولة أو الحكومة المحلية : وتستخدم هولندا في البترول ٥٠٠ بليون فلورين وهذا أكبر استثمار خاص لها ، وتليها بريطانيا بحوالى نصف هذا المقدار ، ثم الولايات المتحدة التى تجيء ثالثة بعد بريطانيا بفارق ضئيل . على أنه ينبغى أن نذكر أن الشركة الهولندية الملكية أى رأس المال الهولندى يحمل أسهمه — كثير أن لم تكن أغلبية — من حملة الأسهم البريطانيين .

ولما كانت حسابات الشركة الهولندية الملكية وشل تنقصها دائماً المعلومات الواضحة ، فإن المرء لا يستطيع إلا أن يقدر أرباحها تقديراً غير دقيق . ولكن ينبغى للمرء دائماً أن يذكر ما قاله وزير داخلية الولايات المتحدة عام ١٩٢١ ، قال : « يتضح لأول وهلة أن الشركة المسيطرة على اتحاد الهولندية الملكية وشل والشركات التى تتألف منها والاتحادات التابعة لها هى — عن قصد أو غير قصد — مختلطة ومتشابهة

إلى حد أن الأمر يحتاج إلى أسابيع أو أكثر وإلى مراجعة دفاتر وعقود الاتحادات في الشركات الأصلية والمكونة والتابعة ، لتعيين المصلحة المالية المسيطرة والاتجاه السائد في أية حالة معينة .

ومثل هذا الاضطراب ينطبق على التصريحات الرسمية عن الأرباح الصافية . فبسبب عدد من بنود التغطية مثل الاحتياطات العامة أو الالتزامات المالية نحو شركات أخرى كثيراً ما تكون شركات تابعة يمكن تثبيت القدر الذي يعلن للتوزيع عن حد معين قصداً ، وهو يظل في الواقع غير متغير في كثير من الأحيان لأسباب تقتضيها السياسة . وإذا أخذنا الأشياء عند قيمتها الظاهرة فإن أرباح الشركة الهولندية الملكية بلغت جملتها عام ١٩٣٨ ، ١٨ مليون جنيه منها ١١ مليون جنيه ساهمت بها الشركة الهولندية الملكية و ٦ مليون جنيه نصيب شركة شل . ومن سوء الحظ أن أرباح الشركة الهولندية تختص بمصالحها كلها ، ولا يحصل الجمهور على معلومات عن مصالحها في البلاد المختلفة . ولكن إذا ذكرنا أن من بين ٧٤ مليون طن من البترول المنتج في الهند الشرقية قدمت شركة بترول بتافيا ٤٥ مليون طن (من جملة ناتج الشركة الهولندية في كافة أرجاء العالم الذي يبلغ ٣٠ مليون طن) فيبدو أن التقدير القائل بأن أندونيسيا أخرجت ٤ مليون جنيه من أرباح البترول تقدير صحيح إلى حد ما . وفي سنوات معينة كانت الأرباح الناتجة من صناعة البترول تعادل سبعة أضعاف جملة الأجور التي تدفع في الهند الشرقية الهولندية .

٤ - التهدة في الشرق الأقصى

كان دعاة التهدة في آسيا ، كما حدث في أوروبا ، يستغيثون كلها أدت خطة وضعوها إلى غير ما أرادوا من نتائج . وقد لحضت صحافة البترول ، أن اليابان ما كانت لتدخل الحرب لو أنها لم تستطع على مدى فترة طويلة ، أن تزيد رصيدها من المواد الحربية الأساسية من نفس البلاد التي احتلتها أو حاولت أن تهزمها ، وهذه العبارة صحيحة فيما يتصل بالبترول . فلبدة عشر سنوات منذ واقعة الصين عام ١٩٣١ إلى بيرل هاربور عام ١٩٤١ لم يكن يصدر عن شركات البترول الانجليزية - الهولندية أو الأمريكية ما يعرقل خطط اليابان أو أعمالها العدوانية .

وإلى صيف عام ١٩٤١ كانت شركات البترول الأمريكية تمد اليابان بمعدل ٤ ملايين طن من البترول ومنتجاته في السنة ، أي بما يزيد بمقدار ٥٠٠.٠٠٠ طن من حاجات اليابان العادية ، ولا بد وأن شركات البترول الأمريكية كانت تعلم تماماً الغرض الذي سوف تستعمل فيه شحناتها من البترول فإن ذلك يتضح من أنها كانت تقدم البنزين في صفائح بدلا من استعمال الطريقة العادية الرخيصة أي الإرساليات غير المعبأة وكانت ميزة الصفائح الوحيدة التي لا تفوت أحداً أن الصفائح يمكن تخزينها وتداولها وحفظها في أي مكان ولأى فترة من الزمن .

أضف إلى هذا أن شركة البترول الانجليزية الإيرانية أمدت اليابان في فترة ١٩٤٠ / ١٩٤١ بمليون طن ، وعرضت عليها الشركة الهولندية في أواخر عام ١٩٤٠ مليونين من الأطنان سنوياً . وحامت أيضاً كميات

أقل من هذه من المكسيك وأمريكا اللاتينية . وإذن فليس من المستغرب أن طرف المحور في الشرق الأقصى دخل الحرب ضد الحلفاء . وعنده ثمانية ملايين طن من احتياطي البترول . ولولا هذا لما استطاعت اليابان قط أن تعد اعتدائها على الولايات المتحدة ولعلها ما كانت تستطيع القيام به .

ويحتاج تاريخ التخاذل مع اليابان والحزم مع أندونيسيا إلى زيادة بحث . ففي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تم الاتفاق بين شركة بترول بتافيا التابعة للشركة الهولندية وبين شركة البترول الاستعمارية الهولندية التابعة لشركة ستاندرد نيوجرسي وبين بعثة كوباشي ، وكان المفاوضون اليابانيون قد طلبوا أول الأمر ثلاثة ملايين طن من البترول سنوياً من الهند الشرقية الهولندية ولكن لعلمهم كانوا قد زادوا مليوناً على الطريقة الشرقية في المساومة ، فأنتهى الأمر بأن عادوا وقد حصلوا على مليونين من الأطنان تقريباً . وقد قدمت لهم التعهدات عن ٧٠٠.٠٠٠ طن من البترول الخام، ٥٤٦.٠٠٠ من منتجات البترول إلى جانب إرسالية الـ ٤٩٤.٠٠٠ طن الأصلية فستستمر الشركات في تقديمها ؛ وبعد ستة أشهر جددت الصفقة ولم يمنع توالي الشحنات إلا صدور أمر المنع الرسمي بعد احتلال الهند الصينية في يولية عام ١٩٤١ .

ومن جهة أخرى طلب مجلس الأمة الأندونيسي عام ١٩٤٠ ضريبة ١٠٪ على صادرات البترول وقد رفض الاقتراح في البداية لأول وهلة بحجة أن صناعة البترول كانت مثقلة بالأعباء ثم وافق الحاكم الهولندي على ضريبة ٥٪ . وكان دفاعه ينبنى على أن صناعة البترول قد دفعت

فعلا ١٣٥ مليون فلورين من الضرائب في وقت السلم وأن واجبات الحرب سترفع مدفوعاتها إلى ٢٤ مليون فلورين .

ومثل هذه السياسة التي تؤكد قصر نظر الحكام الأجانب وأطامهم الانانية قبيل إمتداد الحرب إلى الهند الشرقية ، ما كانت لتؤدي الا إلى أوخم العواقب . فحين قررت اليابان دخول الحرب كانت الهند الشرقية الهولندية ، وهي لا محالة أهم أهدافها وأكثرها أغراء ، قد احيط بها من الناحية الإستراتيجية ولم بعد الاحتفاظ بها ممكنا . وقد وجد أسطول الغزو الياباني الذي يستهلك وقود البترول الذي موثنه به أعداؤه ، قوات الحلفاء في وضع لا يسمح لهم إلا باتباع خطه التعوييق . فلم تكن القوات على استعداد ولم تكن ترغب في تنظيم حركة مقاومة جماعية بين السكان المحليين فكان القهر الاستعماري القديم العهد قد قرر مصير الهند الشرقية قبل وصول العدو .

وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ احتلت القوات اليابانية شمال بورنيو وسراواك ، وبعد قليل وقعت في أيديهم حقول البترول في سمارنده شرق بورنيو ثم لحقت بها سيرام . وكان المهندسون الملكيون قد استطاعوا في سراواك وبروني (شمال بورنيو) أن ينفثوا آبار البترول ومحطات الطلبات نفساً ففعّالاً على عكس التخريب العاجل الذي حدث في تراكان . وجاءت الأنباء أيضاً عن تخريب كامل في جنوب سومطره حيث أفنيت عن آخرها فرقة من رجال المظلات اليابانيين، كانت تسعى للإستيلاء على حقول البترول الرئيسية . على أن التردد كثيراً ما سيطر على الموقف وحال دون إحداث تخريب كبير . فإن فكرة إعادة الحقول

إلى الإنتاج النافع متى أمكن الإستيلاء عليها مرة أخرى كان لها تأثير يعوق سياسة (إحراق الأراضي) في الهند الشرقية الهولندية .

وبلغ الناتج الفعلي الذي وقع في أيدي اليابانيين ثمانية ملايين طن سنوياً من بترول الدرجة الأولى . ولم تجد اليابان في غزواتها السابعة مثل هذا العون . وقد انتجت سومطره وحدها ٢٠٠ مليون طن عام ١٩٤٠ وكان بها معامل تكرير بشكالان براندون في الشمال وبلاجي وسونجي جيونج في الجنوب ويبلغ ما تكرره ٥٠٠ مليون طن في السنة - كما كان بها معملان للتقطير التكسيرى يعالجان معاً ١٠٠ مليون طن سنوياً .

وكان يتوقع الحصول على قرابة ٩٠٠.٠٠٠ طن من البترول من جاوة يمكن تكرير ٧٥٠.٠٠٠ طن منها في ونوكرومو وتجوبي وكابويان . وكان في شرق بورنيو ثانی منطقة لإنتاج البترول في الهند الشرقية ، مصدران رئيسيان . كان أحدهما حقل سمارنده وقد بلغ إنتاجه حوالى ٨٥٠.٠٠٠ طن عام ١٩٤٠ وكان الآخر ٩٤٠.٠٠٠ طن من بترول تراكان الخام المشهور الذى يمكن استخدامه وقوداً للسفن دون أية معالجة ، وكانت معامل تكرير بالك بابان تستطيع على أية حال أن تكرر ٨٠٠ مليون طن من البترول الخام سنوياً . وقد ساهم حقل صغير في جزيرة سيرام بحوالى ١٠٠.٠٠٠ طن من البترول عام ١٩٤٠ .

وأخيراً هناك ناتج يبلغ ٧٥٠.٠٠٠ طن سنوياً من محمية بروني البريطانية و ١٧٠.٠٠٠ طن من سراواك وهى تحت الوصاية البريطانية أيضاً . وكان بترول هذين الموردين يكرر بالطبع من معامل تكرير لوتنج .

وحين وصل اليابانيون كشفوا أن الحد بين القدرة الإنتاجية للحقول ومعامل التكرير وبين الإنتاج بعد التخريب الجزئي للآبار والمصانع لم يكن كبيراً. فإن الإلتلاف الذى أحدثته القوات المحاربة ورجال حقول البترول لم يشل الإنتاج ولم يحتاج الأمر من المهندسين والفنيين اليابانيين إلى أكثر من إثني عشر شهراً ليرتفعوا بالإنتاج مرة أخرى إلى ثلثي الإنتاج العادى. وقد استطاع اليابانيون بفضل استعداداتهم السابقة ، وبخاصة أدوات التنقيب ومد الأنابيب التى كان يقدمها لهم أعداؤهم حتى عام ١٩٤١ أن يعيدوا موارد البترول إلى سابق عهدها فيحصلون عام ١٩٤٣ على حوالى ٥٠ مليون طن من البترول من الهند الشرقية الهولندية .

وحتى خريف عام ١٩٤٤ كانت رحلة الناقلات من جزر الهند الشرقية إلى اليابان وتبلغ ٣٠٠٠ ميل بعيدة عن كل تدخل من الحلفاء. ثم حدث غزو الفلبين من جديد على يد الجنرال ماك آرثر فاستطاع الحلفاء بواسطة الحصار البحرى الفعّال أن يهبطوا بشحنات البترول من الهند الشرقية إلى النزر اليسير . ويوضح الجدول التالى المأخوذ من جريدة شركة ستاندرد (نيوجرسى) « المصباح ، *The Lamp* الموقف فى أثناء الحرب :

إمدادات اليابان من البترول (بآلاف البراميل)

السنة	الرصيد (١)	الانتاج	مستوى عليه من المنطقة الخارجية (٥)	في المنطقة الداخلية (٤)	في المنطقة (٢) الخارجية (٣)	جملة الامدادات
١٩٤٢	٥٧,٤٠٠	٤٥٠٠	٦,٨٠٠	١٣٨,٠٠٠	٨٢,٥٠٠	
١٩٤٣	٢٣,٩٠٠	—	٨,٠٠٠	٣٨,٧٠٠	٧٠,٦٠٠	
١٩٤٤	١٤,٩٠٠	—	١٠,٢٠٠	٣٦,٢٠٠	٦١,٣٠٠	
١٩٤٥	٩,٠٦٠	—	٥,٨٠٠	٢,١٩٠	١٧,٠٥٠	

وكان الإنتاج في خلال عام ١٩٤٥ ضئيلا بسبب العمليات الحربية
وتخريب اليابانيين المتقهقرين ، ثم ما تلا ذلك من صراع يرمى إلى فرض
الحكم الاستعماري من جديد على الهند الشرقية .

(١) في بداية السنة

(٢) الطبيعي والصناعي

(٣) الطبيعي فقط من يناير الى يونيو

(٤) تشمل المنطقة الداخلية اليابان وفرنموزا ٤٠٠,٠٠٠ طن ؛ ٢٠٠,٠٠٠ طن من

مصانع زيت الفحم ، وجنوب سخالين ٢٥٠,٠٠٠ طن ومن المنطقة الزيتية غنموريا

٢٠٠,٠٠٠ طن (كلها أرقام سنة ١٩٣٨)

وكانت شركات البترول تتوقع أن تعود إليها مصالحها بطريقة آلية . ولكن إعلان استقلال أندونيسيا وتأليف الجمهورية الأندونيسية في أغسطس عام ١٩٤٥ كان ضربة شديدة عليهم ، فقد وضح أن الأوضاع الجديدة لن تجعل السيطرة الفعلية والمالية على حقول البترول ومعامل التكرير مأمونة كما كانت في ظل هولندا التي كانت على أحسن الأقوال تحايي الشركتين العالميتين الهولندية - شل واستاندرد ، وعلى أسوأها تابعة لهما .

وقد كان قيام نظام مستقل وطني يطالب أن تخضع الصناعات الحيوية لنوع من الإشراف الوطني ، خطراً جسيماً ، فإن هولندا تستمد ٢٥ ٪ من دخلها القومي في المعدل ، من الهند الشرقية وسوف لا ترفع قبضتها . وكذلك الحال مع الشركة الهولندية الملكية - شل التي تمثل الأموال البريطانية والهولندية التي قدمت منذ قليل ٢٠ ٪ علاوة على الأرباح العادية لحملة أسهمها الأوفياء . . . وكذلك الأمر مع رجال الإمبراطورية في وزارة الخارجية البريطانية فإنهم لم يطمثوا على الخطوط الحيوية إلى الشرق الأقصى وما وراءه حتى يعود الحكم الهولندي من جديد فيكون عمود السياسة البريطانية الإمبراطورية في الهند الشرقية . ونستطيع أن نستعين بالشركات الأجنبية وعلى رأسها شركات البترول وبالاقتبارات الاستراتيجية ، لنفسر السبب في أن القوات البريطانية بقيت معسكرة في أندونيسيا حتى وصلت قوات هولندية كافية للمحافظة على الوضع السابق أو شيء قريب منه .

ويختلف موقف الولايات المتحدة إلى حد ما . فمنذ كانت الهند الشرقية

تحت إدارة اليابانيين ، كانت الولايات المتحدة تقوم - كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى - بمناورات لتحسين علاقاتها الاقتصادية - إن لم تكن السياسية - بالهند الشرقية ، وقد أعلن الناطقون بلسان هولندا بين وقت وآخر شدة قلقهم وأحياناً استنكارهم لنيّات الولايات المتحدة .

ولازالت شركات البترول الأمريكية في موقف الأقلية برغم تزايد نصيبها في إنتاج البترول ونفوذها المالى ، ولذلك لا ترى بأساً من إخراج الانجليز والهولنديين . وهذا يفسر عطف الولايات المتحدة الجزئى الخفى على مطالبة أندونيسيا بالتححرر من الحكم الانجليزى الهولندى . ومن جهة أخرى لا تستطيع أمريكا ولا تريد أن تمضى بعيداً في تأييد الأندونيسيين حتى لا يجعلوا إخراج الأجانب مبدأ لهم وبذلك لا يرث العم سام شيئاً . على أن الولايات المتحدة كانت متحفظة في تعليقها أخيراً على الحوادث في الهند الشرقية ، فإذا قسنا الأمور على ما حدث من اتفاقيات بعد الحرب فلعل إتفاقية بترول واشنطن تعترف بالمركز الممتاز للشركة الهولندية - شل في الهند الشرقية في نظير معاونة مقابلة في مكان آخر .

کلمۂ خستامیہ

منذ أثبتت إتفاقية سان ريمو عام ١٩٢١ لشركات البترول وحكوماتها أن الطنطنة بمناطق النفوذ في معاهدات سرية كانت حماقة كبرى في عصر الرأى العام والقلق الشعبي ، أصبحت المفاوضات تدور وراء الأبواب المغلقة . ولا يسمح للعالم اليوم أن يسمع إلا بمبادئ رفيعة مصوغة في لغة معسولة . ولم تعد القرارات التي أبرمت فعلا تُعلن بتصريحات مسرحية ، ولكنها أصبحت تنكشف رويداً رويداً في الحوادث التالية ودون أن يستطيع الجمهور - عادة - أن يرى أن تتابع ما ينكشف له جزء لا يتجزأ من مؤامرة مدبرة . وهكذا لم يعد الباحث يستطيع أن يجد دليلاً معتمداً على التقسيم البشع البصالح البترولية ، ولا يستطيع المعارض أن يشرح السياسة البترولية في إجمالها على أساس لا يقبل الشك .

فثلاً يستطيع المرء أن يقتنع إقتناعاً تاماً بأن إتفاقية بترول واشنطن بين الولايات المتحدة وبريطانيا التي وقعت في سبتمبر عام ١٩٤٥ كانت نتيجة لتفاهم سرى، بل قد يسلّم بأنه في مقابل إشراك أمريكا في الامتيازات البريطانية في الشرق الأوسط قبلت الشركات الأمريكية أن تتساهل في الهند الشرقية ، وأن الشركات البريطانية والأمريكية اتفقت على أن تكافح معاً في سبيل مصالحها في بترول رومانيا وهنغاريا والنمسا . ولكن المرء لا يستطيع أن يشير إلى وثيقة رسمية فيها هذه القرارات .

ومع ذلك فإن الإتفاقية الأخيرة بين حكومتى بريطانيا والولايات

المتحدة التي كان يمثلها فيها أئمة رجال صناعة البترول في البلدين ، تسترعى الانتباه لأنها تعدل هام لمعاهدة أبرمت في أغسطس عام ١٩٤٤ . فقد حذف من النص الأصلي كل إشارة إلى ميثاق الاطمنطى وإلى إمداد جميع البلاد المحبة للسلام بالبترول ، وأن العبارة التي تنص على أن استغلال موارد البترول والأرباح التي يحصل عليها منه سوف تساهم في المعاونة على تشجيع التقدم الاقتصادى للبلاد المنتجة ، وأثبت في مكانها عبارة عامة تنص على توفير موارد البترول للتجارة العالمية ورعاية مصالح البلاد المنتجة مع النظر إلى تقدمها الاقتصادى .

وحذفت في كل موضع تقريباً الإشارة إلى مشاكل الإنتاج والتوزيع الأساسية ولم يبدُ الاهتمام إلا بشئون الأسواق ؛ ونحسى أى تدخل حكومى من نصوص المعاهدة سواء أكان خاصاً بسلوك صناعة البترول فى داخل البلاد أم خارجها . وتوَج ذلك كله ، بالنص على تأليف « لجنة بترول دولية » فيما بعد وقدم إليها هذا التوجيه : « بأنه ليس لزاماً على الحكومتين أن تعملوا بمقتضى قرارات اللجنة ، ولا يفرض على رعايا إحدى الحكومتين اتباع أى تقرير أو إقتراح تقدمه اللجنة ، سواء وافقت عليه الحكومة أم لم توافق » .

ولاشك فى أن المعاهدة الأولى كانت بعيدة عن الكمال ، ولكنها كانت على الأقل تقدم بعض الضمانات وشيئاً من الإشراف على صناعة البترول العالمية . ثم إن مكانة بريطانيا فيها كانت أحسن منها فى المعاهدة الحالية ، فإن هذه المعاهدة تدل على امتياز شركات البترول الأمريكية التي تريد أن يكون الميدان أمامها حراً لتوسع توسعاً لا يعوقه شيء .

وهذا شرط يؤهلها تفوقها المالى وضغطها السياسى لاستخدامه على حساب بريطانيا . ولو أننا توقعنا من الاتحاد السوفيتى أن يناقش اتفاقية ثنائية بين شركات البترول الانجليزية والأمريكية أهملت كل إشارة محددة إلى مشاكل الأمن والسلام ، لكنا نطالب من بلاد اشتراكية أن تتخلى عن رسالتها . ولقد كان توقيع حكومة العمال على إتفاقية البترول الانجلو أمريكية بعد تسليمها الحكم بقليل دليلا مباشرا خطيرا على اتجاهها وبإدارة سيئة على التعاون بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى ، وعلى المبادئ الدولية التى تنتسب إليها حكومة العمال .

وفى الحق إن الحلفاء قد سبجوا إلى النصر فى الحرب العالمية الثانية — كما حدث فى الحرب العالمية الأولى — على رمت من البترول كما قد يؤثر عن كليمنصو ، ولكن من اليسير كذلك أن يقود البترول العالم إلى كارثة فى وقت السلم إذا لم تتخذ الإحتياطات الواجبة فى الوقت المناسب . وإتفاقية السالفة الذكر خطوة فى الإتجاه الخاطى . لأنها تتستر على تلاعب الشركات الخاصة فى الولايات المتحدة وبريطانيا .

ولطالما لعب البترول دوره الأثم فى السياسة وسوف يستمر على ذلك إلا إذا كُفَّ بالقوة . وينبغى لحكومة العمال لا أن ترفض فحسب الاشتراك فى مثل هذه المعاهدات بل أن تعطف على المطالبة بتأميم موارد البترول . ينبغى أن تعلن ترحيبها بالخطوات التى تؤدى إلى إعادة بترول الشرق الأوسط وأندونيسيا إلى أيدي الحكومات الوطنية .

إن لهذا الأمر أهمية خاصة خطيرة للولايات المتحدة وبريطانيا ، وإلا دخلنا فى صراع عنيف ومصادمات دولية من أجل شركات البترول

الخاصة . إن سيطرة الحكومات الوطنية على صناعة البترول في كل مكان ، وإلغاء المشروعات الخاصة الأجنبية ، أمر ضروري للاستقلال الحقيقي للبلاد التي تحتوي على البترول ، ولتخفيف كثير من التوتر والتصدع الدوليين . ولا يعنى ذلك أن بريطانيا سوف تفتقد البترول لحاجاتها المتعددة ، بل على العكس فإن البلاد التي تعطف عليها بريطانيا وتعاونها في مطالبتها بأن تملك وتستغل موارد بترولها ، سوف تنكسب زمالتها في التجارة والشئون الخارجية . وإذا انفصلت المصالح البترولية الخاصة عن السياسة الخارجية كان ذلك خطوة واسعة إلى الأمام في سبيل السلام والأمن في عالمنا المثقل بالأعباء (١) .

(انتهى)

(١) هنا حقيقة هامة يكشف عنها المؤلف وقد دلت الأحداث على صدق بصيرته . لحزب العمال كان في الحكم حين تأليف هذا الكتاب ، وكان ينبغي له أن يطبق سياسة اشتراكية سليمة في داخل بريطانيا وخارجها . إلا أن هذا الحزب كان يطبق المبادئ الاشتراكية على البريطانيين ودمهم ويقف من السياسة الاستعمارية الخارجية على موقف المحافظين . وكذلك الشأت في الحزب الاشتراكي الفرنسي - الذي يتزعمه اليوم مجرم الحرب (جى موليه) - فهو يدعو إلى الاشتراكية « الفرنسية » ويشن حرباً عنواناً على الأبطال الوطنيين في الجزائر ، أولئك الذين يسمون إلى أن يتحقق لمواطنيهم حياة حرة كريهة حياة « اشتراكية » على الحقيقة .

وموقف العمال اليوم من حكومة مجرم الحرب لندن ، موقف الاستنكار والتنديد ، دليل قاطع على فظاعة جرمه وبشاعة الاعتداء الغادر الذي أقدمت عليه جيوشه . إذ بالرغم من حرص العمال على الاتفاق في السياسة الخارجية الاستعمارية - وهذا ما تشهد به سياستهم وهم في مقاعد الحكم - راعهم أن يصل الحد بزعم المحافظين إلى التهور والتخبط والاستهانة بأبسط مبادئ الإنسانية .

(ف . الشنيطي)

محتويات الكتاب

تقديم : بقلم الدكتور محمد فتحى الشنيطى ١ - ك

إقتصاد البترول

- ١ - أهمية البترول ١
- ٢ - إنتاج البترول الخام ٣
- ٣ - تكرير البترول ٨
- ٤ - نقل البترول ١٢
- ٥ - السيطرة على البترول وتمويله ١٥
- ٦ - إحتياطي البترول ٢٤

البترول يدخل الشرق الأوسط

- كلمة عامة ٣٣
- ١ - النفوذ البريطانى فى إيران ٣٤
- ٢ - تشرشل يستحوذ على شركة البترول الانجليزية الايرانية . . . ٣٩
- ٣ - قيام رضا خان ٤٦
- ٤ - أزمة سنة ١٩٣٢ ٥٥
- ٥ - الفاشية والحرب ٦٠
- ٦ - الاضطراب فى الجنوب ٦٤

أهمية آذربيجان

- ١ - المدخل إلى روسيا ٧٥
- ٢ - خرق المعاهدة : ١٩٢١ — ١٩٤٤ ٧٧
- ٣ - إبعاد روسيا ٨٢
- ٤ - هل من تبدل أخيراً ؟ ٨٨

ميلاد العراق

- ١ - البترول والاستراتيجية ٩٣
- ٢ - إتفاقية سان ريمو ٩٨
- ٣ - العراق بين الحربين ١٠٢

صحراء العرب

- ١ - السعودية تنجه إلى الصدارة ١١٧
- ٢ - البترول في البحرين والكويت ١٢٥

البترول وخطط الحرب

- ١٣١

البترول وأندونيسيا

- تمهيد ١٣٩
- ١ - تكوين الشركة الهولندية الملكية ١٤٤
- ٢ - ديردنج بحارب روكفلر ١٤٧
- ٣ - الصراع الانجليزى الأمريكى ١٥٤
- ٤ - التهدة فى الشرق الاقصى ١٦٨

كلمة ختامية

- ١٧٧
- محتويات الكتاب ١٩٣



طبع بمطبعة العلم ————— يوم
١٦٣ شارع الخليج المصرى